د. حسن أبو طالب

المصريون والثورة

بين الميدان و البرلمان



المصريون والثورة

بين الميدان والبرلمان

د. حسن أبو طالب

إصدار مركز الأهرام للنشر
والترجمة والتوزيع

مدير التحرير
أشرف أنور

المراجعة
سها حشمت

تصميم الغلاف: السيد عزمى
تنفيذ الجرافيك: مصطفى علوان

مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ - فاكس: ٢٥٧٨١١٠٣
البريد الالكترونى: actp@ahram.org.eg

منذ إنشائه فى ١٩٧٦ تحت اسم مركز الأهرام للترجمة العلمية وخلال مسيرته بعد أن أصبح مركز الأهرام للترجمة والنشر وصولا إلى وضعه الراهن الذى يشمل نشاط التوزيع والتسويق (مركز النشر والترجمة والتوزيع)، أصدر مئات العناوين التى حملت خلاصة عقول وأفكار وإبداع نخبة من المفكرين والكتّاب فى مصر والعالم العربى. ويرحب المركز باقتراحاتكم وأفكاركم عبر البريد الالكترونى أو الفاكس. وتُطلب إصدارات المركز من المكتبات التابعة له، ويرجى الإطلاع على قائمة عناوينها فى نهاية هذا الكتاب.



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أبو طالب، حسن
المصريون والثورة بين الميدان والبرلمان/ حسن أبو طالب.
- ط ١. - القاهرة
مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٢.
عدد الصفحات: ٢٤٨ صفحة.
المقاس: ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ١ ٨٩٥ ٣٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - ثورة ٢٥ يناير
(أ) العنوان

٩٠٦٢

رقم الإيداع
٢٠١٢ / ١٣٢٠٢

الطبعة الأولى
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

المحتويـــات

مقدمة الكتاب

مع اقتراب الذكرى الأولى لثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير ٢٠١٢، كانت الصورة تبدو ملتبسة عند الكثير من المصريين. فالتطورات والأحداث التى شهدتها مصر طوال عام من عمر الثورة كانت من الكثافة والحدة والسرعة بحيث لم تتح الفرصة الكافية للتأمل واستيعاب الدلالات الحقيقية لما جرى، وما قد يجرى لاحقا.

لقد كانت الثورة ملهمة لشعوب عديدة، بدأت سلمية وانتهت سلمية، حافظ فيها الشعب المصرى على قوة الدفع طوال ١٨ يوما إلى أن حقق هدفه الأكبر وهو إسقاط نظام مستبد، تحكم فى المصريين طوال عقود ثلاثة. وما بعد ذلك ضاعت السلمية وبرز العنف المقصود والمخطط له جيدا، وتفرقت السبل بين المصريين، وأصبح لدينا عدد لا حصر له من الائتلافات الشبابية، وظهرت قوى سياسية وحزبية جديدة لم تكن فى الساحة من قبل، كل منها طرح ما شاء من الرؤى والأفكار بشأن إدارة المرحلة الانتقالية ودور المجلس العسكرى فيها ووضع الدستور الجديد، وذلك جنبا إلى جنب كم هائل من الانتقادات ودعوات الانتقام الفورى والسريع من رموز النظام السابق عبر إجراءات استثنائية تتناسب مع دواعى الثورة ومتطلباتها.

كان مفهوما أن الثورة قد أزالت قيودا عديدة منعت المصريين فى السابق من حقوقهم الطبيعية، فى الفكر والتنظيم والتعبير والمشاركة فى صنع القرارات.

وكان مفهوما أيضا أن رغبة الناس فى التعبير عن ذواتهم وعن مكنوناتهم وعن المطالبة بحقوقهم المهدورة ستكون شديدة ومتنوعة.

وكان مفهوما ثالثا أن ما جمع المصريين على الثورة ضد النظام البائد قد لا يجمعهم على كيفية بناء نظام جديد.

ومع ذلك كان ثمة أمل أن خبرة التآلف والتوحد فى مواجهة الظلم والاستبداد وعنف النظام التى استمرت طوال ١٨ يوما قد تشفع فى الدخول فى حوار مجتمعى سياسى جاد ورصين بهدف وضع لبنات نظام سياسى جديد يرضى كل الأطياف والرؤى والتوجهات. غير أن الأمر أخذ منحى آخر، ساده التوتر والنزوع إلى الحصول على الغنيمة أو الجزء الأكبر منها، وأخذت الشكوك المتبادلة بين رفاق الثورة تفرض نفسها على الجميع.

وفى بيئة تسودها الشكوك وتتعامل على النيات المفترضة للآخر وغير المدعومة، بدلائل وقرائن ثابتة ويقينية، تصبح المخاوف هى الحكم، وتنزوى الحكمة فى التقدير والحكمة فى القرار والحكمة فى التحرك.

أخذت الشكوك تخرج من الجميع ضد الجميع، شكوك افتراضية تطورت بعد ذلك إلى حملات منهجية لنقد، بل سب المجلس الأعلى للقوات المسلحة وشخوصه ثم إلى مؤسسة الجيش نفسه، ثم برزت الدعوات صريحة إلى تقسيم الجيش وإسقاطه. وبدلا من الشعار العبقرى «الجيش والشعب إيد واحد» الذى تسيد ثورة ٢٥ يناير، إذا بعض من يحسبون أنفسهم ثوريين يقولون لقد أسقطنا الداخلية فى يناير ٢٠١١، والدور على الحربية يناير ٢٠١٢ .

وتطور الأمر إلى طرح «الخروج الآمن للمجلس العسكرى»، ونسى هؤلاء أنهم يتحدثون عمن حمى الثورة ولولاه لما كانت هناك ثورة ولا ثوريون. والمفارقة المحزنة أن يتحدث البعض عن جيش عظيم وعن مؤسسة وطنية، بمثل هذه الجرأة إلى الحد الذى يضرب فى العمق أبسط قواعد حماية الأمن القومى للبلاد. ونسى كثيرون أن الجيوش فى كل بلاد العالم لها وضع خاص ولها ترتيبات معينة تحمى دورها وتبعدها عن أى تأثيرات حزبية أو وقتية عارضة. ولكنها طموحات البعض فى السيطرة على كل شىء حتى ولو كان الثمن هو ضياع الدولة المصرية نفسها.

طالت الشكوك علاقات القوى السياسية بعضها بعضا، خاصة أننا أمام رؤى متباينة بشأن هوية الدولة المصرية ذاتها، فالليبراليون والتقدميون يشكون فى نيات الإخوان وحزب الحرية والعدالة والأحزاب السلفية، ويرون أنهم سيأخذون مصر إلى الهاوية. والإسلاميون بدورهم يشكون فى نيات الليبراليين ودعاة الدولة المدنية بأنهم يريدون نزع مصر والمصريين من هويتهم الإسلامية الأصيلة ويلقون بها فى أتون من الإباحية والخراب والبُعد عن الدين.

بدورهم يتابع المصريون العاديون ما يجرى وتأكل الحسرة قلوبهم على مصير بلدهم، لقد راهنوا على الثورة وما زالوا يراهنون، وذهبوا إلى صناديق الانتخابات ليقرروا مصيرهم بأيديهم، فى وقت يرون فيه من ينكر عليهم حرية الاختيار ويصف اختياراتهم بالتخلف والجهل.

ما كان أحد يتصور أن يمر العام الأول بعد الثورة وفيه كل هذه الدماء، وكل هذه الشكوك وكل هذا اللا يقين بشأن المستقبل. ولكن للأسف هذا ما حدث. وستظل التساؤلات مطروحة؛ من السبب ومن الفاعل ومن المسئول ومن الجانى ومن المجنى عليه؟ وسيظل المصريون بحاجة إلى من يرشدهم إلى الطريق الصحيح. وإلى أن تأتى هذه اللحظة سيكون علينا أن نعبر الكثير من العقبات وأن نواجه جميعا الكثير من التحديات، والكثير أيضا من الخطط والمؤامرات.

وبينما تجرى الأمور مُخضبة بالدماء، ظهرت التحليلات والتفسيرات والرؤى، بعضها التزم موقفا معينا منذ اللحظة الأولى متصورا أنه بذلك يمهد البلاد نحو زاوية بعينها، تحقق له أحلامه وأهدافه حتى ولو تطلب الأمر الدفاع عن تخريب البلاد وحرق مؤسساتها وتعطيل دولاب العمل فيها، وبعضها حاول أن يستكشف

الحقائق ويزيل الغبار عن الحقيقة، ويساعد على فهم أكثر وعيا بحقيقة ما جرى وما قد يجرى.

فى هذا السياق سوف يجد القارئ مجموعة من التحليلات التى نُشرت طوال العام فـى أكثر من مطبوعة مصرية كالأهرام فى الفترة من أول يناير وحتى نهاية مارس ٢٠١١، والأهرام المسائى فى الفترة من مايو إلى نهاية ديسمبر ٢٠١١، ومجلة المصور خلال شـهر أغسطس. والمطبوعات العربية كالحياة اللندنية خلال شهر أغسطس، ومواقع دولية كموقع سـويس إنفو طوال العام تقريبا. وقد قسـمت هذه التحليلات عبر أربعة فصول كل منها يغطى جانبا مما شهدته مصر وعايشه المصريون، وتمثل جميعها محاولة للتأمل فيما جـرى. ربما يرى فيها البعض نوعا من التأريخ وقدرا مـن الحقيقة أو ربما عكس ذلك. ولكنها فى الأول والآخر اجتهاد يرنو إلى كشـف جوانب أخرى لم تأخذ حقها من الذيوع والانتشار.

اجتهاد من أجل مصر الوطن والشعب والأرض. والله من وراء القصد.

د. حسن أبو طالب

الفصل الأول

ثورة شعب

١ - رسائل شباب مصر الغاضبة (سويس إنفو ٢٠١١/١/٢٧)

أربعة عناصر تغلب على مظاهرات الغضب المصرية، أولها كثرة عنصر الشباب، وثانيها غلبة الشعارات التى تطالب بإصلاحات توفر فرص العمل وتغلق أبواب الفساد وتغير ملامح الحاكمين بمستوياتهم المختلفة، وثالثها غياب القيادة الكاريزمية التى يلتف حولها الجموع الغاضبة، ورابعها الدور الفعال للشبكات الاجتماعية الاليكترونية بداية من تنظيم الدعوة وتبادل المعلومات عما يجرى على الأرض ونشر الأخبار والصور، ونهاية بتعزيز المطالب لجولة جديدة.

جيل جديد.. سياسة جديدة

العناصر الأربعة تؤرخ لجيل جديد يتعامل مع السياسة بطريقة مختلفة عما اعتادت عليه البلاد من قبل. جيل يرى الأمور بشكل مختلف عما تراه النخبة الحاكمة، جيل يرى نفسه مظالم مجسدة من دم ولحم، ويرى فى بلاده أمورا معوجة كثيرة، ويرى فى نفسه قدرة على التغيير متسلحا بعبارة أن مصر تستحق أفضل من ذلك بكثير. جيل بات يصنع الحدث عبر رسالة اليكترونية محدودة الكلمات ولكنها كبيرة التأثير. جيل يشاهد ما يجرى حوله بلا قيود، ويسأل نفسه هل نحن أقل من هؤلاء الجيران الذين غيروا مصير بلدهم، ويجيبون فى قرارة أنفسهم بالطبع لا.

فى العامين الماضيين كانت هناك تجارب سبقت مظاهرات الغضب الشبابية الأخيرة، بعضها أصاب قدرا من النجاح فى مرة واخفق مرة أخرى. ولكن لم يخل تحرك ناجح أو فاشل من رسائل مهمة عديدة، لكن المعنيين بالأمر لم يستقبلوا هذه الرسالة بالطريقة المناسبة، تعاملوا معها باعتبارها فورة شباب افتراضية بينها وبين الواقع مسافات كبيرة، وأن الفشل الذريع هو مآلها.

وسائل مهمة تم تجاهلها

حينها لم يفطن كثيرون إلى أصوات هؤلاء الذين نبهوا مرارا وتكرارا إلى أن، تجاهل رسـائل الأجيال الجديدة فيه خطر كبير على كل شـىء، علـى النظام العام وعلى النخبـة الحاكمة وعلى بيئة الاسـتثمار الآمنة التى تحتاجهـا البلاد لجذب أموال ومشـروعات هى أكثر من ضرورية فى حالة مصر. الأكثر من ذلك ظلت الممارسات علـى حالهـا إن لم تكن قد زادت سـوءا. وجاءت نتائج الانتخابـات البرلمانية التى شهدت تجاوزات كثيرة بحق كل أحزاب المعارضة وضد الناس العادية غير المتحزبة، لتضيف شـرخا آخر أكثر عمقا إلى جملة الشـروخ السـابقة التـى أبعدت النظام والأحزاب عن الأجيال الصاعدة بل وعن كل فئات الشعب المصرى.

حـين يزداد التباعد بـين القاعدة والقمة يصبح طبيعيا أن يثـور الناس وأن يزداد سخطهم العام وأن يتطلعوا إلى تغيير بأى صورة كانت. مشكلة الأجيال الجديدة أنها لم تعد تُحدث نفسها وحسب، ولكنها أيضا باتت تشكل لنفسها عالما خاصا بها من الأفكار والطموحات والإحباطات والتعبيرات والمفردات والسلوكيات. فى جزء كبير من هذا العالم الشـبابى الخاص، طموح نحو إثبات الذات. يحدوها فى ذلك حالة عدم رضاء تزداد مساحة وعمقا يوما بعد آخر، وتزداد معها حالة الانكسار والشعور بقلة الحيلة وانسـداد الأفق وغياب الأمل. يقال هنا أن غياب المشـروع القومى من حيث الفكرة الملهمة التى يتبناها النظام ويستند إليها فى اكتساب الشرعية الشعبية تجسد بدورها أكثر الأمور خطورة، كفقدان الأمل فى الغد وفقدان الانتماء للحاضر والميل للتطرف والعنف والانقلاب على المجتمع بأى شكل كان.

مطالب مشروعة.. ولكن!

يقول أحد الشباب الغاضب ذو العشرين ربيعا، وكان الليل قد فرد أجنحته على ميدان التحرير وسط العاصمة «جئت للقاهرة للمرة الأولى فى حياتى، أنفقت كل ما معى لأركب التاكسى وأصل إلى ميدان التحرير، ولن أعود إلى قريتى إلا بعد أن آخذ حقى»، وحين سألته ماذا تعنى بهذا الحق، أجاب بعفوية شديدة «شغلانة مضمونة بعد التخرج، أخى الأكبر تخرج منذ ستة أعوام وما زال عاطلا، لا أريد أن أكون مثله». ويقول آخر «نريد التغيير نريد وزراء غير فاسدين ومحافظين يراعون الله فى مصالح الناس»، ويطالب ثالث بالعدل وأن «يذهب الفاسدون إلى غير رجعة»، أما الرابع فأكد «أن شباب مصر ليسوا أقل من شباب تونس، وسيكملون المسيرة حتى النهاية.. وإذا كان البوعزيزة حرق نفسه فى تونس، فنحن لن نحرق أنفسنا، بل سنجعل الفاسدين يحرقون أنفسهم أو يرحلون» .

بعد ساعتين من بدء صباح الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠١١، كانت جموع الشباب قد تفرقت تحت وطأة ضربات من القوات الأمنية التى سدت المنافذ عدا فروع صغيرة ليهرب منها المتظاهرون، الذين أرادوا أن يبيتوا ليلتهم الأولى فى الميدان ويكملوا مسيرة التظاهر فى الأيام التالية.

العودة إلى الديار.. وإلا!

كان القرار الرسمى إنهاء التجمهر نهائيا لا رجعة فيه مهما حدث. والهدف ببساطة تجسده كلمة ممنوع مبيت التجمعات الغاضبة. يقول أستاذ كبير فى علم التاريخ، لم يحدث أن نام الناس فى الشوارع وعادوا إلى بيوتهم خالى الوفاض، لابد أن يحصلوا على شىء كبير قبل تلك العودة، لابد أن يحصلوا على الجائزة الكبرى وإلا لن يعودوا إلى الديار.

تفرق الشــباب الغاضب، ومنهم مــن ألقى القبض عليه، ولكــن الناجين عادوا فى تجمعات فــى أكثر من موقع فى القاهرة الكبرى ظهر اليوم نفســه. وكانت أصداء المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين فى السويس تحديدا (شرق القاهرة بـ ١٢٠ كم) والإســكندرية تلهب النفــوس. لكن العين تلاحظ أن مجموعات الغضب ظهيرة الأربعاء وســط العاصمــة قد جمعت بين أبناء الطبقة الوســطى وحرفيين بــدا عليهم رغبة العنف أكثــر من غيرهم، والبعض منهم كان يرى فى الأمر تفجيرا لمخزون الكبت والمعاناة والتهميش، أكثر منها رسالة للتغيير الشامل فى المجتمع.

الأحزاب فرضت نفسها

ومنذ اللحظة الأولى بدا أن الأحزاب السياسية ولاسيما الوفد والجبهة الديموقراطية ومعهما حركة الإخوان المســلمين قد فرضت نفســها على الحدث ولم تكن صانعة له، عبر مشــاركات رمزية أمام مؤسســات حيوية ومبان ذات مغزى لاسيما نقابتى الصحفيين والمحامين. وكانت أحــزاب التجمع والناصرى وباقى الأحزاب الصغيرة قد أعلنت أنها ضد المشاركة فى المظاهرات.

غير أن تتابع الأحداث كشف الأمور أكثر، فالشباب الذين نزلوا إلى الشارع يتحركون بفعل الإحباط ومخزون الغضب أكثر مما يتحركون بتوجيهات سياســية أو تنظيمية وفقــا للظواهر المتاحة حتــى الآن، وقد تتضح الأمور لاحقا حــول تحركات بعض المجموعات الشــبابية. ولذا لم يُجد اتهام جماعة الإخوان المســلمين وهى الجماعة المحظــورة فى نظر النظــام، بأنها وراء عمــل كبير، ومنحها وزنــا أكبر مما لديها بالفعل.

وإن صدقــت هذه الملاحظة تصبح مصر أمام متغير كبير، يســتدعى بدوره تحركا كبيرا ليس من قبيل المسكنات ولا من قبيل المهدئات الوقتية. فقد تعلم الشباب، كما فعلت فئات اجتماعية وعمالية عديدة من قبل طوال السنوات الست الماضية النزول إلى الشارع ليقولوا كلمتهم من أجل أن تُسمع وتُجاب وليس من أجل أى شىء آخر.

فهل فهمت الرسالة؟ لا شىء واضح بعد.

٢ - مصر الناهضة تقول كلمتها (الأهرام ٢٠١١/٢/٢)

تعيش مصر لحظة فارقة فى تاريخها السياسى. لحظة تختلط فيها المشاعر والطموحات والرؤى والأفكار على نحو نادر لم يحدث من قبل، لحظة تحتاج فيها الأمة بأسرها أن تضع خريطة طريق للمستقبل وليس للماضى. هذه اللحظة التاريخية يجب ألا تضيع سدى وألا يتعامل معها وفق أسلوب المكائد الصغيرة أو الاسترزاق السياسى من جماعة هنا أو حزب هناك، فقد فات الوقت الذى يمكن فيه خداع الشعوب أو تجاهل مطالبها أو النظر إليها كقطيع من الأغبياء أو فئات من المهمشين فاقدى الإرادة. فقد أبدى المصريون البسطاء من كل الفئات والطبقات وعيا رفيع المستوى ووطنية وانتماء طالما تشكك كثيرون فى وجودها أصلا، كما أثبتوا أن لدى كل مصرى طاقة فعل إيجابية هائلة تحتاج من يستثمرها ويضعها فى الموضع الصحيح، ليحصل من ورائها على وطن مرفوع الهامة وينافس أرقى الأمم.

لقد كشف تتابع الأحداث، الأمور بدرجة أكثر وضوحا لمن يريد أن يرى الأمور على حقيقتها الناصعة. فالشباب الذين نزلوا إلى الشارع يتحركون بفعل الإحباط ومخزون الغضب أكثر مما يتحركون بتوجيهات سياسية أو تنظيمية من هذا الفريق أو تلك الجماعة. ومن يدعى غير ذلك هو من يعيش فى رحم الماضى ولم يدرك حجم التغير الذى باتت عليه مصر الناس والشعب. إنهم الجيل الجديد الذى يريد ببساطة أن يُشكل نظامه السياسى الخاص الذى يعكس مزاجه وطموحه ورؤيته لنفسه وللعالم من حوله، ولا شىء يمكن قوله هنا سوى أن هذا حقه الطبيعى وعلينا أن نعطيه فرصة ممارسة هذا الحق، فهم المستقبل وهذه بلدهم.

السؤال كيف نستثمر هذه اللحظة النادرة، وكيف نحولها إلى مشروع قومى ملهم، يصنع وطنا جديدا يشعر فيه كل فرد بأن مصر هى الوطن الذى شارك فى صنعه، وهى التقدم الذى أسهم فى تكوينه، وهى العزة التى شكلها على مقاس بلاده العظيمة وتاريخها ووزنها الكبير. أظن أن هناك إجابات عديدة مختلفة المشارب والتوجهات، ولكنى أظن أيضا أن بينها جميعا قواسم مشتركة يصعب الفكاك منها، ولعل أول هذه القواسم أن هناك ضرورة ملحة لمحاسبة فورية وعاجلة قدر الإمكان لكل الذين قَصّروا فى حق المصريين جميعا، وكل المسئولين الذين تنكروا للدستور وحقوق المواطنة وتفننوا فى استبعاد المصريين من أن يكونوا أصحاب القرار فى حاضرهم وفى مستقبلهم، وكل الذين زَوّروا إرادة الأمة فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة أيا كان شأنهم ووزنهم، فالمزورون ليس لهم مكان فى مصر الغد، وخائنو الأمانة يجب أن يُحاسبوا فورا.

وأظن أيضا أن هذه المحاسبة الفورية لابد أن تشمل هذا الملف العجيب الغريب الذى بات يقلق كل المصريين دون استثناء، ملف انسحاب الشرطة المفاجئ والمُريب عصر يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١، والذى ترتب عليه ما ترتب من فوضى وخراب وهروب المساجين وحرائق أقسام الشرطة وفتح السجون وانتشار الأسلحة وسطوة البلطجية على عباد الله. إن الأسئلة التى تموج فى أذهان كل مصرى بحاجة إلى الحسم من خلال محاسبة الذين تسببوا فى هذه المحنة التى عاشتها مصر فى الأيام الماضية، وتسببوا أيضا فى شرخ عميق بين الناس وبين الشرطة بكل فئاتها ودرجاتها، وهو الشرخ الذى سيحتاج إلى معالجة خاصة وواعية تعيد الثقة بين الناس وبين الشرطة، وتعيد الاحترام المتبادل بين الشعب والشرطة وفق قاعدة أن الشرطة فى خدمة القانون والناس معا، وليست فوق القانون وليست فوق الناس.

إن تجربة الفراغ الأمنى التى عاشها المصريون علمتهم الكثير من حيث الاعتماد على الذات فى الأوقات الحرجة وفى التضامن والتلاحم الاجتماعى وفى التنظيم

الذاتـــى والتلقائى وإدراك المســئولية تجاه الوطن ككل. غيـــر أنها أيضا علمتهم أن الحاجة إلى الشـــرطة هى جزء أساســـى من انتظام الحياة المعاصـــرة ورد المظالم والحفاظ على الحقوق وتعزيز الأمن الفردى والجماعى.

لكن الســـؤال هو أى شـــرطة يجب أن نتعامل معها؟ إن الشـــرخ العميق الذى أقامه الذين خانوا الأمانة من بعض أصحاب القرار فى جهاز الشـــرطة، والذين تســـببوا فى الوصول بعلاقة المواطن والشرطة إلى هذه الدرجة من السوء عليهم وزر عظيم لا يمكـــن أن يمر هكذا دون عقاب رادع يعيد الأمل للنفوس مرة أخرى، ويؤكد أن لا هروب من المحاسبة، وأن القانون والدستور فوق الجميع.

ثمـــة حاجة ملحة الآن إلى إعادة تنظيم جهاز الشـــرطة وفق أســـس جديدة تراعى حقوق الإنســـان وتراعى الشـــفافية وتراعى مصر وأمنها واســـتقرارها. ثمة حاجة ملحة إلى خطة واضحة تصل إلى كل مواطن مصرى بأن جهاز الشرطة فى المرحلة الجديدة هو جهاز أمين تســـتقر إليه النفوس ويأمن إليـــه الناس. ثمة حاجة ملحة إلى إعادة هيكلة جهاز الشـــرطة ليظل أمينا على التزاماته الدســـتورية والقانونية وألا ينقلب عليها تحت أى ظرف كان. ثمة حاجة ملحة إلى إعادة تنشئة العديد من رجال الشرطة فى المستويات الأقل من أمين شرطة ومخبر وشرطة سرية ليتقوا الله والناس ويلتزموا بالقانون ولا شـــىء غيره. إن استعادة الثقة فى عمل الشرطى بعد أن ظهر فيهم الســـارق وخائن الأمانة والمفسد ومثير الفتنة هى الأولوية التى أراها عاجلـــة ولا تحتمـــل التأجيل أو البطء أو الغموض فى الأداء. فلن يهدأ الناس إن لم يعرفوا الحقيقة وحوسب خائنو الأمانة فورا وبلا تأجيل.

إن هذه المحاسبة سوف تؤكد القطيعة بين مرحلة مضت، وأخرى تتطلع إليها مصر بكل ترقب وشـــغف، بل يترقبها العالم أيضا بكل اهتمام. هذه المحاســـبة ســـتكون

ضرورية أيضا لاستعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى الذى تضرر كثيرا من هذا الفلتان الأمنى المقصود، وبالتالى استعادة مكانة مصر كبلد آمن مستقر يحفظ الحقوق ويرعى الأمانات، وهو الشرط الأول لجذب أى استثمارات.

لقد ثبت أننا بحاجة ملحة أيضا إلى إصلاح حقيقى للحياة الحزبية، فلا يستقيم الأمر دون إشارة إلى ضرورة إصلاح الحزب الوطنى نفسه، فقد انكشف الحزب تماما فى الأيام القليلة الماضية، ولم يتضح لأحد أنه حزب الأغلبية أو أنه الحزب المهيمن أو القائد. لقد تجاوزت ثورة الشباب الحياة الحزبية برمتها صغيرها وكبيرها، المحظور منها والحاصل على تصريح قانونى. وكما هو مطلوب من كل الأحزاب إعادة النظر فى عملها وفى تواصلها مع الأجيال الجديدة، فإن الحزب الوطنى هو الأولى بأن يتحمل هذا العبء بكل جسارة وبكل أريحية. وأن يعترف لنفسه أولا ولكل مصرى ثانيا بأن هناك الكثير من الأخطاء التى وقع فيها الحزب والتى لا مناص من معالجتها جذريا، وأن يعترف أيضا بأن كثيرا من قوته استمدها من الجهاز الإدارى للدولة المصرية ومن وزارة الداخلية تحديدا، وأنه آن الأوان لكى يستمد هذه القوة من الناس أنفسهم بكل طواعية واقتناع، وأن يعتمد على برنامج واضح يعكس طموحات الناس فى مصر آمنة ومزدهرة، وأن يعيد بناء أجهزته القيادية والوسطى وفى كل الدرجات، وأن تأتى قيادة جديدة شابة تجيد التواصل مع المصريين عامة ومع الشباب منهم خاصة. وإن حدث ذلك فلن يكون مطلوبا أن يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب.

٣ - الثورة فى مواجهة العنف والفوضى (سويس إنفو ٢٠١١/٢/٣)

أكتـب هذه الكلمات صباح الأربعاء ٢ فبرايـر على وقع أصوات عالية لمجموعة من العمـال الرافعين لافتات تأييدا للرئيس مبارك بعد بيانه مسـاء الثلاثاء الأول من فبراير الذى أعلن فيه نيته عدم الترشـح لمدة رئاسـية جديدة فى سبتمبر ٢٠١١، بينما كانت طائرة هليكوبتر تجوب سـماء العاصمة لترصد حالة المجاميع الحاشدة سـواء التى ظلت محتفظـة بمواقعها فى ميدان التحرير أو تلـك التى اتجهت إلى ميدان مصطفى محمود بالجيزة معبرة عن تأييدها للإجراءات التى اتخذها مبارك حول نقل السلطة وتعديل مادتين فى الدستور ومتابعة أداء الحكومة بالنسبة للأمن وضبط الأسعار ومكافحة البطالة.

لكن الأخبار فى هذه اللحظة لم تقف عند هذا الحد، ففى اللحظة ذاتها جاءت أولى المعلومـات عن مهاجمة مجموعة من الخيالـة وراكبى الجمال للتجمعات المتظاهرة فـى ميدان التحرير فى منظر لا يمكن تخيلـه، فلم يحدث أن دخل ميدان التحرير فـى تاريخه المعاصر وربما منذ أكثر من قرن كامل خيل وجمال جاءت من مسـافة بعيدة لا تقل عن أربعين كيلومترا، ولكنها جاءت فى هذا اليوم الكئيب عامدة ضرب المتظاهرين بالسـياط فى محاولة همجية لتفريقهم وترويعهم. وفى الوقت نفسـه تواتـرت أنباء أخرى عن قيـام مجموعات بإلقاء قنابل مولوتـوف من أعلى إحدى البنايات على المتظاهرين فى وسـط الميدان، وبعـض القنابل أُلقيت على المدرعات العسـكرية القريبة من المتحف المصرى الشـهير، فأصابت الكثيرين وحولت بعض المناطق إلى قطعة من النار، أصابت الكثيرين إصابات خطيرة.

وبعض المعلومات قالت إن عددا من راكبى الخيول الذين سيطر عليهم المتظاهرون كما أظهرت ذلك اللقطات الحية التى أوردتها وكالة رويترز للأنباء، وجدت معهم بطاقات تثبت عملهم فى وزارة الداخلية التى نفت ذلك لاحقا. لكن يظل التساؤل من هذا الذى فكر بهذه الطريقة الهمجية واللا إنسانية والتى تعكس تفكيرا مفياويا بامتياز؟

بعد أقل من عشر ساعات

هذه التطورات الدرامية جاءت بعد أقل من عشر ساعات على بيان ألقاه مبارك طرح فيه ما يمكن تسميته بخطة عمل لتسليم سلمى للسلطة تتم فى إطار القانون والدستور والشرعية، وذلك على مدى سبعة أشهر مقبلة، ورابطا العملية كلها بأمرين جوهريين: الأول أنه لن يترك مصر ليموت فى بلد آخر.

والثانى أنه لن يتخلى عن أداء مهامه طوال ما بقى من مدة رئاسته الراهنة، باعتباره لم يتخل يوما عن أداء الواجب تجاه البلاد والعباد.

جاء البيان الرئاسى، رغم احتوائه على بعض مطالب الشباب الغاضب مثل تعديل بعض مواد الدستور المتعلقة بانتخابات الرئاسة، مخيبا لآمال الكثيرين الذين راهنوا على أن الخيار الوحيد أمام الرئيس مبارك هو الخروج من السلطة فورا، وأن هذه الخطوة هى بمثابة إسقاط للنظام، وبدء مرحلة جديدة من الحرية والعدالة الاجتماعية.

استند الرافضون إلى عدة اعتبارات منها أن البيان الرئاسى يخلو من ترتيبات واضحة لنقل السلطة، وأن الوعد بعدم الترشيح لم يُشر إلى عدم ترشح الابن جمال مبارك، كما لم يشر إلى المادة ٨٨ من الدستور الخاصة بالإشراف القضائى على

الانتخابــات والتى عدلت قبل ثلاثة أعوام بحيث أصبح الإشــراف القضائى جزئيا وهامشــيا، كما لم يتضمن حل مجلسى الشعب والشــورى، لاسيما مجلس الشعب المتهم بعدم الشرعية نظرا للتجاوزات الفجة والتزوير الكبير الذى شاب الانتخابات التى جرت نهاية عام ٢٠١٠.

قبول ومعارضة

لكن البيان نفسه وجد قبولا وتأييدا من قبل البعض، ومنهم مجموعات محدودة من الشباب التى تظاهرت لعدة أيام واستقر بها المقام فى ميدان التحرير باعتباره يفتح البــاب أمام إنهاء الأزمة وعــودة الأمور إلى طبيعتها، ولأنه يضمن بقاء الأمور تحت ســقف الشرعية الدستورية التى يتخوف الكثيرون إن ضاعت فسيكون من الصعب استعادتها على أى نحو كان.

وفى الســياق ذاته تخوف آخرون رأوا أن البيــان يمثل فرصة لمعالجة الأزمة - حتى ولو كان ثمنها بقاء الرئيس فى منصبه ســبعة أشهر أخرى - من أن استمرار الأزمة بنفــس الوتيرة ســيعنى فتح باب كبير أمام قيام نظام دينــى تقوده جماعة الإخوان ومعها تيارات دينية سلفية أسهمت بدرجات مختلفة فى المظاهرات الأخيرة، وتسعى بكل ما تملك إلى قطف ثمارها من أجل خططها الخاصة، وليســت من أجل القوى الشابة التى قدمت الكثير من أجل هذه الحالة الثورية النقية.

ســاعد على تعدد المواقف إزاء بيان مبارك أن قوى حركة الشــباب أنفسهم ليست موحــدة، فهم خليط من تجمعات عدة، إما تشــكلت عبر الفضاء الإليكترونى، وإما جمعها وحدة التخــرج من جامعة معينة أو الارتباط بجمعية غير حكومية معينة أو التقت فى المظاهرة على مجموعة من الأهداف دون سابق معرفة.

هذه التعددية فى المواقف بين قوى الشـــباب، صاحبها أيضا تعدد فى مواقف هؤلاء المتظاهرين الذين انتموا إما إلى جماعة الإخوان أو الجماعات السلفية، أو الحرفيين والعمـــال وكثير منهم من العاطلين الذين انضموا إلى التظاهرات تحت ضغط وقف الحال لا أكثر ولا أقل.

حزبيا لم تتضح الأمور ليلة إلقاء البيان الرئاســى، وإن كانت بعض تصريحات قادة أحـــزاب المعارضة أعطت احتمالا كبيرا للتجاوب فى حوار وطنى مع عمر ســـليمان نائب الرئيس حول تطبيق حزمة الإجراءات المطلوبة، خاصة تعديل الدســـتور وحل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة على أسس نزيهة.

كانـــت دعوة الحوار التى طرحها نائب الرئيس عمر ســـليمان، على قاعدة تكليف من مبـــارك، وقبل أن يلقى بيانه قـــد وجدت معارضة من عدد كبير من أحزاب المعارضة وممثلين لجمعيات مدنية ونقابات ونواب ســـابقين فى مجلس الشعب. حيث اشترط المشاركون قبل أى حوار أولا أن يترك الرئيس منصبه نظرا لأن الشعب أسقط شرعيته بالفعل، وثانيا تشـــكيل حكومة وطنية تنفذ طموحات الشـــباب، وثالثا دســـتور جديد تضعه جمعية تأسيسية يحقق مبدأ تداول السلطة، ورابعا حل المجالس النيابية.

خلط الأوراق

لكن أحداث الثلاثاء الأول من فبراير الذى شـــهد المظاهرة الأسطورية المليونية فى ميـــدان التحرير وما حوله تحت عيون الدبابـــات والمدرعات، والتى نظمت بطريقة سلمية رائعة، رغم أن مصر فى ذلك اليوم قد عُزلت تماما عن بعضها البعض، فتم قطع الطرق بين القاهرة والإســـماعيلية والإســـكندرية والسويس، ناهيك عن وقف السكك الحديدية فى كل مصر، ومن قبل تم قطع خدمة الإنترنت وخدمة الرسائل

النصية، ومع ذلك جاء الناس من كل مكان ومن كل الأعمار والفئات والمواقع وطرحوا مطالبهم بتغيير النظام ورحيل الرئيس.

ثـم ما تلاها من الأحداث الهمجية ضـد المتظاهرين فى ميدان التحرير فى اليوم التالـى، الأربعـاء ٢ فبراير، والتى رافقتها عملية التعبئة والحشـد غير المسـبوقة للعمال من بعض مصانع القطاع العام فى المحلة الكبرى وكفر الدوار والإسـكندرية والجيزة، وتحت رعاية مباشرة من الوزيرة عائشة عبد الهادى وحسين مجاور رئيس اتحـاد نقابات العمال وعدد من رجال الأعمال الأعضاء فى الحزب الوطنى، والتى اسـتهدفت إثبات وجود تأييد شـعبى عارم للرئيس مبـارك ولنظامه، ورُفعت فيها شـعارات تدعو الرئيس لأن يسـامح الشـعب وأن يبقى فى منصبه، وألا يرحل وأن يقود المسـيرة وأن يعزز الاسـتقرار المعهود، وهكذا بدا أن الأوراق قد اختلطت إلى حـد بعيد. علما بأنه فى هذا اليوم الأربعاء تحديدا عادت السـكك الحديدية دون مواعيـد محددة لتنقـل العمال من المدن إلى القاهرة. كما عـادت خدمة الإنترنت وفتحت الطرق بين القاهرة والمدن الأخرى.

ملامح غير مبشرة

لقد أظهرت المعالجة الهمجية لمظاهرات التحرير اسـتمرار نفس العقلية التى وعد الرئيس فى بيانه بأنها فى سـبيلها للتغيير عبـر إجراءات إصلاحية ترضى طموح الشـعب ومطالب الشـباب. وهى عقلية البلطجة والترويع واستغلال النفوذ، وعدم الاستماع للناس والتضحية بهم وبحياتهم فى سبيل البقاء فى السلطة ونفوذها.

ومن ناحية ثانية جاءت عملية الحشد الحكومية بالتعاون مع النقابات العمالية التى يسـيطر عليها الحزب الوطنى لتعطى مؤشرا قويا على أن عملية الانتقال السلمى

للسلطة الموعودة قد لا تكون إلا سرابا يحسبه الظمآن ماء، فإذا به وهم وخيال. فمن يدرى أن تتم التعديلات الدستورية الموعودة وبعدها تخرج الناس أنفسهم بعد تعبئتهم وحشدهم ووعدهم ببعض المزايا العاجلة لتحبط كل شيء، وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه طوال العقدين الماضيين.

ومن ناحية ثالثة جاءت هذه التطورات لتضع عبئا مضاعفا على الحكومة الجديدة للسيد أحمد شفيق المشهود له بالكفاءة والنزاهة، والتى نادى البعض بإعطائها فرصة لإصلاح الأوضاع، ففى بداية أيامها طُبعت بالعجز عن التعامل مع مسألة بسيطة تتعلق بحرية الرأى، كما طُبعت بالعجز وقلة الحيلة إزاء احترام حقوق الإنسان، بل طُبعت بقهر الإنسان المصرى على مرأى ومسمع من العالم كله.

ومن ناحية رابعة زادت فجوة الثقة إلى درجة يصعب ترميمها بين الأجيال الشابة وكل الفئات المتظاهرة فى الميدان وبين آليات النظام السياسى، وأصبح من الصعب على أحد إقناع هؤلاء الشباب وهؤلاء المتظاهرين أن بلدهم يستمع إلى أصواتهم أو أنه يحترم طموحاتهم، وأن عليهم فقط أن يتبعوا آليات السياسة وحسب.

ومن ناحية خامسة أثارت تلك المشاهد الهمجية المروعة حفيظة الكثيرين فى الداخل وفى الخارج، حتى أن البعض طرح ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يدين الحكومة المصرية لعدم احترامها شعبها واتخاذها إجراءات غير مسبوقة تدخل فى صميم القتل العمد.

٤- بين الإصرار على الرحيل والخروج إلى بر الأمان

(سويس إنفو ٢٠١١/٢/٧)

بينما تعلو أصوات المتظاهرين فى ميدان التحرير، طالبة رحيل الرئيس مبارك فورا، كانت طاولة الحوار بين نائب الرئيس عمر سليمان وممثّلى قوى سياسية متنوّعة، تشهد جدلا ومطالب عدّة حول الخروج من الأزمة التى تعصف بالبلاد. وبينما يرى البعض الأمر تناقُضا بين مطالب إسقاط النظام وعملية الحوار السياسى مع أحد أبرز رموز النظام الجديد - القديم معا، وهو عمر سليمان، يراه آخرون مشهَدا يؤسِّس لمصر جديدة، تنفض عن نفسها مظاهر السلطوية وتبدأ أولى خطوات الحرب ضد التسلطية والفساد السياسى.

وسواء كان الأمر تناقضا أو مفارقة أو بداية جديدة، هناك بالفعل ما يشبه عملية سياسية بدأت تدور رحاها وإن كان الأمر فيه قدر من التأرجح واللا يقين، وهناك بالفعل مناخ سياسى عام، أقل ما يمكن وصفه أنه مختلف بدرجة كبيرة عمّا كانت عليه مصر قبل ثورة الشعب فى ٢٥ يناير، وهو مناخ فرَض نفسه بفضل تضحيات الشباب والناس العاديين وشجاعتهم وصمودهم أمام قوى عديدة، تمثلت فى قوات الداخلية أولا وعناصر «البلطجة» ثانيا وسوء أداء الإعلام الرسمى والحكومى ثالثا، فضلا عن فلول النظام التى ما زالت موجودة تنتظر الفرصة للانقضاض على أى خطوة إيجابية تحقق مطالب المتظاهرين وتعيد بناء مصر، وِفق معايير الحرية والديمقراطية.

عملية سياسية غير مؤكدة

بدت هذه العملية السياسية فى أكثر من مظهر. الأول، وهو الأهم تقريبا، تمثَّل فى قيام نائب الرئيس الجديد بعقد عدّة لقاءات مع ممثلى قوى سياسية مختلفة،

من بينها عناصر شبابية، فضلا عن ممثلين لجماعة الإخوان المسلمين، استمع خلالها لتصوّرات الحل المختلفة وناقش فيها بعض البنود المُمكن تنفيذها فورا، وِفقا للأصول الدستورية وليس خروجا عنها.

أما المظهر الثانى، فتمثل فى وجود أكثر من لجنة حكماء أو مجموعة تشكّلت تطوعيا من شخصيات عامة حاولت أن تبنى جسرا بين نائب الرئيس ورئيس الوزراء المكلف من جهة، والمتظاهرين من جهة أخرى، وأن تقدم أطروحات للخروج من الأزمة، تضمَّنت بالدرجة الأولى المطالب التى رفعتها مجموعات الشباب التى تظاهرت فى ميدان التحرير وخرج منها قوافل الشهداء، وما زالت تتحمّل عبء الصمود فى الميدان.

أما المظهر الثالث، فهو مجموعة قرارات أصدرها الرئيس مبارك بصفتيْه، مرة كرئيس للجمهورية ومرة أخرى كرئيس للحزب الوطنى الحاكم. وكرئيس للجمهورية، كان القرار الأهم، هو تفويض نائب الرئيس عملية تعديل الدستور والحِوار مع القوى السياسية. وكرئيس للحزب الوطنى، كان القرار الأهم هو، قبول استقالة أو إقالة عدد من أبرز شخصيات هيئة مكتب الحزب، ومنهم صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى ومفيد شهاب وعلى الدين هلال، وتعيين شخصية إصلاحية، طالما تم تهميشها فى الفترة السابقة وهو د. حسام بدراوى، كأمين عام للحزب وأمين لأمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك، وطالما نُظر إليها كآلية من آليات سيطرة نجْل الرئيس على جموع المثقفين والباحثين والناشطين السياسيين، تمهيدا لتمرير مشروع توريثه السلطة خلفا لوالده.

وهذا القرار تحديدا، يصُبُّ فى محاولة، وإن كانت يائسة لإحياء الحزب الوطنى، وفق أسُس ومعايير جديدة تنفض عن نفسها كل سِمات البُؤس السياسى التى

ارتبطت بالحزب فى زمن قيادة صفوت الشـــريف، وهو الذى يُعَد أحد رموز إفقار وتخريب الحياة السياســية والحزبية والإعلامية والصحفية المصرية للعقود الثلاثة الماضية.

وفى الخلف من كل ذلك، جاءت قرارات النائب العام بحظر ســفر عدد من الوزراء السابقين وتجميد أرصِدتهم والتحقيق مع البعض منهم فى بلاغات مختلفة، قدمها مواطنون وسياســيون، دارت كلها حول ســوء استغلال الســلطة والتربح من ورائها وإهدار المال العام.

الثقة المفقودة

على صعيد الشكل بدا أن ثمة تغيرا فى سلوك النظام وسلوك الرئيس، لكن عنصر الثقــة بأن مطالب المتظاهرين ســوف تعبُر الطريق إلى الضفــة الأخرى من النهر وسوف تتحول إلى حقائق ملموسة يشعُر بها كل مصرى، بدا غائبا تماما. فالشكوك كبيرة – من كل القوى السياسية تقريبا ـ فى أن تتم الاستجابة إلى مطالب المتظاهرين بكل شفافية وصِدق، كما أن بعض الشكوك تبدو أكبر فى أن مبارك قد يفى بتعهده العلنى بالخروج من السلطة نهاية شهر سبتمبر المقبل.

وهناك أيضا مخاوف حقيقية من المتظاهرين، لاســيما الشباب وناشطين سياسيين لعِبوا دورا قياديا فى الفترة الماضية فى أن يُعتقلوا أو يتعرّضوا لسوءٍ من قِبل أجهزة أمنية ما زالت تعمل بنفس الآليات القديمة أو من قِبل جماعات خارجة عن القانون، تعمل لحساب جهات غيّر معلومة، ولكنها تابعة للنظام القديم وتحرِص على تعطيل الخــروج من الأزمة، نظرا لما يحمله أى تطور سياســى من أضرار على مصالحها، وربما على وجودها ذاته.

مشكلات بناء الثقة

فقـدان الثقة، جزء منـه يعود إلى تاريخ طويل من الوعود الكاذبة التى اسـتمرأها النظام بكل مؤسساته ورموزه لسنوات طويلة، ويعود إلى ممارسات فجّة من التزوير والاتهامات الباطلة لكل وطنى غيور على بلاده، ويعود أيضا إلى سـوء أداء الإعلام الرسـمى لفترات طويلة ودفاعه المستميت عن ذوى المصالح والنفوذ، دون رادع من أخلاق أو قيم، وهى ممارسات لا يوجد الكثير على أنها قابلة للتغيير.

وحتى إذا كانت هناك نية للتغيير ومُراعاة مطالب الشـباب والشعب الثائر وبعض خطوات بسيطة أولية تحقق شيئا من التغيير، كالتى تم اتّخاذها بالفعل. تظل هناك مشـكلة الضمانات التى تحُول دون التراجع عن تلك المكتسبات لاحقا، والضمانات الأخرى التى تسهم فى تشكيل قوة دفع إصلاحية تحمى نفسها بنفسها.

معضلة الثقة المفقودة تفسّـر بعض مواقف التردّد التى أبداها الإخوان المسـلمون قبل الشـروع فى اللحاق بالحوار مع نائب الرئيس، كما تفسّـر أيضا الحذر الذى تُبديه القوى السياسـية المختلفة، فى أن يصل الحوار إلى نتائج مُرضية، وتفسّـر أيضا خوف كثير من الشباب والناشطين السياسيين فى ميدان التحرير من الخروج من الميدان، حتى ولو لغرض شراء الطعام والاحتياجات الأساسية.

غير أن قيام القوات المسـلحة بتأمين المتظاهرين فى ميدان التحرير، كما حدث فى الأيـام الثلاثة الماضية والإفراج عن عدد من المعتقلين الشـباب ومشـاركة عناصر شـبابية فى الحوار مـع نائب الرئيس، تعطى جانبا آخر لـم تعهَده مصر من قبل، وربما يخفف فجوة غياب الثقة لاحقا، لاسيما إذا ما استمرت عملية تطبيع الحياة

اليومية للمصريين جنبا إلى جنب مع اســتمرار المتظاهرين فى تمسكهم بالبقاء فى ميدان التحرير، دون أن يتعرّضوا إلى سوء.

معضلة رحيل الرئيس

أمــا التحوّل من حالة تخفيف فجوة الثقة إلى حالة تعزيز الثقة، فســيكون مرهونا بنتائج الحوار نفســه وبالمخارج التى ســيصل إليها لأكبر معضلة، ما زالت تحدّ من الشــعور العام بأن هناك تغييرا كبيرا حدث فى مصر، وهى معضلة رحيل الرئيس مبــارك، وهنا نجد رؤى كثيرة لهذا الرحيل: أولها، الرحيل البدنى وحســب، ومنها الرحيل الرمزى ومنها الرحيل السياسى الكامل. ويقابل ذلك طلب تفويض السلطات من الرئيس لنائبه الذى بات محلّ رهان البعض من القَوى السياســية لتأمين تغيير حقيقى وشامل.

ومــن خلال نتائج الحــوار الأولية، تبدو معضلة رحيل الرئيــس كليا غيْر مقبولة، والأسباب المطروحة تمزج بين أسباب تشريعية ودستورية وأخرى رمزية. فالأسباب التشــريعية من وجهة نظر نائــب الرئيس تحتم بقاء الرئيس فــى منصبه ليصدق علــى قرارات مهمــة تتعلق بالتغيير المطلــوب ذاته، ومنها قــرارات التصديق على حلّ مجلســى الشعب والشــورى، وقرارات تعديل الدستور وقرارات دعوة المواطنين للاســتفتاء على هذه التغييــرات، بعد التوصل إليها وقــرارات التصديق على هذه التعديلات الدستورية، إن قبلها الناس، وقرارات تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر المقبل.

فكل هذه القرارات، حســب الأصول الدستورية المعمول بها، مرهونة بالرئيس وغير قابلة للتفويض لنائبه أو أى شــخص آخر. أما الأسباب الرمزية، فتتمثل فى رفض

إهانـــة الرئيس مبارك من خلال دفعه للرحيل قبل إتمام مدّته الدســتورية كرئيس للبلاد وكقائد أعلى للقوات المسلحة، باعتباره أحد رموز نصر أكتوبر التاريخى.

مساومات مركبة

هاتـــان المجموعتان من الأســباب، ربمـــا أقنعت المتحاورين مع نائــب الرئيس على أن بقاء الرئيس مرحليا، مســألة مهمة لإتمام التغييــرات المطلوبة، ولكنها لم تقنع المتظاهرين بعد، ولذا، يبدو الرهان هو أن تســتمر عملية مركّبة من أربعة عناصر، هى: اســتمرار المساومات السياســية والإعلان عن خطوات معقولة أولا بأول، من قبيل الاتفاق من حيث المبدأ على تشكيل لجنة من فقهاء القانون الدستورى وممثلين للقوى السياسية لصياغة التعديلات الدستورية، وثانيا، بقاء المتظاهرين فى الميدان تحــت حمايــة الجيش يرفعون ما يحلو لهم من شــعارات ومطالــب. وثالثا، تطبيع الحياة اليومية للمصريين واستعادة الأمن رُويْدا رُويدا. وأخيرا، إحداث تغييرات فى منظومة الإعلام الرسمى، تتوافق مع الزلزال الذى أصاب مصر فى الصميم.

إنهـــا عملية مركّبة، كل عنصر فيها يدعم الآخر ويســتند إليــه، تعبّر عن محاولة للخـــلاص والعبور إلـــى بر الأمان، أما نتائجها الكلية، فتظـل - إلى حد إعداد هذا التقرير - فى عِلم الغيب.

٥ - ماذا بعد الزلزال المصرى؟ (الأهرام ٢٠١١/٢/٩)

لاشــك فى أن مصر تعرضت لزلزال كبير، هز عروشــا ومؤسسات وقيما ورموزا، وممارســات طالما حلم كثيرون بأن تتغير وأن تذهب إلى الجحيم. ولا شك أيضا أن مصر ما قبل ٢٥ يناير الماضى ليست هى نفسها بعد هذا اليوم التاريخى، الذى فتح أبواب التغيير والأمل بأن تنفض مصر عن نفســها غبارا كثيفا من الفساد والتسلط السياسى والقيمى.

لقد فتحت ثورة الشعب المصرى العيون سواء فى الداخل أو فى الخارج على القيمة الكبيرة لمصر البلد والمجتمع والحضارة والوزن التاريخى والدور الإقليمى، كما فتحت العيون أيضا على ما يمكن أن تفعله طاقة الشباب من تحولات كبرى، يئس كثيرون من إمكانية حدوثها فى مثل هذا الزمن الوجيز. وبينما اســتعاد شباب مصر ثقتهم بأنفسهم، واستعاد الوطن ثقته بنفسه، واستعاد المجتمع وحدته الوطنية التى تلاعب بها المغرضون فى الداخل وفى الخارج، يظل البحث عن مخرج من هذا الزلزال هو القضية الأهم فى هذه اللحظات التاريخية الكبرى.

لقــد أقدم الكثيرون على طرح خطط ورؤى وبيانــات تحوى الحل المرغوب، فكانت بيانات لجان الحكماء التى تبنت مطالب الحركة الشبابية، وأهمها الدعوة إلى رحيل رأس النظام أو على الأقل تفويض سلطاته إلى النائب عمر سليمان. ورمزية الخطوة وما فيها من حجم هائل من المشــاعر وما فيها أيضا من دلالات سياســية ومعرفية وســلوكية، هى التى تجعل شعار الرحيل دليلا قويا لدى رافعيه على أن مصر قريبة من إحداث تحول جذرى، وأن النظام قد سقطت شرعيته حسب التعبيرات المتداولة فى ميدان التحرير. لكن الشعار ما زال يصطدم بالواقع، ويصطدم أيضا بالدستور الــذى ما زال يحكم البــلاد ويحدد أطر الحل الممكنة وغيــر الممكنة، كما يصطدم

ثالثا بموقف المؤسسة العسكرية التى ترفض رفضا قاطعا إهانة أحد أبطال حرب أكتوبر الكبار، كما يصطدم رابعا بأسباب تشريعية تحتم بقاء الرئيس فى منصبه، يمكن إيجازها فى التصديق على قرارات مهمة تتعلق بالتغيير المطلوب ذاته، ومنها قرارات التصديق على حل مجلسى الشعب والشورى إن اقتضى الأمر أو التصديق على أحكام محكمة النقض الخاصة بإبطال عضوية عدد لن يكون محدودا من أعضاء مجلس الشعب، فضلا عن قرارات تعديل الدستور وقرارات دعوة المواطنين للاستفتاء على هذه التغييرات بعد التوصل إليها، وقرارات التصديق على هذه التعديلات الدستورية إن قبلها الناس، وقرارات تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر ٢٠١١. فكل هذه القرارات حسب الأصول الدستورية المعمول بها مرهونة وحسب، بالرئيس وغير قابلة للتفويض لنائبه أو أى شخص آخر.

لكن يبدو أن هذه المعضلة التى باتت محل تفهم من قبل بعض المتحاورين مع نائب الرئيس عمر سليمان، لكنها ليست مقبولة بعد من قبل المتظاهرين الذين يتمسكون بالبقاء فى ميدان التحرير حتى تحقيق مطلبهم الرئيسى، بتغيير شامل وجذرى للنظام وفى مدى زمنى محدود، يحدوهم فى ذلك شعور جارف بأنهم يمثلون طموحات الشعب المصرى عن بكرة أبيه، وأن شرعية مطلبهم مستقاة من شرعية الشارع وليس الدستور أو القانون.

ونظرة على المتظاهرين تكشف عن أمرين بالغى الأهمية؛ الأول أننا أمام خريطة متنوعة من القوى المنظمة وغير المنظمة، بعضها من الشباب أنفسهم الذين شكلوا فى مرحلة سابقة تكوينات افتراضية عبر الإنترنت تحولت فى ميدان التحرير إلى تكوينات فعلية من لحم ودم، سقط منها الشهداء الأبرار وظهرت منها المواهب القيادية، كما تجسدت فيها روح المبادرة والفعل الطموح.

وثانيا تكشف الخريطة ذاتها عن إسهامات مختلفة الوزن من الأحزاب السياسية وحركات دينية رأت أن الحدث يمثل فرصة للمشاركة فى إعادة بناء الوطن تحت مظلة ثورة الشباب، وجماعة الإخوان المسلمين التى أعلنت مرارا أنها ليست صانعة للحدث، وإنه ملك شبابى بحت، ولكنها تشارك فى تفاعلاته كما يشارك الآخرون.

ومن خلال الملاحظة المباشرة لتحركات المعتصمين والمشاركين لبضع ساعات من أجل إبراء الذمة التاريخية أو لمجرد حب الاستطلاع والفرجة على تجليات الزلزال الشبابى، يتضح أن هناك بعض عناصر غير مصرية تقدم العون والتشجيع للشباب المتظاهر، وتشارك أحيانا فى المبيت ليلة أو أكثر فى إحدى الخيم الصغيرة المنتشرة فى أرجاء الميدان.

هذا التنوع وإن عكس إسهامات فئات عدة من المصريين اجتمعت على شعار واحد وبعض تفصيلات تتعلق بمصير النظام المصرى ومستقبل البلاد ككل، لكنه يعكس أيضا صعوبة العثور على مجموعة يمكنها أن تمثل كل هذا التنوع يتم الرجوع إليها فى الحوارات التى يجريها نائب الرئيس عمر سليمان مع ممثلى القوى السياسية والحزبية. ولذا لم يكن مستغربا أن تخرج تصريحات قاسية من قبل ناشطين فى قلب ميدان التحرير تقول إن المجموعة الشبابية التى اجتمعت مع عمر سليمان قد خانت دماء الشهداء، وإنها لا تمثل أحدا وأن المعتصمين فى الميدان لن يقبلوا بأقل من الرحيل الفورى وإجراء تغييرات جذرية فى النظام السياسى، وإنهم سيبقون فى الميدان إلى أن ينجزوا مهمتهم الكبرى بما فى ذلك محاسبة المسئولين عن دم الشهداء والمصابين.

وإذا كان من حق بعض المتظاهرين، وإعمالا للحقوق الديموقراطية أن يرفعوا أى شعار كان مهما كانت قسوته أو حدته، فإن مطلب الديموقراطية والحرية ومحاصرة

مظاهر التسلط السياسى يفرض بدوره قبول الرأى الآخر، وقبول اجتهادات الآخرين بدون تخوين أو اســتبعاد أو استعلاء، كما يفرض أيضا قبول قواعد اللعبة بشقيها الإجرائى والقيمى، وإلا أصبح الأمر نوعا من التســلط الممجوج، الذى نؤمن بصدق المتظاهرين فى محاربته جملة وتفصيلا.

وإذا كان مــن حق البعض النظر إلــى مصلحة مصر العليا من زاوية التغيير الفورى للنظــام، فهناك من يرى أن هذه المصلحة العليــا، وفى ظل البيئة الإقليمية المحُملة بالمخاطر والتهديدات من كل لون، تقتضى التغيير التدريجى وفق مدى زمنى معين، وبعــض آليات للمتابعــة والرقابة وقدرا كبيرا من الشــفافية. والبعض الآخر ينظر للأمر من زاوية حجم التضحيات التى دفعت بالفعل، لاسيما على صعيد الوطن ككل وتلك التى ينتظر دفعها فى المستقبل القريب إن استمر الحال دون تغيير، ويعتبر أن الوقت قد حان للخروج من المأزق عبر حلول وســط، وليس من خلال منطق الدفع الفورى أو الحبس الفورى.

وإذا اتســعت دائرة المعنيين بالأمر من المصريين، فمن الضرورى النظر إلى شريحة كبيرة هم الذين يعملون باليومية، وقد تأثرت أعمالهم من جراء الاعتصام والمظاهرات والمواجهات مع الشــرطة. وقــد لفت نظرى أثناء العودة من ميدان التحرير مســاء الجمعة الماضى، بعد قضاء عدة ساعات متجولا بين المتظاهرين والزائرين للميدان، رجل يحدث نفســه بصوت عال، وحين ســألته عن أســباب تذمره، أجابنى بأن فى رقبته خمس عشرة عائلة لعمال لم يقبضوا رواتبهم لمدة أسبوعين، وأنه لن يستغرب إن عرف أن أحدهم قد ســرق من أجل قوت أولاده، داعيا إلى فتح ميدان التحرير واستعادة الحياة الطبيعية بأسرع ما يمكن.

والمهـــم هنا أننـــا إزاء تنويعات فى المواقف وتنويعات فى الـــرؤى تنطلق جميعها من قناعة أصيلة بحتمية التغيير وإعادة البناء، وإن كانت تختلف على الأســـلوب وعلى الأولويات. وهذه التنويعات تعكس بدورها قيمة الديموقراطية الحقيقية فى الخروج من هذا المأزق لمرة واحدة وإلى الأبد.

إن مطلب الديموقراطية كفيل بدوره بأن يحل معضلة الثقة المفقودة بين المتظاهرين الثائريـــن من جانب، وبين رموز النظام ومؤسســـاته من جانـــب آخر. وبينما تجرى عملية سياســـية تمثلت فى الحوارات التى يجريها نائب الرئيس عمر ســـليمان مع ممثلى قوى سياســـية مختلفة، وفى صدور عدد من القرارات المهمة وأبرزها تكليف نائب الرئيس عملية تعديل الدستور والحوار مع القوى السياسية، وقبول استقالة أو إقالة عدد من أبرز شـــخصيات هيئة مكتب الحزب ومنهم صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى ومفيد شـــهاب وعلى الدين هلال، وتعيين شخصية إصلاحية مشهود لها بالوطنية والكفاءة وهو د.حسام بدراوى كأمين عام للحزب وأمين لأمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك.

ولا شـــك فى أن القرارات التى أصدرها النائب العام بحظر ســـفر عدد من الوزراء الســـابقين وتجميد أرصدتهم والتحقيق مع البعض منهم فى بلاغات مختلفة قدمها مواطنون وسياســـيون، ودارت كلها حول سوء اســـتغلال السلطة والتربح من ورائها وإهـــدار المال العام، تكمل ما أصدره الرئيس من قرارات، وتعبر عن قدر من التغير يصب فى تأكيد أن مصر تمر بمرحلة جديدة ســـوف تحاســـب فيها كل من أســـاء للشعب والوطن بأى صورة كانت.

اللافـــت للنظر هنـــا أن تأثير هذه القـــرارات الكبيرة لم يصل بعـــد إلى حد إقناع شـــباب ميدان التحرير بالخروج منه. ولعل فقدان الثقة هذا يعبر عن معضلة كبيرة تحتم على نائب الرئيس وعلى رئيس الحكومة الجديدة أن يؤسسا لسياسة شفافية

فـــى التعامل مع الــرأى العام أكبر مما هو حـــادث بالفعل. والواقـــع أن هناك نية للتغيير ومراعاة مطالب الشـــباب الثائر، وبعض خطوات بســـيطة أولية تحقق شيئا من التغيير كالتى تم اتخاذها بالفعل، ولكن تظل هناك مشكلة الضمانات التى تحول دون التراجع عن تلك المكتسـبات لاحقا، والضمانات الأخرى التى تسهم فى تشكيل قوة دفع إصلاحية تحمى نفسها بنفسها.

لقـــد تغيرت مصر كثيرا، وســـوف تتغير أكثر فى الأيام المقبلـــة. لقد كان الإعصار هادرا لا يستطيع أحد أن يقف أمامه.

٦- فى الطريق إلى جمعة الزحف (سويس إنفو ٢٠١١/٢/١٠)

من جمعة الغضب إلى أسبوع الصمود إلى جمعة الزحف، وبينها مظاهرات مليونية، تعيش مصر على وقع تطورات سريعة الحدوث، تبدو ملاحقتها أمرا مرهقا لكل الناس، وبالقطع هى أكثر إرهاقا لصانعيها. وحسب مراقبين فإن جمعة الزحف المقرر لها غدا الجمعة ٢/١١ هى الرد العملى على تصريحات نائب الرئيس عمر سليمان التى أشار فيها إلى وجود بديلين فقط، إما الحوار وإما الانقلاب.

معنى الانقلاب

الحوار أمره معروف، أما الانقلاب فيبدو غامضا بعض الشىء. وحسب التفسير الذى قال به نائب الرئيس عمر سليمان فهو العجلة فى اتخاذ القرار وخطوات غير محسومة ومتعجلة وبها المزيد من اللاعقلانية، وهو «ما لا نريد أن نصل إليه حفاظا على مصر وما تحقق من مكتسبات وإنجازات»، وفقا لسليمان.

الانقلاب بهذا المعنى لا يقدم كثيرا، فالمدة الزمنية المتبقية على نهاية فترة الرئاسة للرئيس مبارك لا تزيد على سبعة أشهر من الآن، وسوف تتطلب بدورها كثيرا من القرارات التى يمكن أن توصف بأنها متعجلة أو ليست جيدة الصنعة. ولذا فكثيرون فهموا أن الإشارة إلى الانقلاب تعنى سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسى بكل وضوح ودون مواراة، وهو ما فسره جزئيا وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فى حوار له مع قناة العربية بقوله إن الجيش قد يتدخل لحماية الأمن القومى إذا ما حاول المغامرون انتزاع السلطة.

من هم المغامرون.. وما هو الزحف؟

المغامرون بدورهم محل تفسيرات كثيرة، فهم إما الإخوان المسلمين، أو الشباب الثائر فى ميدان التحرير. والصنف الثانى هم الأقرب إلى المعنى المراد، نظرا لانتشار الدعوة بين صفوف المتظاهرين بأن الزحف المقرر يوم الجمعة سيكون فى اتجاه القصر الجمهورى حيث يقطن الرئيس، ويمارس صلاحياته الدستورية، وذلك من خمسة مساجد كبرى ستشهد تجمعات كبيرة من المصلين والمحتجين ثم تنطلق بعد أداء الصلاة إلى القصر الجمهورى.

هذا التصور لجمعة الزحف يتم تداوله بين قادة الشباب فى قلب الميدان، ولكنه ليس محل اتفاق بعد حتى كتابة هذا التقرير، إذ يقول البعض إن الشباب ليسوا طلاب سلطة فى اللحظة الراهنة، وأنهم يريدون فقط إثبات وتجسيد قوة دفع مناسبة حتى لا يحدث التراجع عن أى مكتسبات تحققت بالفعل فى الأسابيع الثلاثة الماضية. وضمن القائلين بهذا الرأى من يعتبرون أن القوى المنظمة التى شاركت لاحقا فى التظاهرات تريد ركوب الموجة وتحقيق أجندتها الخاصة وليس الأجندة التى يجمع عليها الشباب أنفسهم. باختصار الوقت لم يحن بعد للزحف الفعلى إلى قصر الرئاسة، بل فقط زحف معنوى هائل لإقناع الجيش بأن يقنع الرئيس مبارك بالتخلى عن السلطة، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

المخاطرة الكبرى

بالقطع إن وصل المتظاهرون إلى القصر الجمهورى فسيكون ذلك مخاطرة كبرى، لأن رمزية القصر الرئاسى تعنى أن الهدف هو الاستيلاء على الحكم عبر المسيرات الجماهيرية الحاشدة. وفى هذه الحالة وحسب تصريحات وزير الخارجية لن يقف الجيش مكتوف الأيدى، بل سيتصرف دفاعا عن الدستور ومنصب الرئيس وشاغله حتى اللحظة.

إذا تصورنـــا مثل هذه المجابهة بين الجماهير الحاشـــدة وبين الجيش المنتشـــر فى الشوارع فى كل محافظات مصر تقريبا، والذى يحمى المبانى الحكومية المهمة، ومنها القصر الجمهورى، فنحن بالفعل أمام انقلاب بكل المعانى، ســوف يطيح بالدستور وبالحكومة والمؤسسات القائمة وسلطات الدولة. وسواء سيطر المتظاهرون أم سيطر الجيش فعلينا أن ننتظر البيان رقم واحد. وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

هكذا يفهــم البعض التحذير من بديل الانقلاب الــذى أطلقه ضمنا نائب الرئيس عمر ســليمان فى حواره مع رؤساء تحرير الصحف القومية أو الخاصة والحزبية. غيــر أن الصورة لا تبدو واضحـــة لكثيرين من مؤيدى اســتمرار البقاء فى ميدان التحرير إلى حين تحقيق المطلب الرئيســى وهو اختفاء الرئيس مبارك من السلطة والحكم سواء معنويا أو ماديا.

الجائزة الكبرى

والزائــر لميدان التحرير يدرك الوزن الكبير الذى يحتله شـــعار رحيل الرئيس فورا، بــين جموع المتظاهرين باعتباره الجائزة الكبــرى التى ينتظرونها، ويعدونها البداية السعيدة لهيكلة الأوضاع المصرية رأسا على عقب، وستقود بالتالى إلى نتائج وردية على كل شـــىء فى البلاد، بداية من رغيف الخبز إلى توافر العمل وســيادة منطق الحرية وجذب الاستثمارات وصعود الاقتصاد.

كما يدرك أيضا أن رحيل الرئيس هو الشرط المسبق لدى المتظاهرين قبل الدخول فى أى تفاوض مع المؤسسة العسكرية على مستقبل البلاد والعباد لاحقا.

هذا التمسك بشرط الرحيل المسبق للرئيس يعكس شعورا بالقوة على الأرض وثقة بالنفس لا حدود لها، ويعكس أيضا تفاؤلا بأن الشـــعب كله سيكون فى الميدان، وأن الجيش سيقبل تسليم السلطة بكل يسر وسهولة، وسيتخلى عن الرئيس مبارك.

الانضباط المؤسسى

والعارفون بالمستوى الاحترافى للمؤسسة العسكرية المصرية، وانضباطها الداخلى وعزوفها عن الدخول فى المعترك السياسى، والولاء الكبير للقسم الرسمى بحماية الدستور والبلاد، والولاء المباشر للقائد الأعلى للقوات المسلحة الذى هو رئيس الجمهورية، فإنهم يشككون فى أن الجيش قد يتساهل فى قضية وصول الحشود الشعبية إلى القصر الرئاسى، أو قد يسمح لقوى سياسية منظمة أو غير منظمة بالاستيلاء على السلطة.

ويشككون أيضا فى أن الجيش قد يتحمل استمرار الاحتجاجات وانتشارها كما هو حادث بالفعل فى أكثر من محافظة ومدينة وقرية. وهناك الكثير من التقارير التى تتوقع صدور قرار كبير قد يقدم عليه الجيش.

٧- أرفع رأسك فوق أنت مصرى (الأهرام ١٦/٢/٢٠١١)

أيام وسـاعات عصيبة عاشـتها مصر، كان أكثرها إثارة ما يقرب من ثمانى عشرة سـاعة فصلت ما بين البيان الأخير للرئيس مبارك مساء الخميس ١٠ فبراير الذى فـوّض فيه صلاحياته لنائبه عمر سـليمان، ولكنه لم يُـرض أحدا فى طول مصر وعرضها، وبيان التنحى الذى قرأه عمر سـليمان نفسه فى الساعة السادسة مساء الجمعـة ١١ فبراير، متضمنـا تفويض صلاحيات الرئيس فى إدارة شـئون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لحظـة إعلان التنحى هى لحظة العمر كله للمصريين جميعا، لحظة اجتمعت فيها كل معانى الفرح والسـرور بصورة لم يعهدها المصريون من قبل. لحظة عبرت عن انتصار كبير، وعن إزاحة كابوس لم يتصور أحد فى يوم من الأيام أنه سيحدث بهذه الصورة، عندها انطلق الشـباب صائحين فى لحن جميل «ارفع رأسـك فوق.. أنت مصرى». كلمات بسـيطة جسـدت الكرامة والعزة ورفض الذل والانكسار. والأهم استرداد حرية الوطن من سجانيه.

لقد رحل الرجل القوى فى النظام وعموده وبقى الناس. رحل الفرعون الأخير وبقى الشعب، رحل الفاسدون وبقى المصريون ينظرون فيما أنجزوه وفيما لم ينجزوه بعد. والحق هنا أن ما جرى فى الأيام الثمانية عشـر بين الخامس والعشـرين من يناير، يوم انطلقت أولى المظاهرات الصاخبة فى شوارع العديد من المدن الرئيسية، وحتى لحظة الرحيل الصاخب سيظل مليئا بالدروس والحكايات والقصص والأخبار التى لم تُنشـر بعد، والتى ستشـكل بدورها رصيدا للتاريخ حول كيفية صنع ثورة شعبية

تشارك فيها كل القوى السياسية وكل التجمعات وكل الأجيال على نحو فريد، وتلتزم جميعها هدفا واحدا وهو التغيير الجذرى، وتتمسك بالأساليب السلمية والمساندة الشعبية والتحركات الواعية المنظمة بداية من تنظيم الشعارات وإطلاق المسميات على الأحداث والمسيرات، واجتذاب الناس العادية والقيام بمسيرات مخططة بوعى، كتلك التى أحاطت بمبنى الإذاعة والتليفزيون وتلك التى ذهبت وأحاطت بالقصر الرئاسى صباح ١١ فبراير وخططت للبقاء حتى رحيل مبارك غير مأسوف عليه.

هذه الثورة بما عُرف عنها وما لم يُعرف بعد، تطرح أسئلة كبيرة للمستقبل، لاسيما أن من يصفون أنفسهم بالثوار لم يصلوا بعد للحكم، ولم يسيطروا كما حدث فى كل الثورات الشعبية التاريخية كالثورة الفرنسية والإيرانية وغيرهما على مقاليد الحكم وصفوا حساباتهم التاريخية مع رموز الحقبة السابقة. لقد ثار المصريون جميعا وقبلوا وتراضوا أن يسلموا الأمانة طوال الفترة الانتقالية للقوات المسلحة باعتبارها المؤسسة المصرية الجامعة لكل المصريين، التى ارتضت الحفاظ على المشروعية الشعبية وضمان تحقيق المطالب المشروعة التى رفُعت إبان أيام الثورة، وهى المؤسسة التى لا يمكن لأحد أن يزايد على مواقفها الوطنية التاريخية، أو يتهمها بأنها تبيع الوطن وتخون الأمانة كما فعلت النخبة الحاكمة التى أحاطت بمبارك ونجله وأفسدت كل شئ فى البلاد.

غير أن جهود شباب الثورة فى الحفاظ على قوة الدفع الشعبى بدأت تأخذ شكلا آخر من التنظيم، يدفع نحو مراقبة الوضع، ووضع تصورات للفترة الانتقالية وتحديد مطالب توصف بالعاجلة كحل جهاز أمن الدولة والإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين، وضمان ألا تطول الفترة الانتقالية عن حدها. مطالب تعكس شكلا جديدا من التفاعل بين جزء من الشعب وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الحديث عن المستقبل القريب على الأقل تتضح معالمه فى ضوء البيان الخامس تحديدا الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، موضحا فيه خطوات إدارة البلاد لمدة ستة أشهر على أن تنقل السلطة بعدها إلى حكومة مدنية منتخبة، ومقررا حل مجلسى الشعب والشورى، على أن تتم الانتخابات لاحقا بعد أن تنهى لجنة خاصة صياغة التعديلات الدستورية المطلوبة.

بيانات المجلس وإن أوضحت بعضا من الطريقة التى سيدير بها البلاد فى الفترة الانتقالية، إلا أن هناك الكثير من الأمور لا تزال محل تساؤل ولا إجابة شافية عنها، من قبيل حدود التعديلات الدستورية التى ستقرها اللجنة المعنية بهذا الأمر، وهل سيكون من حقها مثلا تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، أو إعادة صياغة النظام السياسى من رئاسى إلى برلمانى مثلا، أو إلغاء مجلس الشورى والاكتفاء مثلا بغرفة واحدة فقط للتشريع وهى مجلس الشعب، أو تغيير نظام الانتخاب من فردى إلى نظام التمثيل النسبى والقائمة الحزبية.

لقد أدت الثورة إلى فتح كبير، واختفت رموز لم يكن لمصرى أن يتخيل أنها يمكن أن تختفى، أو أن يطالب أحد بمحاسبتها، أو أن يقدم أحد بلاغا للنائب العام للتحقيق فى أحداث معينة أو وقائع أو حصول مسئولين أو مقربين منهم على أراض وامتيازات بصورة غير مشروعة. كما فتحت ملفات كل الشخصيات الكبيرة من سياسيين ووزراء سابقين ورجال أعمال اندمجوا فى زمرة الحكم والفساد على نحو غير مسبوق. وبات الحديث الشائع لدى المصريين جميعا كيف يمكن أن تسترد الدولة الأموال المنهوبة والتى تصل إلى عدة مئات من مليارات الدولارات وفقا لتقديرات تقارير صحفية عديدة، لكى يُعاد صبها فى الاقتصاد المصرى بطريقة شرعية. وحسنا فعل النائب العام حين أصدر قرارات بمنع سفر عدد كبير من الوزراء السابقين وجمد أموال البعض منهم، ومنعهم وأسرهم من التصرف فيها، وحسنا فعلت مراكز قانونية ومكاتب للمحاماة وجمعيات حقوقية مدنية أن تقدمت ببلاغات، لا حصر لها لغرض التحقيق فى الكثير من وقائع الفساد التى تزكم الأنوف.

ومن وراء ذلك رغبة لا حدود لها لدى المصريين جميعا فى معرفة كيف كانت تنهب بلادهـــم، وكيف حقق هؤلاء كل هذا الثراء، وفى المقابل زيادة أعداد المصريين تحت خط الفقر، وبما يزيد على ٤٠٪ من إجمالى السكان، وهى نسبة مهولة تكشف حجم التفسخ الاجتماعى الذى حدث فى مصر فى العقد الأخير تحديدا من حكم مبارك، وهو العقد الذى شهد سطوة رجال الأعمال وهيمنتهم على مجمل العملية السياسية والاقتصادية تحت رعاية كاملة من نجل الرئيس جمال، الذى بدا طامحا بشدة وبأى ثمن لوراثة منصب الرئيس إن خلا المنصب بعد وفاة والده.

قصص الفســاد المفزع، وتقارير الثروات الهائلة للوزراء الســابقين وعدد من رجال الأعمال النافذين، تحتم إجراءات قضائية فورية للتيقن مما يُنشر ويقال، وإجراءات أخرى لاســترداد هذه الأموال المنهوبة من الخارج إن وجدت، أو مصادرة الممتلكات الموجودة فى مصر وتسخيرها للصالح العام.

لقد نجحت ثورة ميدان التحرير فى إنهاء حكم رئيس عزل نفسه عن شعبه، ولم يعد يعرف ما الذى يحدث فى البلاد، متأثرا بطموحات ابنه الجارفة. ثورة تغرى كثيرين إلى تكرار المشــهد ذاتـه فـى المؤسسات المختلفـة حتـى يُعاد النظـر فى التشريعـات المنظمة لهذه المؤسســات. غير أن الأمر قد يتحـول إلى نـوع من الفوضى وتصفية الحســابات والثأر الشــخصـى، وليس إعــادة هيكلة حقيقيـة تراعــى المتغيـرات الكبــرى التى مرت بها مصــر. وعند حد معين قد تنقلب الأمور إلى ضدها، وهو ما لن يرضى أحدا.

٨ - من جمعة التنحى إلى جمعة الانتصار

(سويس إنفو ٢٠١١/٢/٢٢)

منذ أن نطق عمر سليمان فى بيان تاريخى من عشر كلمات بتنحى الرئيس، وإذا بكل شبر فى مصر المحروسة يعيش حالة فوران غير مسبوقة؛ فيض من مشاعر الفرح، فوران فى الأفكار بشأن الحاضر والمستقبل، وسيل من الادعاءات والمطالب الفئوية وتصفية الحسابات، كم هائل من الأخبار التى تختلط فيها الحقائق والمبالغات والإشاعات، كثرة فى التنظيمات والجماعات التى تتحدث باسم الثورة وشبابها، ظهور مكثف ومتواتر لشباب وشابات يكشفون عن أدوارهم فى الثورة ويعلنون عن طموحاتهم وتحركاتهم الآنية. باختصار حالة غريبة من الحرية غير المسبوقة التى يعيشها المصريون ولم يعرفوها من قبل.

المصريون يكتشفون أنفسهم

ومن يتجول فى مصر الآن يرى شعبا بأسره، رجالا ونساء، وشبابا وفتيات وشيوخا وأطفالا، وكأنهم يعيدون اكتشاف أنفسهم وقدرهم التاريخى، أو كأنهم ولدوا فى التو واللحظة، أفرادا وجماعات ودولة ومجتمعا. الكل يتحدث عن روح جديدة تسرى فى العروق والأبدان، ملبيا الدعوة العفوية التى جسدها شعار مبدع، طالما ردده المحتشدون بعفوية فى ميدان التحرير لحظة إعلان التنحى، والقائل «ارفع رأسك فوق.. أنت مصرى»، وهو الشعار الذى يتكرر كثيرا فى التجمعات الاحتفالية التى سيطرت على مدن مصر بأسرها طوال الأسبوع الماضى كله.

تعيش مصر حالة طموحة ومتفائلة من التطلع إلى المستقبل تصاحبها رغبة جماعية محمومة لتصفية إرث الماضى بشخوصه وأفكاره ومؤسساته وسياساته، وبين

الحالتـــين تحركات واعتصامات وإضرابات وتجمعات فـــى كل اتجاه وفى كل مكان تطالب بتحسين الاوضاع ورفع المرتبات وطرد الرؤساء وتعيين المؤقتين وتغيير اللوائح فورا وبلا تأخير. وهو الأمر الذى دفع بالمجلس العسـكرى فى بيانه السادس مساء جمعــة الانتصار إلى التحذير من هذه الاعتصامـــات الفئوية ومحذرا من خطوات صارمة فى مواجهة من ينظمونها فى أى موقع كان.

ثورة على الثورة

مصر بأســرها الآن بعد أســبوع من تنحى الرئيس مبارك فى حالة ثورة، ثورة فى الفــرح وثــورة فى الغضب وثورة فـــى التفاؤل وثورة حتى على الثورة نفســها. ومن اليســير أن يلاحظ المرء من يرفع صوته قائلا إن الثورة لم تُنجز بعد، وأن ما جرى هـــو مجرد خطوة واحدة تمثلت فى خلع الرئيس وتعطيل الدســتور وحل مجلســـى الشعب والشورى، وأن المطلوب هو متابعة الثورة فى مرحلتها الثانية عبر البقاء فى الشـــارع ليس من أجل الاحتفال الذى جرى اســـطوريا كما حدث ليلة التنحى وفى جمعة الانتصار وتكريم الشهداء، بل من أجل الضغط على المجلس العسكرى لاتخاذ المزيد من الخطوات لإضفاء الطابع المدنى على المرحلة الانتقالية التى أعلن المجلس العسكرى أنها لن تزيد على ستة أشهر يتولى بعدها رئيس منتخب بنزاهة وشفافية حكم البلاد. وكذلك من أجل تشـــكيل مجلس رئاســـى يضم أربعة مدنيين وعسكرى واحد يدير شئون البلاد للفترة الانتقالية، ويجانبه برلمان مؤقت، لا يدرى أحد كيف ســـيتم انتخابـــه أو تعيينه، وثالثا حكومة توافق قومى يشـــارك فيها ممثلون عن كل التيارات وفى المقدمة ممثلون عن الشباب أنفسهم.

خطة عسكرية من أربعة محاور

تأتـى هذه الدعوات الشـبابية ومن قبل من يناصرونهم فـى مواقف كثيرة، ولكنها ليست الغالبة، لا توافق المجلس العسكرى على خطته الانتقالية التى تقوم على أربعة محاور متكاملة وهى:

أولها بقاء الحكومة التى يرأسـها الفريق أحمد شفيق وتضم وجوها قديمة ـ للحق بعضها مكروه فى الشارع المصرى بأسره ـ من أجل تسيير الأعمال حتى يتم تغييرها فى وقت لاحق.

وثانيها تعديل الدسـتور بما يضمن إفساح المجال أمام المستقلين والحزبيين الترشح فى انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة، وبعدها انتخابات برلمانية تعكس التنوع الموجود فى المجتمع وتكشف عن أحجام كل القوى السياسية على حقيقتها دون تدخل.

وثالثا اسـتعادة الأمن فى ربوع البلاد، ووقف التدهور والانفلات الذى بات متكررا فى مناطق بعينها، لاسيما شمال سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة تحديدا.

ورابعـا اتخاذ خطوات محسـوبة من أجـل إعادة الحركة الاقتصاديـة فى البلاد، واستعادة جاذبيتها السياحية والاقتصادية مرة أخرى.

عواصف من الشك

بيـد أن الخطة على هـذا النحو والتى تتطلـب قدرا من الصبر الشـعبى والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجيا والسـماح بخطوات فعالة، من أجل استعادة التماسك والفاعلية فى وزارة الداخلية وجهاز الشرطة ككل، لا ترضى فئات وجماعات عديدة تتحدث جميعها باسم الثورة ومنجزاتها سواء عن حق أو عن باطل.

ورغــم تعدد التنظيمات والجماعات التى تعلن ملكيتها الحصرية للثورة الشــبابية، فهناك قواسم مشتركة فى المطالب، وقاسم مشترك أكبر فى أسلوب التحرك المتمثل فى الاســتمرار فى تحريك الناس ودفعهم للنزول إلى الشارع، وإلى ميدان التحرير، وســط القاهرة تحديدا والذى بات رمزا للحرية التى لا يقيدها شىء بالمرة، ومزارا لكل مصرى تقريبا يريد أن يتبرك بالثورة وأشهر مواقعها على الإطلاق.

ووراء هذه القواســم المشتركة حالة من الشك التى يغذيها البعض فى نيات الجيش رغــم ما قام به بالفعل من حماية كاملة للمتظاهريــن بعد جمعة الغضب ٢٨ يناير ٢٠١١، حماية أســهمت فى اســتمرار الاعتصام الجماعى فى ميدان التحرير حتى تنحى مبارك مضطرا تحت ضغط الجيش نفسه، بعد أن تبين أن بقاء مبارك وعدم اســتجابته لمطلب المصريين بالرحيل تزيد الوضع اضطرابا فى كل الميادين، خاصة ميدان الأمن القومى وحماية الحدود.

التشكيك فى نيات الجيش يتم التعبير عنها بصيغ مختلفة، مثل النقد لموقف المجلس العسكرى الخاص بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، فبينما أعلن الجيش أن هناك مراجعة تتم لكل المعتقلين حتى يكون الإفراج ذا طابع قانونى، يطالب الشباب الثائر ومعهم جماعة الإخوان المســلمين بأن يتم الإفــراج فورا ودون إبطاء. وبينما يدرس المجلس العســكرى مستقبل جهاز أمن الدولة سيىء السمعة التابع لجهاز الشرطة، يطالب الشــباب الثائر بحل فورى للجهاز المشــئوم والمســئول عن تعذيب المواطنين وتلفيق الاتهامات وإيجاد المشكلات والأزمات.

وفــى أفضل الأحوال يأتى التشــكيك فى دفع الناس إلى التظاهر لأســباب فئوية ومطالب خاصة بكل مؤسســة، فــى حين يرى المجلس العســكرى أن هذه المطالب الفئوية ستُحل تباعا، وأن المطلوب الآن هو العودة إلى العمل وإدارة عجلة الإنتاج.

تشكيك فى لجنة تعديل الدستور

أما أكثر المواقف تشكيكا فى نيات المجلس العسكرى فقد تمثلت فى عدم الترحيب بتشكيل اللجنة المختصة بتعديل الدستور التى يرأسها قاض مخضرم وهو أ. طارق البشرى، وتضم فى عضويتها أستاذ قانون دستورى من جماعة الإخوان المسلمين هو أ. صبحى صالح. الأمر الذى يعتبره كثيرون موقفا قد يصب فى إنشــاء دولة دينية وليســت مدنية، ويعطى للإخوان وزنا أكبر من أوزان قوى سياســية أخرى شاركت جميعها فى الثورة.

يأتــى عدم الترحيب هذا فى وقت يعلــم فيه الجميع أن هذه اللجنة تضم مجموعة من أكبر فقهاء القانون الدســتورى فى مصر، وأن مهمتها محصورة فى تعديل مواد بعينها تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية والإشــراف على الانتخابات، والجهة المنوط بها الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب بعد انتخابهم، فضلا عن مدة الرئاســة ورفع حالة الطوارئ. وبالتالى فهذه التعديلات ليس من شــأنها أن تحدد طبيعة ومســتقبل النظام السياســى ككل، أو تضفى توجها غير مدنى على الحكم الجمهورى القائم، أو تسمح بسيادة جماعة أو فكر معين على مؤسسات الدولة. ومن ثم، يبدو أن عدم الترحيب بلجنة تعديل الدســتور ليس سوى ذريعة لممارسة ضغط شعبى على كل من أداء المجلس العسكرى ولجنة تعديل الدستور معا، وذريعة أخرى للاستمرار فى حشد الناس فى الشارع.

ويــزداد عــدم الترحيب بلجنة تعديل الدســتور لدى جماعات الشــباب والأحزاب السياسية والكنيسة الأرثوذكسية بقيادة البابا شنودة التى ترفع شعار الدولة المدنية، فى حين تجد اللجنة ترحيبا وتأييدا من جماعة الإخوان، التى تقدر توجهات طارق البشرى ومواقفه السياسية.

ونظرا لما جاء من إشـــادة مشددة من الشيخ القرضاوى للقاضى طارق البشرى فى خطبتــه المثيرة للجدل بميــدان التحرير، فقد ثارت مخاوف مــن أن مصر قد تقع فى أيدى الإخوان، الذين بدورهم يســعون إلى طمأنة مصر كلها، بأنهم لن يرشحوا أحدا للمنافســة على منصب رئيس البلاد، ولن يرشحوا أكثر من ثلث البرلمان، وأن هدفهم هو المشاركة لا المغالبة، وتشكيل حزب سياسى جنبا إلى جمعية تهتم بالشأن الدعوى العام.

والحــق أن قلق الأحزاب والقوى السياســية مفهوم، فالجماعــة هى الأكثر تنظيما وقــدرة على الحشــد والتعبئة، أما باقى الأحزاب والقوى السياســية فحالها يدعو للرثاء والأســى، بما فى ذلك الحزب الوطنى الــذى كان حاكما وبات الآن تائها فى بحر الظلمات.

الجدل حول تعديل مواد محددة من الدســتور، لا يمنع من المطالبات بدستور جديد ينشئ نظاما برلمانيا يحد من ســلطات رئيس الجمهورية، ويقوم على حرية تشكيل الأحزاب، والمنافسة المفتوحة للوصول إلى الحكم عبر صناديق الانتخابات، ولا يمنع أيضــا من مطالبة البعض بأن ترفع تماما فى الدســتور الحالــى بعد تعديله أو أى دستور جديد أى إشــارة للشريعة الإسلامية باعتبارها أحد مصادر التشريع. وهى المطالب التى استنفرت قيادات دينية أزهرية، حيث شددت على أن تغيير هذه المادة تحديدا قد يثير حربا أهلية فى البلاد.

اصطياد الفاسدين

وبينمــا ينتظر الجميع التعديلات الدســتورية ومدى إفســاحها الفرصة الحقيقية للمستقلين للترشــح فى الانتخابات الرئاســية، تتوالى البلاغات على النائب العام

تطالب بالتحقيق فى وقائع فســاد وتربح واستغلال نفوذ والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى بأبخس الأثمان، قام بها وزراء سابقون وعدد من كبار الصحفيين، مما أضاع على الدولة المصرية مليارات من الدولارات ومنح الفاسدين ثروات هائلة لا يستحقونها.

وجاء أول الحصاد فى صورة حبس لأربعة من أشهر الشخصيات السياسية والوزارية لمدة أســبوعين على ذمة التحقيق فى وقائع غسل أموال وتربح، وهم وزير الداخلية المرعب حبيب العادلى، وأحمد عز أمين التنظيم فى الحزب الوطنى الذى كان حاكما والمســئول عن تزوير الانتخابات النيابية الماضية بكل فجاجة، ووزير السياحة زهير جرانة وأحمد المغربى وزير الإسكان المسئولَيْن عن نهب أراض لأنفسهم ولأصدقائهم بالمخالفة الصريحة لكل القوانين.

والطريف فى الأمر أن وزير الداخلية السابق، الذى طالما اعتقل أعضاء من جماعة الإخــوان، ولفق لهم الاتهامات، إذا به ينزل ضيفا على زنزانة كان بها اثنان من كبار أعضاء الجماعة المحبوسين على ذمة قضايا تتعلق بتمويل جماعة محظورة.

لكن تظل رغبة المصريين مشــدودة للتقارير الخاصة بثــروة عائلة الرئيس مبارك، والتــى تردد أنهــا تتراوح بــين ٤٠ و ٧٠ مليار دولار موزعة على عــدد من البنوك الأوروبية وقصور فى بلدان أوروبية وأسهم فى شركات دولية. والكل يُمنى نفسه فى أن تنجح الجهود المبذولة، التى يقوم بها المجلس العســكرى وتشارك فيها الولايات المتحدة ودول أوروبية، لاســتعادة جزء معتبر من هــذه الأموال المنهوبة، لترجع مرة أخرى إلى الشعب المصرى صاحبها الحقيقى.

٩- الإخوان والثورة

(الأهرام ٢٠١١/٢/٢٢)

فـــى جمعة الغضب فى الثامن والعشـــرين من يناير، ســـرت مع آلاف المصريين فى المظاهرات التى جابت منطقتى الدقى والمهندسين، ووقفت طويلا فى ميدان الجلاء مـــع جموع المتظاهرين الذين تلقوا الكثير من قذائف القنابل المســـيلة للدموع حتى الرابعة عصرا، وإلى أن علمنا أن الشـــرطة قررت الانســـحاب وأن الجيش سيقوم بفرض حظر التجول، وسوف ينتشر فى الميادين وأمام المواقع المهمة. فى ذلك اليوم كان أحد الشعارات التى يرددها الشباب « لا برادعى ولا إخوان.. دول شباب مصر التعبان»، وفى مرات أخرى قيل «شباب مصر الجدعان».

كان الشعار بسيطا وحاسما ويعنى أن المتظاهرين لا علاقة لهم بالإخوان الذى طالما اُســـتخدموا كفزاعة للغرب حتى لا يضغط على النظام الســـابق للقيام بإصلاحات ديموقراطية وانتخابات نزيهة. وكان يعنى أيضا أن هذا الشباب مُستقل عن الحركة الوطنية للتغيير التى شكلها قبل نحو عام د. محمد البرادعى مع عدد من الناشطين وأســـاتذة الجامعة الداعين للتغيير الجـــذرى فى البلاد. وكان يعنـــى ثالثا أن هذا الشـــباب هم قوة جديدة تعلن عن نفســـها وتقود المظاهرات بعد أن خططت لذلك عبر الشبكات الاجتماعية وسبل التواصل الاليكترونى الجديدة.

كان معروفـــا أيضا ومنذ الثلاثاء ٢٥ يناير الذى شـــهد أولى المظاهرات فى ميدان التحريـــر وميادين أخرى، أن الإخوان قـــرروا ألا ينضموا إلى هذه المظاهرات لأنها تُنظم من أناس غير ذوى خبرة سياســـية وغير معروف من وراءهم ولا أفكارهم. أو بعبارة أخرى أن الإخوان لن يشاركوا فى عمل ليسوا هم صانعيه وأبطاله.

لكـن الحـق يقال أن بعضا من شـباب الإخوان كان موجودا فـى المظاهرات، ربما للمشـاركة الجادة وربما أيضا لمجرد اسـتطلاع الموقف والتعرف على ما يجرى فى الشارع وحسب، وربما ثالثا كتعبير عن انقسام جيلى فى داخل الجماعة. وقد حدث أن تقابلت على غير موعد مسبق فى خضم التظاهر وارتفاع الحناجر وتلقى القنابل المسـيلة للدموع والصديق ضياء رشوان وسـط ميدان الجلاء، وتعرف علينا شابان قالا إنهما من جماعة الإخوان وإنهما لا يشـاركان فى المظاهرات، ولكنهما معجبان بما يحدث، وأنهمـا وجدا المظاهرات أمرا منظما ومحترفا لم يكن متوقعا على أى حال، وسينقلان هذا الانطباع إلى القيادات حسب ما قالا.

غيـر أن الأمور تطورت لاحقا على نحو مختلف، فقد أدرك الجميع أن ما يشـهده الشـارع المصرى ليس مجرد مظاهرة أو احتجاج عابر وكفى، بل هو مقدمة لحدث كبير يجب ألا يُفوت أحد على نفسـه فرصة المشاركة فى صنعه، حدث كبير سوف يهز مصر وما حولها. وبحس سياسى عميق أدرك الجميع أيضا أن انسحاب الشرطة بالطريقة التى حدثت هو بداية الانتصار، وأن المطلوب هو قدر من الصمود وقدر من التكاتف الشعبى. وفى ظل هذه الأجواء التى فرضت نفسها على الجميع، سواء كانوا منظمـين منذ عقود كما هو الحال مع جماعة الإخوان، أو فى طور التنظيم كما هو الحال مع مجموعات الشباب الثائر، قررت الجماعة اللحاق بالركب الثورى، وانضم أعضاء لها فى المظاهرات فى أكثر من مدينة خاصة الإسـكندرية والإسـماعيلية، ورابط آخرون فى ميدان التحرير، مشاركين فى صنع الحدث الكبير.

وأيا كانت دوافع قرار الإخوان بالمشاركة وحساباته السياسية الآنية والبعيدة، فقد أنتجت المعايشـة الثورية فى ميدان التحريـر نوعا من القبول المتبادل بين الجماعة والقوى السياسـية الأخرى. ووفقا لما سمعته من أشخاص كثيرين ممن أسهموا فى صنع الثورة، وما لاحظته فى الميدان طوال أسبوعين، هناك اعتراف بأن دور أعضاء الإخوان فى الدفاع عن الاعتصام فى ميدان التحرير يوم الأربعاء الدامى ٢ فبراير

٢٠١١، والذى بات يُعرف بموقعة الجمل والحصان، وفى مواجهة الجحافل الهمجية التى أحاطت بالميدان وألقت الطوب وقنابل المولوتوف على المتظاهرين لاسـيما فى المنطقة الفاصلة بين ميدان التحرير وميدان عبد المنعم رياض، أنه كان دورا حاسما، وأن أعضاء الجماعة قاوموا ببسالة وتعرض الكثير منهم لإصابات بالغة، ومع ذلك فقد ظلوا مع باقى المعتصمين فى أرض الميدان يحمونه، منطقة مستقلة تشع بالثورة إلــى أن تحقق هدفها الأكبر وهو رحيل مبارك، وبدء عملية تغيير فى بعض أســس النظام، تمهيدا لتغييره كلية عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة فى غضون ستة أشهر.

هــذا الاعتراف بالدور المهم لأعضاء الجماعة فى الدفــاع عن الميدان وعن الثورة، يقابله حقيقة أن هذه الثورة ـ وهذا هو ســر تألقها وتاريخيتها ـ هى ثورة بلا قائد محدد، فجميع من شاركوا فيها هم قادتها وهم ثوارها، وهم صانعوها. وحتى الذين قبعــوا فى البيوت أو فى المــدن والقرى البعيدة أو اســتمروا يديرون بعض المواقع الإنتاجية الحيوية، وكانوا يدعون الله تعالى أن ينصر الثورة وأن تحقق أهدافها، هم أيضا جزء عضوى منها، ولذا فإن أى محاولة بطريق مباشــر أو غير مباشر تهدف إلــى الإيحاء بأن فصيــلا بعينه قد دفع ثمنا أكبر، أو أن مــن حقه أن يحصل على عائــد أكبر من الآخرين، هو موقف لا أخلاقى ولا ثورى. وهو مبدأ أتصور أنه نابع من طبيعة الثورة ذاتها، وباعتبارها ثورة شــعب بأســره على من ظلموه واستبدوا به وتصوروا أنه شعب لم ينضج بعد ولا يستحق الحرية والكرامة الإنسانية.

هذه المقدمة الطويلة نسبيا أتصور أنها ضرورية لمناقشة الدافع الذى جعل الاحتفال بالانتصــار، كمــا حدث يوم الجمعــة ١٨ فبراير ٢٠١١، وكأنه اســتعراض قوة من قبل جماعة الإخوان المســلمين، وبمثابة رســالة بأن هذه الثورة ستقود البلاد حتما إلــى ناحية بذاتها يعرف الجميع أنها ليســت محل توافق من المجتمع ككل، وبمثابة

رسالة أيضا بأن على المصريين اليوم أن يقبلوا أطروحات الإخوان سواء ارتضوا أم لم يرتضوا. ولقد كان منع الناشط الشاب وائل غنيم من قول كلمة فى الاحتفال بالانتصار، من قبل من وُصفوا بأنهم حرس الشيخ يوسف القرضاوى، وكذلك الهتافات المشينة التى قيلت فى حقه، بمثابة مؤشر أقل ما يوصف بأنه مثير للقلق الشديد على مستوى الحريات المنتظر إن سادت نظرية فرض الأمور بقوة الأمر الواقع، وتم إقصاء المختلفين فى الرأى والتوجه.

وإذا كان الإخوان قد نفوا أنهم الذين دعوا الشيخ يوسف القرضاوى لإلقاء خطبة جمعة الانتصار وسط الحشود التى جاءت لتعبر عن تمسكها بالثورة وفرحها بما تم إنجازه وبما يجب أن يُنجز لاحقا، فالثابت أنهم استغلوا قدراتهم التنظيمية فى حشد أعضائهم من كافة مدن الجمهورية للمشاركة فى الحدث، وليفهم كل طرف ما يريد أن يفهمه.

ومما لمسته من قريبين من صنع الثورة ومشاركين فيها ومستبشرين بها، أن ثمة قدرا من القلق من هذا الحشد غير المسبوق، وقلقا آخر من أن لا تتاح فرصة للقوى السياسية والحزبية وأيضا المجموعات الشبابية الصاعدة لأن تشارك فى صنع نظام سياسى جديد من خلال صناديق الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية. صحيح أن الإخوان قدموا قبل هذا الحشد رسائل لطمأنة كل فئات المجتمع بأنهم لن ينافسوا فى الانتخابات البرلمانية بأكثر من ثلث المقاعد، وأنهم لن يقدموا مرشحا للرئاسة، وأنهم يؤمنون بالدولة المدنية وليست الدولة الدينية التى لا يعرفها الإسلام حسب تأكيدات قيادات إخوانية. ثم بعد حشد جمعة الانتصار تحدثوا عن رفضهم النموذج الإيرانى وأنه غير قابل للتكرار فى مصر. وما فهمته وفهمه كثيرون أن النفى الأخير جاء بعد أن قارن كثيرون زيارة الشيخ القرضاوى، وهى مجرد زيارة لا أكثر، بعودة الإمام الخومينى إلى إيران من منفاه الفرنسى بعد أن هرب الشاه تحت وقع ثورة الإيرانيين وانضمام الجيش لهم فى فبراير ١٩٧٩.

هذا النفى الثلاثى يصطدم بالحقائق المعروفة فى عالم السياســة، الذى لا يعترف أبدا بالضمانات القولية التى لا يمكن محاسـبتها لاحقا، ولا يعترف أيضا بحُسـن النيات والكلمات المعسـولة، ولكنه يعرف الأفعال وتوازن القوى ويحكم على الأشياء انطلاقـا من الخبرات التاريخية المعروفة، وهى بدورها تثير الشـكوك ومبعث قلق كبير لـكل المصريين. ولعل تجربة الجزائر مع فوز جماعـة الإنقاذ فى الانتخابات نهايـة ١٩٩٠، وما تبعها من عقد العنـف والحرب الأهلية والقتل على الهوية، كفيل بأن يثير القلق فى نفوس كثير من المصريين أن تشهد بلادهم الناهضة أمرا مماثلا. والخوف كبير أن تكون الانتخابات البرلمانية المقبلة، مقدمة لدولة دينية ليست مدنية، لاسـيما فى ظل ضعف وهشاشة الأحزاب القائمة، وأن تصبح أول وآخر انتخابات برلمانية نزيهة تشـهدها مصر الثورة. والخوف أكبر ألا تسـتغل الأحزاب السياسية والقوى الشـبابية وتجمعات المعارضة والثورة، الفرصة القائمة فى توطيد علاقاتها بالناس وبالشـارع وتجديد أطرها التنظيميـة والفكرية وجذب الكثير من الأعضاء وحثهم على المشاركة الواعية فى صنع مصر جديدة تؤمن بالحرية والكرامة وحقوق الإنسان، وبديموقراطية متجددة غير قابلة للتراجع أو الاختفاء القسرى.

١٠- الشباب والثورة (الأهرام ٢٠١١/٢/٢)

رغـم ما بدت عليه مظاهرات واعتصامات ثورة ٢٥ يناير المصرية، من كونها عفوية أو نتيجــة تراكم الاعتصامات الفئوية ومخزون الغضب والغبن لدى فئات اجتماعية عديدة والذى تشكل فى السنوات العشر الماضية تحديدا، فقد أثبتت أحاديث العديد من نشطاء مجموعات الفيس بوك، وإلى جانبهم مجموعات الحركات والأحزاب التى شاركت فى الحدث أن الأمر كان يتم بوعى كامل ودراية عالية وتخطيط مسبق.

وفى كثير من اللقاءات مع عدد من شــباب الناشطين، اتضح أن التخطيط كان يتم على مستويين:

الأول يتعلق بتحديد شــعار كبير للتظاهر ووضع خطة للتنفيذ بها شق معلن لخداع قوات الأمن، وشق لا يعرفه إلا الناشطون أنفسهم وهو الذى سيتم تطبيقه بالفعل.

الثانــى توزيع الأدوار وتحديد مســئوليات لكل مجموعة تقوم بها ســواء قبل البدء بالمظاهرة أو أثناءها. فمثلا وقبل القيام بمظاهرة جمعة الغضب تم نشــر أســماء أماكــن معينة للقــاء والتظاهر لغرض خداع قــوات الأمن، وقام ناشــطون بجولة استطلاعية صباح الجمعة لمعرفة حجم استعدادات قوات الأمن فى المواقع التى تم الإعلان عنها مســبقا، ومع التأكد من أن قــوات الأمن تمركزت بالقرب من المواقع المُعلــن عنها، بــدأت المظاهرات فى أماكن ومواقع أخرى محددة ســلفا، مما أربك قوات الأمن وجعلها تفقد التركيز المطلوب فى مواجهة المتظاهرين.

وحسب روايات ناشطين رئيسيين، فقد بدأت المظاهرات من الأحياء الشعبية كبولاق وامبابة، وقادها ناشطون واعون بما يفعلون بحكم ثقافتهم وإدراكهم السياسى العالى

ومعرفتهم بتجارب الثورات الشعبية الشهيرة، وذلك عبر خطوط السير المتفق عليها فيما بينهم.

هــذه الروايات تتفق مع ما رأيته يومى الثلاثـاء ٢٥ يناير، والجمعة ٢٨ يناير. فقد كانــت خطوط ســير المظاهرات تتم أولا فى أحياء شــعبية ثم فى شــوارع جانبية وشــعارها الأساســى «انزل.. انزل» مُوجها للأسر والشباب بهدف جذب أكبر عدد ممكن للاشــتراك فى المظاهرة. وبالفعل كان لهذه الكلمات وقع الســحر فى نفوس الكثيرين الذين تفرجوا أولا من البلكونات ثم قرروا النزول والمشــاركة الإيجابية. ثم التقت هذه المســيرات التى بدت متباعدة أحيانا بعد ذلك فى ميدان أو مكان يســع عــددا كبيرا من المتظاهرين، حيث عمد الناشــطون الأساســيون إلى الانتظار فى المــكان أطول فترة ممكنة ثم الانطــلاق بعد ذلك إلى موقع آخر يتم فيه الالتقاء مع مجموعات أخرى من المتظاهرين. وكان الغالب فى بدء المســيرات ترديد شــعارات مباشــرة تدغدغ المشــاعر الوطنية، مثل «عاوزين حرية.. عدالة اجتماعية» لاسيما فى الأحياء الشــعبية. أو أن ينادى أحدهم باســم معين، ويقول المتظاهرون باطل. فجمال.. باطل، ومجلس الشــعب.. باطــل، وأحمد عز.. باطل، ومبارك.. باطل، أو القول « يا جمال قول لمبارك الســعودية فى انتظارك»، أو « يا جمال قل لأبوك كل الشعب بيكرهوك».

وهكذا كانت بداية المســيرات من أحياء بولاق مرورا بالمهندسين والدقى واللقاء مع القادمين من شارع فيصل وميدان الجيزة، ثم شارع التحرير إلى ميدان الجلاء أمام قسم الدقى، على أن تأتى مجموعات من ميدان محمود مرورا بشارع البطل أحمد عبد العزيز إلى ميدان الدقى وميدان الجلاء، استعدادا للذهاب إلى ميدان التحرير من ناحية الأوبرا.

تخطيط رائع وواع، وخطوط سـير معروفة للقائمـين على المظاهرات، وإن لم تكن كذلـك للكثيرين من الذين شـاركوا فيها لاحقا بحكم الحمـاس والرغبة فى إنهاء التهميش والحرمان الاقتصادى.

وحـين انهارت مقاومة رجال الأمن نحو الرابعة عصرا، وسـرت معلومة انسـحاب رجال الشـرطة، بدا الأمر مُحيّرا بعض الشـىء، إذ ارتفع الحـوار بين المتظاهرين بصـورة تلقائية عـن طبيعة الخطوة التالية. ووفقا لما جـرى فى الفترة بين الرابعة والسابعة مساء الجمعة ٢٨ يناير فى ميدان الجلاء فقد انقسم المتظاهرون قسمين، الأول قـرر البقـاء واحتلال الميدان حتى الصباح، والثانى قـرر الذهاب إلى ميدان التحرير لاسـيما بعـد أن تأكد للجميع أن قوات الأمن المركـزى التى تمركزت بعد الظهر مباشرة أمام كوبرى الجلاء قد اختفت تماما، ولم يبق سوى عدد محدود أمام قسم الدقى، ومعهم ضابط برتبة نقيب حاملا جهاز إرسال لم يكن يعمل.

هذا القدر من التخطيط للمظاهرات، ينفى شـبهة العفوية المحضة. لكن الشواهد تقول - إلى أن تتضح كل الأبعاد - أن انهيار قوات الأمن وانسـحاب الشرطة لم يكن فـى الحسـبان، وبالتالى فإن قرار الذهاب إلى التحرير والتجمع هناك والتمسـك بالميدان كأرض محررة جاء وليد اللحظة ووفقا للتطورات، لكن الشواهد تقول أيضا إن البقـاء فى الميدان لم يكن سـوى تحد لحظى تم الرد عليه باسـتجلاب خبرات الاعتصامات الشهيرة والثورات الشعبية الحديثة كالتى جرت فى أوكرانيا وجورجيا ومـن قبل حين انهارت النظم الشـيوعية فى أوروبا الشـرقية نهاية الثمانينات من القـرن الماضى. والمفيد فى هذه الثورات يتعلق بعملية تنظيم وإدارة شـئون الحياة لمجموعـات من الناس يتفقون على هـدف كبير، ولكنهم لا يعرفون بعضهم البعض. وتمثـل الأمـر كما حدث فى ميـدان التحرير فى تنظيم لجان إعاشـة وأمن وطب وإعلام وغيرها، وقامت كل جماعة بعمل ما يشبه المُخيم الخاص بها، والإذاعة التى تنشر فكرها وشعاراتها.

مثل هذا التنظيم، ومن قبل التخطيط للمظاهرات نفسـها، وهو ما يثير الإعجاب، يواجه بتحد كبير يتعلق بإدارة مرحلة ما بعد نجاح الثورة فى الإطاحة بقمة النظام، وبدء عملية سياسـية تحت رعاية القوات المسـلحة هدفها التمهيد لبناء جمهورية جديـدة تقوم على دسـتور جديد ورئيس يأتـى بالانتخاب الحـر النزيه ومجلس تشـريعى يعكس اختيارات الأمة دون تزييف. والسـؤال الأبرز يتعلق أساسا بمدى قدرة فئة الشباب بوجه عام على تنظيم نفسها سواء عبر أحزاب أو جمعيات مدنية، لاستكمال مشروع النهضة وبناء نظام ديموقراطى حقيقى قابل للاستمرار، ويعكس التنوع السياسى والفكرى القائم فى الأمة المصرية ولا يلغيه أو يخاصمه أو ينفيه.

الثابـت أن هناك أكثر من طرف يتحدث باسـم الثورة، فهنـاك الأمناء على الثورة وهناك ائتلاف ٢٥ يناير، وهناك أحزاب بازغة استفادت من المناخ الإيجابى الجديد. وهو تنوع حميد يجسـد التنوع الموجود فى المجتمع، ولـذا فإن ادعاء أى طرف أنه يتحدث حصرا باسـم الثورة وأنه الوحيد المؤهل بمتابعـة أهدافها وتحديد جدول أعمالها، وأنه يجسـد طموحات الأمة بأسرها، هو أمر ضد الثورة نفسها وافتئات شديد عليها وعلى جموع الشعب المصرى الذى شارك فيها، وضد مبادئها السامية، لاسـيما أننا لم نشـهد بعد انتخابات نزيهة لنعرف من خلالها الأوزان النسبية لكل طـرف، ومن هو ذا الذى ينوب عن الأغلبية التى لم تعد صامتة بأى حال. وبالتالى فإن قيام جماعات بعينها بالدعوة إلى المظاهرات من أجل إسقاط حكومة أو تطبيق فـورى لمطالب محددة هو أمر يخص هذه الجماعة وحدها ولا يخص بالضرورة كل فئات الشـعب التى قد يكون لها موقف آخر يدعو إلى التريث فى الحكم على أداء الحكومة القائمة، وإعطائها فرصة للعمل.

كذلك هناك خلاف علـى الأولويات، فالحرية لا يمكن مقايضتها بالأمن، ولا يمكن للأمـن وحده أن يعوض غيـاب الحرية. والمطلوب هو الأمـن والحرية معا فى ظل

قانون عادل ومتوازن، ومؤسسات تطبيق للقانون، ومنها الشرطة، تكون متماسكة وتحترم حقوق الإنسان وتكون محل احترام من المواطنين أنفسهم، وهو ما يمثل التحدى الأكبر الآن لمصر كلها دون استثناء.

والمُثير اللافت للنظر هنا أن بعض فئات الشباب تتصور أنها وحدها القادرة على التغيير، وأن الثورة هى حصاد خاص بهم وحسب، وتنكر دور حركة الاحتجاجات الفئوية طوال خمسة أعوام سابقة، وتعتقد أن على الأجيال الأكبر إما الصمت أو الرحيل عن المشهد برمته. وفى لقاءات مع بعض الشباب الذين شاركوا بقوة فى الثورة وقدموا تضحيات كثيرة، قال أحدهم إنه يفخر بأنه لم ينشأ على الإعلام القومى سواء المرئى أو المكتوب، وأن مصدر ثقافته ووعيه هو شبكة الإنترنت ودورات تدريب بالخارج، وقال آخر إنهم لن يتوقفوا عن التظاهر حتى يُسلم الجيش السلطة للثوار ويعود إلى ثكناته.

وفى لقاءات مع مجموعات من الشباب الثائر فى إحدى مدن القناة نصحت بأن يتم العمل بأسرع ما يمكن بإنشاء حزب يكون قادرا على المنافسة فى الانتخابات المقبلة، لكن الغالبية أصرت على أن الأولوية هى لاستمرار الاعتصامات واستكمال الثورة. وحين نصحت فى أحد اللقاءات بأن يقوم الشباب قبل الُحكم على المنافسين المحتملين للرئاسة أو اختيار البرلمان المقبل بعملية تثقيف ذاتى لمعرفة أصول الأشياء كالدستور والحزب السياسى والجمعية المدنية والفوارق بين النظم السياسية كالرئاسية والبرلمانية، ومعنى الدولة المدنية والدولة الدينية، فقد غضب البعض، واعترض البعض الآخر. وكانت كلمة أحدهم أكثر من مثيرة موجها كلامه لجيل بأكمله تجسد فى شخصى الضعيف «أين كنتم.. إنكم تعرفون كل هذه الأشياء ولم تفعلوا شيئا، ونحن لم نعرف هذه الأمور ومع ذلك قمنا بالثورة وغيرنا مصر كلها». وفى ظنى، هنا يكمن الخطر أن تُدار مصر ما بعد الثورة بنوع من الثقة المفرطة وبلا

معرفة ولا سند من وعى، ثم سيأتى حتما من يحصد العائد كله ويحرم الآخرين، لا لشـــىء إلا لغرور أو اندفاع نحو مجهول، أو جهل بما يجب أن يكون، أو خبرة غائبة أو عزوف عن التعلم من تجارب الآخرين. وهنا وجب التحذير والتنبيه حتى لا يكون الندم فى غير موضعه.

١١ - الجيش والثورة (الأهرام ٢٠١١/٣/٩)

فى مساء جمعة الغضب ٢٥ يناير، انسحبت الشرطة نحو الساعة الرابعة عصرا، وتقرر نشر الجيش لضبط الوضع الأمنى، وحينئذ تبلورت معادلة جديدة فى عمر ثورة الشعب المصرى، أبرز عناصرها أن الجيش بات طرفا مباشرا فى صنع الأحداث، وله الحق فى أن يتحمل العبء الأكبر دون مزايدة من هذا الطرف أو ذاك.

صحيح أن الرئيس السابق كان هو صاحب قرار نشر الجيش تعويضا عن انهيار الشرطة بفعل فاعل، لكن الجيش كمؤسسة وطنية جامعة قبلت القرار انطلاقا من مسئوليتها الدستورية والوطنية. فالمطروح عليها فى تلك اللحظة كان حماية الوطن نفسه ومراكزه المهمة والمواطنين سواء الذين قرروا البقاء والاعتصام فى الميادين، خاصة ميدان التحرير، أو الذين استمروا فى مواقع الإنتاج والعمل.

ومع صباح السبت ٢٩ يناير ٢٠١١ وانتشار العديد من آليات ومدرعات القوات المسلحة حول ميدان التحرير لتحمى الثائرين والمعتصمين، تقدم الجيش خطوة أخرى لحماية الثورة، وبذلك تبلورت علاقة شراكة حقيقية أخذت تفصح عن نفسها تباعا وفقا لتطور الأحداث.

كان موقف الجيش، وسيظل، موقفا داعما لحق المصريين فى الحصول على حقوقهم الطبيعية فى الأمن والحرية والكرامة ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين. ونظرا لأن تقاليد الجيش المصرى تفضل العمل والإنجاز فى الواقع عن الدعاية والإعلان، فسيظل هناك الكثير من المواقف التى تنتظر اللحظة المناسبة لإعلان ومعرفة كل تفاصيلها الدقيقة، وليعرف كل مصرى وعربى ماذا حدث بالضبط، وكيف كان موقف الجيش حاسما ومؤثرا فى نجاح الثورة وفى تنحية الرئيس ونخبته. وأشير هنا إلى ثلاثة مواقف كنماذج توضح المعنى.

الموقف الأول ذلك الاجتماع الذى جمع الرئيس السـابق مع القيادات العسكرية فى مركـز عمليات القوات المسـلحة يوم الأحد ٢٩ ينايـر، وكان المعتصمون فى ميدان التحريـر قد قـرروا البقاء لحين الحصول على الجائزة الكبـرى المتمثلة فى رحيل مبارك ورجاله. وحضر الاجتماع نائب الرئيس آنذاك عمر سـليمان، وهو الاجتماع الذى وصفته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية بأنه جاء فى إطار متابعة الرئيس الميدانية لتطورات الحالة الأمنية. لكن روايات أخرى موثوقة تؤكد أن الاجتماع شهد نقاشا حول ما يمكن أن يقوم به الجيش لفض الاعتصام بالقوة فى ميدان التحرير كمـا كان يرغب الرئيس السـابق ونجله جمال تحديـدا. وانتهى الأمر بأن الجيش رفض الفكرة وقرر أنه سيحمى المتظاهرين ولن يقدم على التعامل معهم بالقوة، فهم من الشـعب والجيش هو أيضا من الشعب، وثقافة الجيش تقوم على حماية الشعب والوطن وليس مواجهته.

الموقـف الثانى يتعلق بالبيان الأول للقوات المسـلحة الذى صدر ظهر الخميس ١٠ فبرايـر، أى بعد ١٦ يوما كاملة من الاعتصام المسـتمر فـى ميدان التحرير، حدث فيها ارتفاع فى سقف المطالب الشعبية مع إصرار شديد على رحيل الرئيس ورموز نظامه، فضلا عن اتسـاع دائرة الاحتجاجات الفئوية وانضمام العديد من النقابات المهنية والعمالية إلـى المعتصمين فى ميدان التحرير. وقد لاحظ الجميع أن البيان صدر عن اجتماع للقيادة العليا للقوات المسـلحة ولأول مرة بدون مشـاركة الرئيس الـذى يُعد القائد الأعلى للقوات المسـلحة، وهو الغياب الـذى أفصح صراحة عن امتـزاج موقف الجيش مع موقف جموع المصريين المطالبين برحيل الرئيس والعمل على منع الانزلاق نحو حالة عصيان مدنى شاملة تؤدى إلى إصابة أعصاب ومرافق الدولة المصرية بالشـلل التام. وهنا كان البيان رقـم ١، الذى تضمن تأييد الجيش لمطالب الشعب المشروعة دليلا على أن القوات المسلحة تدرك خطورة الموقف وتدرك

خطورة عدم الاســتجابة لمطالب الشعب. وفى قول آخر كان البيان بمثابة إنـذار أو لنقل دعوة غير مباشــرة بضرورة اتخاذ الرئيس مبارك خطوة كبيرة تجنب البلاد، كما تجنبه هو شخصيا مصيرا غير مرغوب فيه.

الموقف الثالث وهو الخاص بما جرى بين قيادة القوات المسلحة من جانب والرئيس مبــارك ونائبه من جانب آخر فى الســاعات الـ ١٨ ما بين إلقــاء مبارك بيان ليلة الخميس ١٠ فبراير الذى فوض فيه نائبه بعض صلاحيات الرئيس، ومساء الجمعة ١١ فبراير الذى شــهد إعلان التخلى عن السلطة وتفويض المجلس الأعلى للقوات المســلحة إدارة شــئون البلاد. ففى هذه الســاعات كان هناك حوار خشن وقاس، أضاف ضغطا مباشــرا على الرئيس الســابق ونجله من أجل التخلى عن الســلطة وإفســاح المجال أمام تغييــرات كبيرة فى نظام الحكم ترضــى طموحات وتطلعات المصريين جميعا.

المواقف الثلاثة على هذا النحو تكشف عن شراكة حقيقية بين الجيش والشعب أدت إلى تخلى الرئيس عن ســلطاته ومن ثم إسقاط النظام السابق، وفتحت الباب أمام تغييرات كبرى تتبلور ملامحها شيئا فشيئا.

هذه النتيجة، أى الشــراكة بين الجيش والشــعب فى إنجاح الثورة وإكمال دورتها، تفــرض تناغما بين الطرفين، وتفرض أيضــا تقديرا خاصا لدور الجيش، الذى إذا تصورنــا أنــه كان على غير ما جــرى بالفعل لكانت الأوضاع فى مصر فى مســار آخر تماما. ولنا فيما يجرى فى ليبيا الشــقيقة درس كبير، فحين تقف الجيوش أو قطاعات منها فى مواجهة المواطنين ومطالبهم المشروعة، تصبح النتائج كارثية بكل المقاييس.

ولذا فإن تلك النغمة التى سادت فى الأسبوعين الماضيين وروج لها عدد من الناشطين السياســيين، وحملت نقدا مبطنا لأداء القوات المسلحة تبدو لى غير منصفة إن لم تكن مُضللة، إذ تقوم بعملية شحن شعبى فى غير محلها، وتمهد لنوع من الاحتكاك الخطير بين الشعب والجيش، وتعمد إلى الإسراع بإخلاء الجيش ساحة إدارة شئون البلاد حتى يســيطر عليها من يطمح بالاســتئثار بالســلطة دون سند من شرعية شعبية أو قانونية.

لقد كرر عدد من السياسيين والكُتاب انتقادات بشأن ما وصفوه بالتصرف البطىء فى معاقبة فلول النظام الســابق، والتصرف فى إدارة شــئون البلاد وكأنه قد تلقى هدية مســمومة يريد التخلص منها بأسرع طريقة أيا كانت النتائج. وانتقد البعض البيــان الدســتورى الذى أعلنته قيادة القوات المســلحة وتعهدت فيــه بانتقال آمن وســلمى للسلطة المدنية فى غضون ستة أشــهر وبما يؤدى لاحقا إلى وضع دستور جديــد يتلاءم مع طبيعــة العصر وطموحات المصريين جميعــا. وبدلا من أن يكون الشــكر والتقدير هو الرد المناسب لهذا الموقف الواضح، وبدلا من أن تكون الدعوة للتعاون الصادق مع الجيش لإنهاء هذه الفترة الانتقالية بأســرع ما يمكن والتحول إلى حياة مدنية طبيعية، رأينا من يقول إن الفترة الانتقالية ليســت كافية، وأن من الضــرورى أن تطول إلى عامــين، يتخلى فيها الجيش عن مهمته فى إدارة شــئون البلاد ويقبل بمجلس رئاســى، يشكل من عضو عسكرى واحد وأربعة من المدنيين، لغرض إدارة عملية التحول السياســى فى غضون عامــين. والاقتراح فى حد ذاته يقبل النقاش الديموقراطــى، ولكنه يجب ألا يكون ذريعة لتوجيه اللوم للجيش، لأن هناك قوى سياســية معتبرة مع الإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية وفقا لرؤية القوات المسلحة وإن بتعديلات بسيطة فى التطبيق. كما أن هناك فئات من المواطنين تتزايد كل يــوم وتطالب الجيش بالحزم والشــدة وإلا أفلتت الأوضــاع أكثر مما هى عليه، ودخلت البلاد فى دوامة لا نهاية لها.

اللافت للنظر هنا أمران؛ الأول أن هذه الانتقادات توحى بأن تصرفات الجيش على هذا النحو ليست مع الثورة بل ضدها . وهناك من كتب بالفعل فى عدد من مواقع التواصل الاجتماعى أن الجيش هو نفسه الذى يدير الثورة المُضادة فى واحدة من أكبر الافتراءات والاتهامات الظالمة للقوات المسلحة وقيادتها . والثانى أن هناك قناعة لدى مجموعات الشباب بأن الثورة لم تكتمل بعد، وأن اكتمالها الحقيقى هو أن يستولوا هم على السلطة دون غيرهم، وهو أمر لن يتحقق ألا بدفع الجيش إلى العودة إلى الثكنات وتسليم السلطة فورا . ومن هنا يتطوع كثيرون بالقول إن الشرعية الثورية أسقطت الشرعية الدستورية وبالتالى فإن إدارة الجيش للحياة السياسية فى هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة بلا سند دستورى!.

ويقينا أن الأمر على هذا النحو هو نوع من اللعب بالنار التى تحرق الجميع. وفيه افتئات على حقوق ملايين المصريين الذين يؤمنون بأن تصرفات الجيش فى هذه المرحلة هى تصرفات نبيلة وهدفها حماية الثورة ومطالبها المشروعة ومعها حماية الدولة ككيان وكمؤسسات، ويؤمنون أيضا بأن عملية التحول إلى سلطة مدنية لابد أن تتم وفقا للقانون والدستور بعد التعديلات التى أدخلت عليه، والتى نقر جميعا بأنها تعديلات انتقالية وحسب ولا تمثل طموحات المصريين، وهم الذين ينتظرون بفارغ الصبر وضع دستور جديد يتم الوصول إليه بإشراف مدنى خالص تحت قيادة منتخبة بكل حرية ونزاهة. والغريب هنا أن الدعوة إلى عودة الجيش إلى ثكناته يروج لها البعض فى ظل حالة فراغ أمنى هائلة نتيجة انزواء الشرطة وحدوث خلل كبير فى جهاز الشرطة ككل، يتطلب الكثير من الوقت لمعالجته. فضلا عن انتشار أعمال البلطجة ونهب أراضى الدولة والملكيات الخاصة والعامة على السواء. وهو أمر يثير التساؤل حول الأهداف الحقيقية لوضع البلاد على طريق الفوضى بمثل هذه الطريقة غير المسئولة.

إن تجاهل حقيقة أن الجيش المصرى الآن يمثل صمام أمان أخير لكل المصريين هو الخطـــر ذاتـــه، وأى اندفاع نحو وضع الجيش فى مأزق أو فى مواجهة مع المصريين هو موقف غير مســـئول وغير وطنى أيضا. وليحذر الجميع من ذوى الصوت العالى والمقولات غير المسئولة.

الفصل الثانى

من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

١- مصر بين شرعيتين.. ثورية ودستورية (الأهرام ٢٠١١/٣/١٦)

مع اقتراب موعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، يرتفع الجدل السياسى حول جدوى التعديلات فى دستور ١٩٧١، وهو فى نظر كثيرين لم يعد موجودا، إذ اسقطته ثورة ٢٥ يناير إلى الأبد، واستبدلته بشرعية الثورة التى تجسد طموحات المصريين فى نظام ديموقراطى برلمانى يدعم الحريات وينهى أى فرصة لعودة الاستبداد والديكتاتورية الفردية. والغالب لدى هؤلاء هو الدعوة إلى رفض التعديلات أو عدم الذهاب إلى الاستفتاء أصلا والمقرر له السبت المقبل ١٩ مارس الجارى.

أصحاب الشرعية الثورية يرون الأولوية لوضع دستور جديد يمكن إعداده فى أقل من شهرين، ويرون أن المرحلة الانتقالية لابد من إطالتها لعام ونصف العام أو عامين حتى تستطيع القوى الثورية الصاعدة وكذلك الأحزاب الجديدة أن تثبت أقدامها وتتنافس فى الانتخابات البرلمانية المقبلة وفى العمل العام. والخوف الأكبر لديهم يكمن فى أن تأتى أى انتخابات برلمانية جديدة بمزيج من الإخوان وبقايا الحزب الوطنى وأبناء العصبيات والعشائر فى الريف، مما يجعل التحرك نحو نظام برلمانى ديموقراطى أمرا مستحيلا من وجهة نظرهم.

لكن ليس كل الذين أسقطوا النظام السابق وشاركوا فى ثورة الشعب المصرى يرون الأمور بمثل هذه المعايير الافتراضية والتى تنحو إلى المبالغة حينا وتتجاهل اعتبارات الأمن القومى حينا آخر، كما لا يوافقون على رفض التعديلات المقترحة وإطالة زمن المرحلة الانتقالية، إذ يجدون فى إقرار التعديلات المقترحة نافذة للعبور نحو تطبيع الحياة السياسية وإضفاء طابع دستورى عليها، ومن ثم الإسراع بإنهاء المرحلة

الانتقالية التى يقودها الآن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمُحدد لها ستة أشهر بدأت بالفعل فى الحادى عشر من فبراير الماضى، يوم أن تخلى الرئيس السابق عن سلطاته.

موقفان رئيسيان يسودان الساحة المصرية، كل منهما له أصوله وله مراميه. ورغم خلافهما الظاهرى، يمكن القول إن الهدف الأسمى للموقفين معا هو الانطلاق نحو عهد جديد، تسوده الحرية وكرامة المواطن والمحاسبة والشفافية والتوازن بين السلطات والتطور السلمى للمجتمع والدولة المصرية. وبهذا المعنى فهو مجرد خلاف على آلية الوصول إلى هذا الهدف الأسمى المتمثل فى نظام ديموقراطى حقيقى، والتخلص من بقايا النظام الاستبدادى الذى عاشه المصريون أكثر من أربعة عقود متتالية. خاصة أن الطرفين يتفقان من حيث المبدأ على أن المطلوب هو صياغة دستور جديد يناسب المرحلة المأمولة مستقبلا، يصوغ نظاما جديدا للحكم تتقلص فيه صلاحيات الرئيس وتزداد فيه صلاحيات المؤسسات الأخرى، خاصة البرلمان، على أن يكون لديه صلاحيات الرقابة الحقيقية والتشريع الذى يجسد حقوق الشعب وطموحاته وهويته بكل شفافية ومسئولية.

ولعل المشكلة الكبرى هنا تكمن فى قصر الفترة الزمنية المتاحة للمصريين لفحص ودراسة جدوى التعديلات الدستورية المقترحة وأهميتها وما يمكن أن تقدمه من أجل بلوغ هذا الهدف الأسمى. فضلا عن سطوة الرأى القائل برفض التعديلات فى أكثر من وسيلة إعلامية وصحفية واليكترونية وميل أصحابها إلى نزع الثورية عن المخالفين لرأيهم، بينما غاب تماما أو يكاد الرأى الآخر الداعم للتعديلات والموافق عليها.

ولما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يملك أدوات إعلامية خاصة ولا يفرض رأيا على المؤسسات الإعلامية القائمة بالفعل، مفضلا أن يترك المجتمع ليقرر

بنفســه ما يريده، فقد بدا المؤيدون للتعديــلات وكأنهم أقلية لا صوت لهم، إلى أن قررت جماعة الإخوان المسلمين تأييد التعديلات الدستورية، باعتبارها خطوة نحو استعادة الشرعية الدستورية، ومن ثم دفع عجلة التغيير السلمى المحسوب.

يلاحظ المرء هنا أن المؤيدين للتعديلات الدستورية يقرون بالإشكاليات الموجودة فى جوهر دســتور ١٩٧١، ولكنهم لا يرونها عائقا أمام تطبيع الحياة السياسية فى مدة زمنية محدودة، لاسيما أن التخوف من أن يأتى رئيس يمارس الصلاحيات الموجودة فى الدســتور بعد تعديله لا محل لها الآن، فوعى المصريين وقدرتهم الجماعية على الثــورة وفرض التغيير من جانب، ومتابعتهم لكل كبيرة وصغيرة فى أداء المســئولين أيا كان مســتواهم من جانب ثان، وما تفرضه التعديلات نفسها من تشكيل جمعية تأسيســية فى مــدى زمنى محدد لصياغة دســتور جديد من جانــب ثالث، ومدى الحريات الذى أصبح حقا مكتســبا للمصريين جميعا وغير قابل للتنازل أو التراجع مــن جانب رابع، فضلا عن انتهاء دور جهاز مباحث أمن الدولة فى ترويع المواطنين والضغــط على المجتمع ككل، ناهيك عن عيون العالم كله التى أصبحت تراقب كيف تتحول مصر وتنتقل من حال الاستبداد إلى حال الديموقراطية والحرية، هى جملة عناصر متداخلة متشــابكة من شأنها أن تجعل أى رئيس منتخب أكثر حرصا على أن يدخــل التاريــخ باعتباره الرئيــس الأول بعد الثورة الذى قــاد البلاد نحو نظام ديموقراطى حقيقى مدعوما بتأييد الشــعب، وليس رئيسا مستبدا مكروها تصبح الثورة عليه أمرا بدهيا غير قابل للنقاش.

ويقر المؤيدون أيضا بأن التعديلات المقترحة لم تشمل صلاحيات رئيس الجمهورية كلها وهى كثيرة ومتنوعة، ولكنها مع ذلك وضعت قيودا مهمة منها قيود على فرض حالة الطوارئ، حيث وضعت التعديلات المقترحة ضوابط معينة أهمها ألا تزيد مدة فرض حالة الطوارئ على ســتة أشهر متتالية وإن رئى زيادتها فلابد من العودة إلى

الشعب عبر استفتاء خاص، كما قيدت التعديلات أيضا صلاحية الرئيس فى تعيين أو عدم تعيين نائب له، وألزمته بأن يعين نائبا أو أكثر خلال ستين يوما من مباشرته مهام منصبه.

ويدرك المؤيدون أيضا أن جل التعديلات المقترحة ركزت على تيسير شروط الترشيح للانتخابات الرئاسية وتقييد مدة الرئاسة بحد أقصى ٨ سنوات على مدتين وحسب، وجعل النظر فى صحة عضوية البرلمان للمحكمة الدستورية وليس للبرلمان ذاته. وبعبارة أخرى فإن التعديلات المقترحة من شأنها أن تجهز البلاد لمرحلة انتقالية يقودها المدنيون أنفسهم، وعبر انتخابات نزيهة وشفافة نحو عصر جديد طالما حلم به المصريون.

ويتصل بذلك أمر عملى، يتعلق بأن كثيرا من صلاحيات الرئيس وفقا لدستور ١٩٧١ موزعة أساسا فى العديد من القوانين الخاصة بالقضاء والشرطة والجيش والإعلام، ولكى يتم تحديدها يتطلب الأمر تغيير هذه القوانين نفسها، ولعل من الأفضل هنا وبعد أن يتم انتخاب برلمان جديد أن يبادر، بصفته برلمانا ينوب عن الشعب بتغيير هذه القوانين، وبما يحد من صلاحيات الرئيس لكى تتسق مع روح الدستور الجديد الذى سيتم إقراره لاحقا، وتتسق أيضا مع طبيعة النظام السياسى البرلمانى أو الرئاسى مُقيد الصلاحيات الذى سيتم الأخذ به.

هذا الإدراك يعنى أن إقرار التعديلات المقترحة ليس سوى خطوة فى طريق طويل لبناء مصر جديدة آمنة مستقرة، لكنها خطوة كبيرة ومهمة، سوف تسهم فى حماية الأمن القومى بدرجة أعلى بكثير مما لو أن الفترة الانتقالية طالت مدتها إلى عام أو أكثر، يظل فيها الجيش منتشرا فى ربوع البلاد، ومطلوبا منه أن يحسم ملفات مدنية فى كل المجالات ومعقدة بحكم طبيعتها وما تعرضت له من تشوهات

تحت حكم النظام السابق. وهنا يأتى البعد المهم الآخر المتعلق بالتحولات الإقليمية المتسارعة والشائكة والتى تتطلب تركيزا فى العمل والمتابعة والقرار المناسب من قبل المؤسسات المعنية بالأمن القومى، وفى المقدمة القوات المسلحة، التى يقع عليها عبء كبير فى حماية الوطن مما يحدث حول حدود مصر من كل الاتجاهات.

إن عبور المرحلة الانتقالية الراهنة وتسليم السلطة كاملة للمدنيين المنتخبين، فى صورة رئيس منتخب بنزاهة وبرلمان مدعوم شعبيا، كفيل بأن يقدم صورة جديدة لمصر يُحسب لها ألف حساب، وكفيل بأن ينهى مرحلة الضبابية والغموض التى تعيشها مصر الآن، وكفيل بأن يكون هناك حساب عسير لكل من تسول له نفسه التفكير فى إجهاض طموحات المصريين وحقوقهم المشروعة. أما إن استمرت الفترة الانتقالية، وتشكل مجلس مختلط بين مدنيين غير منتخبين وعسكريين، وضاعت فرصة انتخاب برلمان حر أو تأجلت لمدى زمنى بعيد، وظل الشعور العام بأن البلاد فى حالة ضبابية كما هو الشعور السائد الآن، لفتح ذلك أبوابا عدة من الابتزاز الخارجى وصنوفا من الضغوط فى الداخل وفى الخارج، ولأصبح وضع مخطط مدروس للنهضة فى مدى زمنى معقول أمرا عسيرا، مما يُفقد الثورة بريقها ويُفقد مصر أيضا فرصة تاريخية فى أن تقدم النموذج السلمى للتغيير الثورى الواعى والطموح، الذى تفتقده المنطقة العربية ككل. فالاستفتاء على التعديلات هو فرصة تاريخية لكل مصرى لكى يشارك برأيه فى صنع مصر جديدة، ديموقراطية تتطلع إلى الأمام ولا تخشى شيئا.

٢- دلالات وإشكاليات فى تأييد التعديلات الدستورية

(سويس إنفو ٢٢/٣/٢٠١١)

مع إعلان نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية وموافقة ٧٧٪ من المشاركين من بين ١٨,٧ مليون ناخب، تبدأ مصر المرحلة الثانية للثورة، يُمكن وصفها بمرحلة التطبيع السياسى المنهجى، القائم على الشرعية الشعبية، التى تعلو ـ حسب قرار المحكمة الإدارية العليا، التى رفضت الطُّعون على إجراء الاستفتاء ـ على الشرعية الثورية نفسها، لأن الأصل هو الرجوع إلى الشعب الذى هو صاحب الثورة وصاحب النظام السياسى معا.

هذا التأييد العارِم للتعديلات، يفيض بالدّلالات، منها أن الحملة الدِّعائية لرفْض التعديلات التى قادَتها الأحزاب وائتلاف ثورة ٢٥ يناير وكل وسائل الإعلام تقريبا، بما فيها التى تُعرف شعبيا بالإعلام الحكومى أو القومى، لم تؤثر فى عموم قناعات المصريين، لاسيما من الطبقة الوسطى بشرائحها المُختلفة، وبما أثبت أن المصرى لا يُخدَع بسهولة، حتى ولو أبدى غيْر ذلك ظاهريا.

وثانيا، الدور الذى لعِبته قوى الإسلام السياسى المنظمة فى حشد الأنصار وراء «نعم» للتعديلات، وأبرز هذه القوى، جماعة الإخوان والسَّلفيين وحزب الوسط الجديد.

وثالثا، أن الترهيب بأن فلول الحزب الوطنى الحاكم سابقا، هم المُستفيدون رقْم واحد من التعديلات الدستورية، لم يكن ليُقنع أحدا، ذلك أن الجميع يُدرك جيدا أن هذا الحزب قد فقَد وإلى الأبد كل مقوِّمات قوَّته السياسية وضاعت منه كل أسباب الاستكبار السياسى على المواطنين.

حجة الرافضين

كان الرافضون يروْن أن الوقت ليس «لتعديل أو ترقيع» دستور سقَط بفِعل الثورة، بل هو وقت وضع دستور جديد يعكِس فِكر وروح الثورة، وأنه لا بأس أن امتدّت المرحلة الانتقالية عاميْن أو عاما ونصف العام يقودُها الجيش ويساعدهُ فيها مجلس رئاسى، يُشكَّل من خمسة رموز سياسية واقتصادية، ومن بينهم عُنصر عسكرى واحد، على أن يحْكم لمدّة عاميْن يظلّ فيهما الجيش موجودا فى الشارع وضامِنا للعملية السياسية برمَّتها وتُتاح فيهما الفرصة كاملة للقوى الثورية، لكى تنظم نفسها عبْر أحزاب قوية ذات جماهيرية، لتدخُل بعدها الانتخابات لتستَحوِذ على الأغلبية وتستكمِل بعد ذلك إنجاز أهداف الثورة، دستوريا ومؤسسيا. مثل هذه الرُّؤية البديلة، كانت من التعقيد بمكان لكى تنال رضا الأغلبية. ففضلا عن كونها معقَّدة وتضع البلاد فى مرحلة انتقالية طويلة، قد تنعكِس سلبا على كل شيء بما فى ذلك الأمن القومى المُهدّد الآن من كل الاتِّجاهات.

هذه الرُّؤية لم تكُن جاذبة، وكثيرون رأوا فيها فرصة لنوْع آخر من الديكتاتورية لرِجال سيتِم تعيينهم فى المجلس الرئاسى لكى يحكموا، دون تفويض شعبى، ولكى ينحازوا لقِوىً بعيْنها، دون باقى القوى السياسية المصرية. والخطّة أيضا، تعنى أن الناس المتطلّعين لكى يشاركوا فى اتخاذ القرار، وهو ما حلموا به طويلا وحُرموا منه طِوال النظام السابق، كان عليهم أن يؤجِّلوا هذا الحُلم وهذا الحقّ، عاميْن آخرين دون أن يكون هناك أى ضمان بأن حقوقهم السياسية الكاملة قد تتحقّق على يد المجلس الرئاسى المقترح من ائتلافات الشباب والمدعوم من د. محمد البرادعى.

ومن ثم، كانت الفِطرة الشعبية جاهزة سلَفا لتقول «لا» لمثل هذه الأفكار الغامِضة، عبْر القول بـ «نعم» لبرنامج عمَل واضح ومحدّد المعالِم، تمثل فى انتخابات برلمانية ورئاسية، وإحياء أدوار المؤسسات السياسية والمدنية بتدرّج زمنى معقول.

إشكاليات الحشد الشعبى

لكن الشىء البارز هنا، يتعلّق بعمليات الحشد التى كانت ظاهِرة للعِيان، سواء من قِبل قوى الإسلام السياسى من أجل التأييد للتعديلات أو حشد الكنيسة الأرثوذكسية للمسيحيِّين، ولكن لقول «لا»، استنادا إلى أن التّعديلات فى هذه اللحظة، سوف تُتيح فوز الإسلاميين على اختلاف مشارِبهم فى أى برلمان مُقبل، وهو ما قد يصبغ الدّولة الجديدة بصِبغة دينية وتُلغى سِماتها المدنية الحاضرة والمأمولة معا.

لكن الظاهرة الأبرز، هى أن قُدرة القوى الشبابية التى حرّكت مظاهرات ٢٥ يناير الماضى على الحشْد وراء رفْض التعديلات الدستورية، باعتبارها لا تحقّق أهداف الثورة، بل تجهضها تماما، لم تكن كبيرة بما يكفى، ولذلك أسباب عدّة، منها انقسام القوى الثورية نفسها بيّن مؤيد للتعديلات وآخر رافض، وإن كانت الغالبية للرّفض، وتوزعها على رموز سياسية عديدة وفِقدانها التنظيم السياسى الفاعل والكُفء، فضلا عن فقدانها البريق الثورى لدى عموم المواطنين الذين كانوا مفتونين بها.

وبالرغم من أن هذه الوضعية تدعُو نظريا إلى سرعة التنظيم الذاتى عبْر حوار داخلى بين القِوى الشبابية ورموزها السياسية، بُغية الوصول إلى شكل تنظيمى أكثر قدرة على الحركة وتغيير سلوك الشارع السياسى، إلا أن مؤشّرات الواقع تشى بعكس ذلك تماما. فالتنافس بين المجموعات الصغيرة على أشُدِّه، وتشرذم الجهود هو السائد، وهو ما يُثير التساؤلات حول طبيعة المُعادلات السياسية المُمكن حدوثها إن استمر الوضْع على هذا المِنوال حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ووفقا للتخوّفات السائدة، فإن المستفيد من كل هذا الانقسام، هم القوى السلفية وجماعات الإسلام السياسى، التى قد تسُود البرلمان المُقبل وبما قد يزيد وضع الاقتصاد المصرى تأزّما.

إحصاءات تفصيلية

على صعيد بعض تفاصيل المُوافقة على التعديلات، تبرز الإحصاءات أن القاهرة توزّعت بين ٦٠٪ للمؤيّدين و٤٠٪ للمعارضين. أما الإسكندرية، فكانت ٦٦٪ للمؤيّدين و٣٤٪ للمعارضين. أما أكبر نِسَب التأييد، فكانت فيما يُعرف بالمحافظات الحدودية، مثل محافظتى مرسى مطروح والوادى الجديد بنِسبة تأييد ٩٠٪، وشمال سيناء بنسبة ٨٦٪، إضافة إلى محافظات بنى سويف وسوهاج، من صعيد مصر، بنسبة ٨٦٪ ومحافظتى القليوبية والشرقية بنِسبة ٨٧٪ و٨٦٪ على التوالي.

وتعكس هذه الإحصاءات أن المحافظات الحضَرية الكُبرى، ارتفعت فيها نِسب المعارضين، ربما بحُكم ارتباطها بحركة المثقفين والناشطين السياسيين بوجْه عام، وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة فيهما مقارنة بمحافظات الوجه البحرى وصعيد مصر، التى تتميّز بوجه عام بالبُعد عن مركز القَرار وسيادة النَّزعات المحافظة، سياسيا واجتماعيا، وانتشار الجماعات الدِّينية وانخِفاض مستوى المعيشة والفقْر.

مثل هذه النتائج ترجِّح أن يكون نواب المحافظات الداخلية لمجلسى الشعب والشورى، أقرب إلى أحزاب الإسلام السياسى من أى أحزاب أخرى تطرح الأفكار المدنية الحديثة.

الخطوة التالية

ولعلّ هذا الترجيح هو الذى يجعل الحديث عن الخطوة التالية محفوفا بالشكوك. ووِفقا للإعلان الدستورى المعلن، فقد كان يُفترض أن تتِم انتخابات مجلسى الشعب

والشورى أوّلا، تليها انتخابات الرئاسة ثم تشكّل لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد في غضون ستة أشهر، يتلوها استفتاء شعبي في غضون أسبوعين على الأكثر.

لكن، يبدو أن بعض الظواهر التي رصدت في عملية الاستفتاء، قد تُعيد النظر في مثل هذا الترتيب الزمني لعملية انتقال السلطة للمدنيين. وثمة رأي يرى التبكير بإجراء انتخابات الرئاسة أولا، ثم انتخابات مجلسي الشعب والشورى ثانيا. وأصحاب هذا الطرح يرون أن هذا الترتيب من شأنه أن يخفف من مخاطر سَطوَة التيّار الإسلامي على البرلمان الجديد وأن يسمح بفسحة زمنية للقوى السياسية الجديدة كي تنظّم نفسها بصورة أفضل وأن تختبر هذا التنظيم في انتخابات الرئاسة، التي تبدو محصورة في عدد من الرموز المدنية بامتياز، وهو أمر من شأنه أن يضفي صورة مدنية على مصر المستقبل.

غير أن بعض فقهاء الدستور من لجنة التعديلات الدستورية يرون أن الأمر لا يستقيم إلا بالبدء بالانتخابات التشريعية وحتى لا يتحوّل الرئيس المُنتخب إلى ديكتاتور، وبالتالي، تضيع ثمار الثورة التي ما زالت غيّر ناضجة بعد.

ولكل من الرؤيتين ما يفيد وما يضر، لكن القرار يظل بيَد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

٣- صحافتنا القومية والحاجة إلى بوصلة

(الأهرام ٢٠١١/٣/٢٣)

ما الذى يمكن أن تنتظره من سفينة وسط بحر هائج، ليس لها قائد وبلا بوصلة، وأناس يرتعدون من البرد والخوف، يراقبون مجموعة من الركاب يتصايحون ويتصارعون فيما بينهم على الإمساك بعجلة القيادة، دون أن يدرى أى منهم ما هى الوجهة الصحيحة التى يجب أن تتوجه إليها السفينة؟

والشىء بالشىء يذكر، ماذا تنتظر من مؤسسة أو شركة أو حتى جمعية أهلية لا يعرف أعضاؤها ما هو المطلوب منهم ولا ما هى المرجعية التى يجب أن تحكم تصرفاتهم؟

الإجابة يسيرة فى مثل هذه الحالات، إنها الفوضى والصراعات المفتوحة بلا ضوابط والخسارة المؤكدة، ومن ثم الغرق أو الضياع.

وإذا كان المصريون بدأوا يشعرون بقيمة الحرية ويمارسون الديموقراطية لتحديد مستقبل بلدهم، فإن الصحفيين فى المؤسسات القومية يبدون حائرين زائغى الأبصار بشأن مصير مؤسساتهم فى ظل نظام سياسى جديد آخذ فى التبلور ومفتوح على احتمالات عدة. ولكن الأمر المؤكد أن حالة الوصاية السياسية والمعنوية التى كانت قائمة من قبل لم تعد موجودة، ولم تعد مقبولة، ولا يتصور أحد أن هناك من يستطيع فى ظل المعطيات الجديدة أن يحاول ممارسة تلك الوصاية بأى شكل كان. وإن حاول فسوف يجد كل صنوف المقاومة والرفض والمعارضة الجارحة.

حالة مصر الانتقالية موجودة فى كل مكان وفى كل وزارة وفى كل مؤسسة وفى كل جامعة وفى كل صحيفة قومية. وكما يريد المصريون خطة طريق للتحرك من الزمن

الانتقالى إلى الزمن المنظم وفق قواعد معروفة، أعتقد أن كل العاملين فى المؤسسات الصحفية بحاجة إلى أن يتوصلوا إلى خطة طريق أو بوصلة تحدد وجهتهم فى الزمن الجديد قبل أن يتصارعوا على منصب أو الحصول على ميزة إضافية أو تحسين وضعهم المالى. إنهم بحاجة إلى حوار داخلى عقلانى هادئ بلا ضجيج أو تخوين أو مشروطيات أو مطالب مبالغ فيها أو ادعاءات بالوطنية مقابل اتهام الآخر بالفساد أو سوء السلوك أو سواد القلب. حوار هدفه الأبرز أن يجيب عن السؤال المركزى ماذا نريد من المؤسسات الصحفية القومية فى ظل المعطيات الجديدة؟

ثمة إجابات عديدة يمكن طرحها نظريا، ومنها ما يصلح أن يكون واقعا ومنها عكس ذلك. ولعل التذكير ببعض المبادئ والحقائق قد يساعد فى توجيه الحوار المطلوب إلى القضايا المُلحة. أولى هذه الحقائق أنه من الصعوبة بمكان تجاهل أن المؤسسات الصحفية القومية هى أصل من أصول الدولة المصرية، وهى ملك لكل المصريين وليست ملكا لحكومة بعينها أو لرئيس بذاته. وهى أيضا جزء من التاريخ المصرى وحركة التنوير والإبداع والثقافة والوطنية المصرية. وكل تلك الحقائق لا يمكن إنكارها بجرة قلم أو من خلال حملة من صحف منافسة أو بسبب مسئول كبير أخطأ ولم يعد مرغوبا فيه.

ويجرنا ذلك إلى الحقيقة الثانية وهى وجوب الفصل ووضع الخطوط بين المؤسسة كصرح إعلامى وفكرى وإدارى واقتصادى وإعلانى، وبين الأشخاص الذين يديرون المؤسسة فى مرحلة زمنية معينة. وهو فصل يساعد على محاسبة المخطئين إن وجدوا وفى الوقت نفسه الحفاظ على المؤسسة ككيان مستقل يتضمن حقوق ومصالح كل العاملين وكذلك حقوق المجتمع ككل.

وثالثا تمثل المؤسسات الصحفية القومية مدارس مهنية رفيعة لكل منها مذاقه فى الرصانة والمصداقية والتوجه الفكرى والخبرة التاريخية والرموز الإنسانية

والقيادات المهنية. وهى مبعث كل الخبرات والكوادر التى قامت على أكتافها العديد من الصحف الحزبية والمستقلة والخاصة التى يمتلكها رجال أعمال فى الظاهر أو فى الباطن، وهى مبعث للكثير من البرامج التليفزيونية التى تطيب إليها نفوس المشاهدين فى مصر أو فى الخارج.

ورابعا فهى فاعل أصيل فى حركة التنوير المصرية والعربية، وكل ما فيها من مواد يُعد وثيقة تاريخية على حدث أو مشهد أو رمز كبير أو حالة المجتمع ككل فى زمن معين.

ولهذه الأسباب وغيرها، أتصور أن من الضرورى ألا تعالج قضايا هذه الصروح الصحفية والإعلامية بشىء من الخفة أو الاستهانة أو التصريحات العابرة المتغيرة أو الحلول الشفهية المنمقة التى تفتقر إلى مضمون جاد وأصيل كما هو حادث الآن. ولهذه الأسباب أيضا تبدو بعض الحلول المطروحة بمثابة تخريب متعمد لأصل معنوى للدولة المصرية. وأشير هنا تحديدا إلى تلك الفكرة التى تدعو إلى بيع هذه الأصول إلى العاملين فيها، عبر توزيع أسهم عليهم. فإذا كان يمكن أن نبيع المبنى أو المطبعة أو مخزون الورق والكتب والمطبوعات وسيارات النقل، فكيف لنا أن نبيع التاريخ والتراث الأدبى والمعنوى أو العلامة المميزة للأهرام أو الأخبار أو روز اليوسف أو دار الهلال وباقى العلامات التى تحمل كل منها تاريخا وثقلا معنويا من المستحيل تقديره أو تعويضه. فكيف يمكن مثلا تقدير تاريخ الأهرام ذى ١٣٦ عاما أو تاريخ روز اليوسف الذى يعود إلى العام ١٩٢٥، أو مؤسسة الأخبار ذات الـ٦٥ عاما. إن فكرة بيع المؤسسات الصحفية القومية تماثل تماما من يدعو إلى هدم الهرم الأكبر لكى نبنى بأحجاره بيوتا للفقراء، أو لكى نقيم فى مكانه حديقة يلعب فيها الأطفال.

ثمة حاجة إلى وضع بوصلة للمؤسسات الصحفية تأتى من بين أبنائها أنفسهم وليس من خارجهم، فقد انتهى زمن الوصاية وزمن الهيمنة وزمن الضغوط المختلفة.

لكن على أبناء هذه المؤسســـات أن يتفاعلوا مع أنفســـهم أولا، وأن يقدموا النموذج فى صياغة ميثاق شرف داخلى يحمى مؤسساتهم من الانزلاق نحو مجهول يجرف الجميـــع إلى نفـــق بلا ضوء وبلا أمل. وقد يقول قائل كيف يمكن إدارة حوار داخلى يضع بوصلة للمســـتقبل وهناك رؤساء وقيادات صحفية غير مقبولة جماهيريا ولا حتى فى داخل مؤسساتها؟ وهو تساؤل سليم من الناحية المنهجية ولا يمكن تجاوزه. ووفقـــا للمعطيات الظاهرة والمجريات التى فرضها البعض على حركة المؤسســـات الصحفيـــة القومية، فـــإن البحث عن قيادات صحفية جديـــدة دون تحديد بوصلة مســـتقبلية وتوجه واضح لهذه المؤسســـات هو السبب فى نشـــوء صراعات مفتعلة وتطلعات بـــدت فى غير محلها، وبجوارها عمليات منهجية لحرق أســـماء محتملة وغير محتملة. وقد أدى هذا التوجه المســـتند إلى اعتبارات شـــخصية بالأســـاس إلى إضاعة جهود كبيرة فى غير موضعها وإلى التركيز على فروع الأشـــياء وليس أصولها، فضلا عن سيادة منطق المؤامرات والحروب الصغيرة.

لقـــد جرت محاولات من قبل بعض الزملاء فى تحديد ســـمات مهنية وشـــخصية للرؤســـاء المحتملين، وهو توجه جيد كمبدأ، لكن غلب على هذه المحاولات محدودية عدد المشـــاركين فيهـــا، وغلبة المعالجـــة الانفعالية أحيانا، ونزعة الشـــخصنة لدى البعض، وقلة الإعلان عنها حتى فى داخل المؤسسة نفسها، بينما كان الحرص أكبر على الإعلام بها فى البرامج التليفزيونية لكســـب نقاط فى مواجهة أفراد بعينهم. فضـــلا عن غياب العلاقة الجدلية بين هذه الســـمات المهنية التى تم تفضيلها وبين مســـتقبل المؤسســـة الصحفية نفســـها، وهو الأمر الذى لم يُعالج أصلا وبدا غائبا تمامـــا عن الصورة. والمفارقة أن المحصلة صبت فى مزيد من التفريق بين أصحاب وزمـــلاء المهنة وبعضهم وبعض بدلا من أن تجمعهم من أجل صياغة مصير واحد لا مفر منه.

هـــذه الخبرة وما يصاحبها من تأثير ســـلبى على الرصيد العـــام للصحيفة القومية ذاتهـــا، ومـــا تتعرض له من بعض أبنائهـــا من عمليات تجريف وهـــدم بوعى أحيانا وبغير وعى أحيانا أخرى، تســـتدعى مـــن القائمين على أمر البلاد أن يضعوا الأمور فـــى نصابها الصحيـــح، وأن يؤخذ القرار الصائب الذى تنتظـــره الجموع الصحفية والقـــراء معا. فالتغيير هو ســـنة الحياة التى لا راد لها، وليُعبـــد الطريق أمام زهور جديدة تتفتح، تكون ذات أفق ورؤية ورصانة وقادرة على حمل المسئولية وعلى الدفاع عن رصيد مهنة عظيمة وأمة ووطن عظيمين. ولندعو جميعا للمغادرين بالســـلامة، وللمقيمين الجدد بكل توفيق.

٤- الثورة و« صندوق البندورة » المصرى (الأهرام ٢٠١١/٣/٣٠)

فــى عام ٢٠٠٣، وقبل أســبوعين تقريبا من الاســتعدادات الأمريكية لغزو العراق، حذر رئيس الوزراء التركى آنذاك عبد الله غُل مما أســماه بفتح «صندوق البندورة العراقى». كانت العبارة وجيزة ومعناها بســيط وهو أن العراق الذى نعرفه ليس هو العراق الذى سنعرفه بعد الغزو، فهناك الكثير من المفاجآت التى علينا توقعها. قصة صندوق البندورة مثل قصة الصندوق الأسود فى الطائرات، فهو الأداة الوحيدة التى تعرف أسرار الرحلة وتكشف عن العيوب التى قد لا ترى بالعين المجردة. تماما مثل رفع السجادة لمعرفة ما تحتها.

مصـــر بدورها الآن تعيش لحظة فتــح «صندوق البندورة» الخاص بها، أو لنقل فتح الصندوق الأســود الذى يحوى كثيرا من الأســرار التى كانت تحت السطح وليست ظاهــرة بما يكفــى. هذا الصنــدوق ملىء بالمفاجآت العظام والأســرار الســوداء والمُضحكات المبكيات. ومع أن أسرارا بدأت فى الانكشاف، تظل هناك أسرار أخرى ســتأخذ بعض الوقت حتى تفصح عن نفســها تماما من قبيل ماذا حدث فى الثورة نفسها ومن قام بماذا ولماذا؟، ومن هنا يتجسد القلق المشروع عند الغالبية العظمى من المصريين حول ما الذى يمكن أن يحدث غدا؟

مما كشــف حتى الآن نشــير إلى خمســة ملفات مثيرة، الأول أن الفساد كان مقننا وشبه مؤسسى ولكن أصحابه حصروه فيما بينهم، وطال معظم رؤوس النخبة العليا، ومثــل صدمة لكل فرد، خاصة فيما يقال أن جزءا كبيرا من الأموال المنهوبة ذهبت إلــى غير رجعة. والثانى أن رأس النظام كان شــبه مغيب عن ما يجرى فى البلاد، وكل الملفات الرئيسية كانت تحت سطوة الابن أو الزوجة. والثالث أن خطة التوريث

كانت معدة بكل دقة وتشـــارك فيها رؤوس سياســـية كبيـــرة وبمباركة رجال أعمال كبـــار، وفق صيغة الابن يحكم ورجال الأعمال يســـرقون وينهبون بلا عائق. والرابع أن جهاز أمن الدولة كان جهازا مرعبا بكل معنى الكلمة، وفاق رعبه ما هو معروف عن الجســـتابو فى ألمانيا هتلر، والأجهزة المماثلة فى بلدان أوروبا الشـــرقية سابقا. وخامســـا أن حجم المظالم الاجتماعية الفئويـــة والمناطقية يفوق التصور ومعالجته أكبر من الموارد المتاحة حاليا.

الملفات الخمســـة تضع عبئا ثقيلا على الحاضر والمستقبل معا، وهو ما يوجب نوعا من التناغم والتنسيق بين المؤسسات الرسمية المعنية وبين الجماعات التطوعية التى تتشـــكل من أجل معالجة قضية أو أكثر مما كشـــفته الثورة بدون «مكياج» أو خداع أو تضليل.

اهتمام المصريين بغدهم أمر طيب على كل حال، لكن التركة التى تتبلور معالمها هى تركة ثقيلة تحتاج إلى بصيرة وإلى منهج علمى فى المعالجة وهو للأســـف ما نفتقده حتى اللحظة فى الكثير من الملفات. أما المبالغات والمعالجات المثيرة، وللأسف أيضا هـــى الغالبة، فمن شـــأنها أن تزيد الأمور تعقيـــدا وأن تجعل التفكير فى بناء مصر جديدة تتناســـب مع ثورة شـــعبها وحجم الإنجاز الحضارى الذى تم مسألة عسيرة ومليئـــة بالألغام الحقيقية أو المفترضة والمتوهمـــة. ولا بأس هنا أن يطالب البعض بحقهم المســـلوب أو الذى غاب طويلا، لكن المفارقة أن تكون المطالبة بالحق بابا من أبواب الجحيم ووضع المجتمع ككل أمام اختبار يتعلق بالوجود نفسه. وأشير هنا إلى أمرين أتصور أنهما بحاجة إلى روية فى التفكير والمعالجة، الأول ما يتعلق بشـــعور بعض أهل الصعيد أنهم قد ظلموا كثيرا، وهذا حق ولا مراء فيه، لكن التفكير الذى يطرحـــه البعض من أن تكون هناك أحزاب خاصة بالصعيد دون غيرها، أو بالنوبة دون غيرها يشكل خطوة متسرعة وضد الوطن ككل.

الثانى يتعلق بما يهمس به البعض بالدعوة إلى تشكيل أحزاب دينية إسلامية أو مسيحية، والخطر البارز هنا يتعلق أيضا بتدمير الوطن والقضاء على المستقبل جملة وتفصيلا.

هاتان المفارقتان تتعلقان بـ «صندوق البندورة» المصرى وما فيه من مفاجآت وصدمات. وببعض التأمل فيه سوف نجد أنفسنا أمام بنية اجتماعية غير تلك التى كانت ظاهرة للجميع، وسوف نجد أيضا تيارات فكرية كانت كامنة فى ثنايا المجتمع، ولكنها وجدت الفرصة فى الظهور بعد الثورة وغياب كل أوجه الوصاية والقمع. وسوف نكتشف حجم التردى لهياكل ومؤسسات ملأت الدنيا ضجيجا، ولكنها فى ظل الثورة باتت إما مجرد سراب كالحزب الوطنى الذى حكم مصر ما يقرب من أربعة عقود متواصلة ولم يعرف كيف يحافظ على نفسه، أو هياكل تعيد اكتشاف نفسها استنادا لقوى مؤثرة فى داخلها تطالب بحقها فى الظهور وفى تحديد الاتجاه وفى تحمل المسئولية.

فالكل يعرف أن السلفيين كانوا بمصر، وأنهم منتشرون فى القرى وفى الحضر، ولكن لم يكن يُعرف الكثير حول حجم اهتمام هؤلاء السلفيين بالعمل السياسى والتطلع إلى السلطة وتديين المجال العام. الآن تتبلور أمام الجميع ملامح هذا الاهتمام وحجم التأثير الفعلى، ولعل ما جرى فى الفترة السابقة للاستفتاء حول التعديلات الدستورية يعطى ملمحا من حجم هذا الاهتمام السلفى بالعملية السياسية ككل. كما تتبلور أيضا نتائج ما يمكن أن يحدث إذا سادت الأفكار السلفية فى السياسة وفى الاجتماع وفى الثقافة وفى العلاقة مع الآخر غير المسلم فى الداخل وفى الخارج.

والكل كان يعرف أن الإخوان منظمون أفضل من غيرهم، وأن بداخلهم توجد إرهاصات حركة تغيير على الصعيدين التنظيمى والفكرى، ولكنها طالما كُبتت بفعل

الحصار الأمنى والسياسى على الجماعة، لكن الذى ظهر أن هذه الحركة أعمق بكثير مما كان معروفا من قبل، وأنها حركة لست مرهونة بشباب الإخوان وحسب، كما ظهر فى المؤتمر الذى عقد قبل ثلاثة أيام لشباب الإخوان، رغم اعتراض مكتب الإرشاد وتحذيراته القوية بعدم عقد المؤتمر أو المشاركة فيه. بل وبقيادات وسيطة لا يمكن التشكيك فى إخلاصها لفكر الإخوان، لكنها تطرح أفكارا وتنادى بأساليب تراها الأنسب مع اللحظة التاريخية التى تمر بها مصر، وتمر بها أيضا كل القوى السياسية والفكرية. وما حدث فى مؤتمر شباب الإخوان يقدم بدوره فكرة عن التفاعلات الداخلية التى فرضتها الثورة على الجميع، فالحجة بأن الجماعة تحت الحصار وأن أساليب البقاء تحتم ممارسات غير شفافة لم تعد تناسب ولم تعد تقنع أيضا. والحجة بأن الجماعة تصارع من أجل البقاء وليس لديها وقت لكى تراجع الكثير من أفكارها ومسلماتها لم تعد تقبل المنطق السليم. ومن هنا فالدلالة الأكبر فى مؤتمر شباب الإخوان تكمن فى أن عدوى التغيير سوف تصيب الجميع، وأن مراجعة الذات باتت أمرا لا مفر منه.

بعض مؤسسات الدولة ناله عاصفة التغيير، وإن لم تتبلور بعد كل ملامحه، لكن الثابت أن الأزهر بحاجة إلى مراجعة شاملة، والأوفق أن يتم ذلك عبر حوار مجتمعى ومؤسسى فى آن واحد بدون تجريح أو إهانات. كما أن الكنيسة الأرثوذكسية بحاجة إلى أن تعيد التفكير فى دورها العام الذى لعبته فى العقدين الأخيرين، وأن تتخلص من فكرة أنها بديل عن الدولة لجزء من شعب مصر، وأن تترك لكل قبطى فرصة الحركة السياسية وفقا لقناعاته المدنية.

القوى اليسارية والقومية بدورها بحاجة إلى وقفة كبرى مع النفس، إذ تأكد أنها بلا أساس مجتمعى رغم قوة الأفكار اليسارية بشأن العدالة والحرية، أو على الأقل أنها فاقدة للبوصلة فى الحركة من خلال الشارع والناس. وهذا لا يعنى أن

الأفكار اليسارية والاشتراكية لا وجود لها فى مصر، ولكنه حتى اللحظة وجود محدود جدا وغير مؤثر، ولكى يفرض نفسه ثانيا فهو بحاجة إلى قفزات كبرى فى التنظيم والرؤية والحركة. وما يجرى داخل حزب التجمع مثلا، وهؤلاء الذين قرروا أن ينشئوا تيارا اشتراكيا جديدا ومستقلا يعد مؤشرات أولية على عدوى التغيير ولكنها بحاجة إلى اختبار على أرض الواقع.

المعضلة فى كل هذه التطورات أن قوى الثورة تبدو غائبة، وفى المقدمة الشباب الذين عَوّل عليهم كثيرون فى دفع المجتمع المصرى من حال إلى حال استنادا إلى حيويتهم ورغبتهم فى العطاء لبلدهم. والظاهر أن التشتت هو السمة الأبرز بين القوى التى قادت الاعتصام فى ميدان التحرير، فهناك أكثر من سبع جماعات، كل منها يطرح تقريبا الأفكار ذاتها حول الدولة المدنية الديموقراطية والناهضة علميا واقتصاديا وبشريا، ويبدو عدم توافق هذه الجماعات على الحركة المنظمة والموحدة أمرا عصيا على الفهم، أو لعله نابع من رغبة ذاتية لكل جماعة أن تكون هى الواجهة بغض النظر عن إمكانية تحقيق أهداف الثورة نفسها. والمعضلة الكبرى هى أن الوقت ليس فى صالح هذه القوى أو غيرها إن لم تبدأ العمل المجرد والمنظم منذ اللحظة. ولاحقا إن حدث البكاء على اللبن المسكوب، فلا لوم إلا على الذين تخاذلوا فى الحركة الآن وخذلوا بلدهم مستقبلا.

٥- مصر الحائرة بين تطهير النظام وصعود السلفية

(سويس إنفو ٢٠١١/٤/١٠)

الناظر إلى أحوال مصر يَحارُ فى فهم ما يجرى واستيعاب مدلوله الصحيح. فهناك ارتباك واضح لدى كل أطراف العملية السياسية، سواء كانوا محسوبين بدرجة أو بأخرى على النظام السابق، أو القوى الجديدة من الشباب والليبراليين ومفجرى الثورة ومناصريها. وبعض الارتباك أيضا موجود فى أداء حكومة الثورة بقيادة رئيسها د. عصام شرف، حيث تغيب الأولويات وتضغط عليها مطالب الثورة جنبا إلى جنب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة التى تتركز حول رفع الأجور وتحسين سبل المعيشة وتغيير القيادات القديمة الآن وفورا.

معضلة المجلس العسكرى

المجلس العسكرى الحاكم بدوره يتحرك فى اتجاهات عدة داخليا وخارجيا وينفى عن نفسه أية شبهة فى حماية أحد أيا كان قدره ومكانته فى السابق، وينفى أيضا ما يلمح إليه البعض من ارتباطه بعلاقة خفية مع جماعة الإخوان المسلمين وأيضا السلفيين، ويصر فى المقابل على كونه مع الثورة قلبا وقالبا وأن أمر محاسبة الفاسدين أولا وأخيرا هو بيد القضاء والنائب العام والمؤسسات الرقابية، ولا شأن للجيش بذلك.

ومع ذلك فالمجلس العسكرى هو فى نظر البعض متواطىء مع الرئيس مبارك، لأنه لم يتخذ إجراءات قانونية لمحاكمته ونجليه وزوجته ناهيك عن عدم اتخاذ قرار بشأن حل الحزب الوطنى الذى أفسد الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر لمدة أربعين عاما. أو على أقل تقدير هو - أى المجلس العسكرى - بطىء الحركة فى مواجهة فلول النظام السابق ورموزه الكبيرة من الوزراء ورجال الأعمال المتورطين فى عمليات فساد كبرى، الأمر الذى يساعد إما على هروبهم إلى الخارج أو تحويل الأموال التى نهبوها إلى الخارج وبما يُصعب من عملية استردادها.

وفى جمعة التطهير المعلن عنها قبل ثلاثة أيام، هناك عشـرة مطالب على رأسـها المحاكمة العاجلة للرئيس السـابق مبارك ورموز نظامـه الكبار، والقصاص العادل والسريع من قتلة الشـهداء، والإسراع فى خطوات استرداد الأموال المنهوبة ووضع قانون يضع حدا أدنى للأجور يضمن عيشـة كريمة للعاملين بالدولة، وحل المجالس الشعبية ومحاسبة المسئولين عن الانفلات الأمنى وإعادة الشرطة إلى الشارع. وفى كل هذه المطالب ثمة قوانين لابد من تشـريعها وهياكل ومؤسسـات لابد من إعادة بنائها، وقضاء لابد أن يأخذ وقته فى محاسـبة المتورطين فى قضايا الفسـاد، غير أن الثائرين يريدون نتائج على الأرض فورا أيا كان الترتيب المتخذ لذلك.

دفاع عن المجلس العسكرى

هذه المسـافة التى يصنعها البعض بين المجلس العسكرى وبين الناس، أفرزت بعض مدافعين عن أداء الجيش أخذوا يحذرون من مخاطر الوقيعة بين المجلس العسكرى والمواطنين، وينتقدون الذين يعملون على تشـويه الجيش ووضع مسـافة كبيرة بين جيش الشـعب والشعب نفسـه، ويحذرون من طول أمد بقاء القوات العسكرية فى الشـوارع والميادين بدلا من أن تكون فى موقعها الطبيعى فى مواقع التدريب وعلى الحدود لحمايتها، ويدعون إلى سرعة التحول إلى السلطة المدنية المنتخبة والرئيس المنتخب والدستور الجديد. غير أن هذه الأصوات تغيب تماما فى زحمة نغمات النقد والمطالب الثورية المتتالية، بحيث يبدو المشهد منحازا إلى جهة النقد الساخن وبعيدا عن الحد الأدنى من تفهم طريقة المجلس العسكرى فى إدارة الأمور والتحديات التى تتزايد لحظة بعد أخرى.

الإعلان الدستورى وانتقادات أخرى

الانتقادات الموجهة إلى المجلس العسـكرى الأعلى أخذت فى التصاعد بعد الإعلان الدسـتورى الذى صُمم بطريقة جمعت بين المواد الثمانية التى تم الاسـتفتاء عليها

فى ١٩ مارس الماضى، وتركزت حول شروط ترشيح الرئيس ونائبه، وبين عدد كبير من مواد دستور ١٩٧١ (٥٤ مادة) المرفوض من كل القوى الثورية باعتباره دستورا غير ديموقراطى وأفسح المجال أمام سلطات هائلة للرئيس فى مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وأنه لا يصلح لمصر الثورة المتطلعة إلى ديموقراطية مكتملة الأركان.

وبالرغم من أن الإعلان الدستورى ليس سوى وثيقة مؤقتة بطبيعتها تحوى جملة مبادئ عن حقوق المواطنين والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولم تحدد بشكل قاطع نظام الحكم فى الدولة، وتركت الأمر إلى ما بعد الانتخابات التشريعية التى ستأتى ببرلمان جديد، سيكون مكلفا بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد فى غضون ستة أشهر ويتم الاستفتاء عليه فى غضون أسبوعين آخرين، لكنه - أى الإعلان الدستورى - أثار موجة انتقادات لشموله على المادة الثانية الشهيرة من الدستور ١٩٧١ الخاصة بأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع والتى يتخوف منها الليبراليون وأنصار الثورة ويرون أنها تمهد لدولة دينية. ولشموله أيضا على نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، ولأنه لم يلغ مجلس الشورى الذى يتحكم من خلال المجلس الأعلى للصحافة التابع للمجلس فى أمور الصحافة القومية التى تملكها الدولة.

هذه الانتقادات وغيرها بدت لدى الفريق الآخر باعتبارها تحصيل حاصل، وتعكس فكرا غير ديموقراطى ومناقضا للأفكار الثورية التى يفترض أن الثورة هى الأشد حرصا عليها، وتميل إلى ممارسة نوع من الوصاية السياسية والفكرية على باقى فئات المجتمع التى تتطلع إلى ممارسة حقوقها الأساسية فى الاختيار الحر لبرلمان يقود العملية السياسية لاحقا، وعبره يتقرر حوار مجتمعى واسع للوصول إلى وثيقة دستورية دائمة تحصن الحريات العامة وتضمن نظاما سياسيا ديموقراطيا حقيقيا.

ملامح أخرى من الارتباك والقلق

هذا الجدل حول جدوى الإعلان الدستورى والخطوات التى يجب أن تُتخذ لترسيخ مطالب الثورة، يشكل جزءا من حالة الارتباك السائدة فى المجتمع المصرى فى اللحظة الحالية. صحيح أنه جزء مهم وحيوى، وصحيح أنه مرتبط أساسا بإحداث تحولات واتخاذ قرارات تضمن ألا يعود النظام القديم عبر رموزه التى كانت نافذة ليسيطر مرة أخرى على النظام الجديد، لكن الصحيح أيضا أن الشعور الغالب هو أن مصر الآن ويعد أن نفضت عن نفسها الأشكال المختلفة من الوصاية السياسية والأمنية والإعلامية، بدأت تكشف عن معادلات سياسية واجتماعية جديدة، فثمة اتساع لظاهرة البلطجة بكل أشكالها من خطف للرجال والأطفال والإناث معا والمطالبة بفدية يدفعها الأهل، وقتل وحرق عمد والسرقة المسلحة وهتك عرض، والاعتداء على ممتلكات خاصة وعامة وترويع المواطنين فى أحياء بكاملها والاعتداء على رجال الشرطة حين يقومون بواجباتهم المختلفة، والبناء المخالف على أراضى الدولة والسطو على منازل مواطنين. والحصيلة حسب مصادر وزارة الداخلية المصرية ٢٤٣٥ مواطنا تعرضوا لهذه الأشكال المختلفة من البلطجة خلال شهر واحد فقط حتى ٢٨ فبراير الماضى وحسب.

ظاهرة البلطجة والخروج على القانون تقلق المواطن العادى قبل المواطن المسئول، وتعيد تشكيل حركة الناس فى السفر الداخلى وفى الاستثمار وفى نقل السلع بين محافظة وأخرى، بل حتى فى إرسال الأبناء إلى المدارس والجامعات. حتى أن بعض المواطنين العاديين بدأوا يترحمون على الأمن فى ظل النظام السابق، ويترحمون أيضا على حالة الاقتصاد التى ذهبت ولم تعد بعد.

دولة مدنية أو دولة دينية

مصدر آخر للقلق، تعيشه الطبقة الوسطى على اتساعها ويتعلق بمصير الدولة المدنية فى مصر فى ضوء الظهور الكبير للسلفيين وحركات الإسلام السياسى،

والذين يعملون على فرض أجندة مجتمعية مغلفة بشعارات وتفسيرات دينية منغلقة ورافضة للآخر، ويسعون إلى تغيير ما يرونه منكرا وخروجا على الشرع بأيديهم، مثل هدم الأضرحة التى تعد ذات شأن لأعضاء الحركة الصوفية، بينما تعد منكرا لدى السلفيين.

وبينما تُطرح قضية الحوار بين السلفيين والصوفية لوأد الفتنة المجتمعية التى تطل برأسها من مناطق ريفية ومرشحة للانتقال إلى مناطق حضرية شاسعة، يتطور الأمر إلى حد التهديد بحرب أهلية بين الطرفين، وكل منهما مُسلح بفتاوى تصل إلى حد تكفير الآخر بعد تسفيهه ورفع الإيمان والإسلام عنه.

المواجهة بين السلفيين والصوفية لم تكن فى بال الثورة وبال مناصريها، ولكنها فرضت نفسها على المجال العام، لاسيما وإن حمى تشكيل الأحزاب أخذت فى الارتفاع بين كل القوى السياسية تقريبا، ولكنها ذات حماس خاص لدى السلفيين الذين يُقال إن سبعة أحزاب سوف تشكل من بينهم لتعكس فكرهم وقناعاتهم الإيمانية والفكرية، ناهيك عن أربعة أحزاب أخرى يجرى الدعوة إلى تشكيلها من أعضاء الحركات الجهادية الإسلامية وحزب آخر لجماعة الإخوان المسلمين وآخر تحت مسمى الوسط أعلن عن شرعيته قبل أيام قليلة من تخلى مبارك عن الحكم. وجميعها تقول إنها أحزاب مدنية وذات مرجعية دينية إسلامية.

كثرة الإعلان عن أحزاب ذات مرجعية دينية أصبحت مصدرا للتوجس والخوف مما قد يأتى فى انتخابات حرة بلا وصاية من أية جهة كانت. إذ يُرجح المتخوفون أن يأتى برلمان يسوده تيار الإسلام السياسى ومن ثم يفرض دستورا ذا مسحة دينية بشكل أو بآخر، وبالتالى نصبح أمام دولة دينية بامتياز وتصبح الدولة الحديثة التى طالما حلم بها المصريون فى خبر كان.

٦- الثورة والمنعطف الخطير (الأهرام المسائى ١٠/٤/٢٠١١)

مساء جمعة التطهير ١٥ إبريل وفى مسجد عمر مكرم بميدان التحرير، ما إن نطق إمام المسجد بالتحية والسلام مُنهيا صلاة العشاء، حتى سارع أحد المصلين بالحديث إلــى جموع الحاضرين ليحثهــم على الوقوف بجانب من أسـماهم الضباط الثوار الذين انضموا إلى الحشــود ليطالبوا بتطهير الجيش وباقى المؤسسات، وداعيا من وصفهم بالمصريين الشــرفاء لكى يعتصموا فى الميدان مع أخوتهم الشرفاء بالخارج حتى تتم مطالب الثورة ويتم تطهير البلاد من كل الفاسدين.

كان المتحدث شــابا فى نهاية العشــرينات من العمر، ملتحيا لــم يعبأ كثيرا بحرمة المسجد ولم يعبأ أيضا بأن هناك بعض المصلين ما زالوا يتمون صلاتهم. وهنا تدخل الإمام داعيا الشــاب إلى احترام المســجد، ومؤيدا حرية التعبير ولكن فى الخارج. وهكذا تحــدث أيضا عدد من المصلــين مطالبين بالهدوء، غيــر أن بعض الصوت العالــى طغى علــى الحديث بعض الوقت فى واقعة لم تكــن لتحدث لولا مناخ عام يفيض بالغضب والثورة من جانب، وبالرغبة فى الانتقام وتصفية الحسابات سريعا مــن البعض الآخر، دون اعتبار لقانون أو إجراءات يجب أن تكون ســليمة ومطابقة للمعايير المتعارف عليها حتى يصبح لها قيمة فى الداخل وفى الخارج.

الواقعة على هذا النحو، وغيرها كثير، تجسد أيضا ذلك المزج بين الدينى والسياسى الــذى بات يحترفه البعض مســتغلين مناخ الثورة وهى منهــم براء. فالرجال الذين دخلوا للصلاة وجدوا أنفســهم فجأة فى خضم جدل سياسى لا علاقة له بالمسجد وآدابه وتعاليمه المتعارف عليها ويحفظها الصغير قبل الكبير، ووجدوا أنفسهم وقد وُصفوا بعدم الشــرف والوطنية لأنهم قد لا يشــاركون فى الاعتصام الذى نادى به

هذا الشـــاب الثائر. كما وجدوا أنفســـهم أيضا فى مواجهة قصة غريبة ومصطنعة بشأن ضرورة تأييد مجموعة من الذين يرتدون زيا عسكريا باعتبارهم يحملون لواء تطهيـــر الجيش المصرى. وهم الذين ثبـت أن بعضهم على الأقل تركوا الخدمة فى وقت ســـابق لأنهم خرقوا قوانين الجيش المصرى، وتدفعهم رغبة الظهور الإعلامى والانتقام من الجيش ومن الوطن ككل لا أكثر ولا أقل.

إن دعوة التطهير التى رُفعت فى ميدان التحرير والمناداة عن حق بســـرعة محاسبة الفاســـدين من نظام مبارك الســـابق، يجب ألا تتوقف عند هؤلاء الذين أفســـدوا الوطن فى المرحلة الســـابقة، بل يجب أن تشمل أيضا أى فرد تسول له نفسه العبث بأمن هذا الوطن وإهانة الجيش وإثارة فتنة تطيح بمصر كلها، أخضرها ويابســـها. وإذا كان علينا أن نقيم محاكمات شـــعبية انتظارا للمحاكمة الرسمية لرموز الفساد والإفســـاد، فعلينـــا أن نقيم محاكمات أســـرع لهؤلاء الذين يريـــدون تخريب البلاد وإغراقهـــا فى الفوضى، ولـــكل الذين يريدون أن يجعلوا عائـــد الثورة لهم وحدهم ويحرموا منه الشعب المصرى كله.

ورغـــم متابعتى وقائع ما جرى فـــى جمعة التطهير فما زلت لا أفهم جيدا وفى هذا الوقت تحديدا دوافع بعض الثائرين الذين يريدون إظهار الجيش باعتباره مؤسســـة منقسمة على نفسها وأن هناك من يُحضر لانقلاب من بين أعضائه وقياداته، أو أن هناك بدايات حركة عدم انضباط وربما تمرد من ضباط فى المســـتويات الوسيطة، أو أن الجيش ومجلسه الأعلى لا يريدون تلبية مطالب ثورة الشعب المصرى والإيحاء بـــأن للمجلس الأعلى أجندة خفية تصب لصالح الثورة المضادة. كما مازلت لا أفهم جيـــدا لماذا يصر بعـــض الثائرين على تصويـــر الجيش باعتباره حجـــر عثرة أمام مشـــروعهم الثورى الخاص بهم، وأنه إن لم يســـتجب بالسرعة التى يحددونها هم، لمطلب هنا أو مطلب هناك، يصبح هدفا مشـــروعا للنيل منه وللتشـــكيك فى دوره

والمناداة بمحاسـبة قياداته. كما لا أفهم جيدا مغزى تلـك التصريحات التى يقول بها رموز من شـباب الثورة حول أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وباعتباره يحكم الآن فمن الطبيعى أن يكون محلا للنقد والمحاسبة بغض النظر عن تأثير ذلك على معنويات باقى المنتمين لهذه المؤسسة الوطنية بامتياز.

أسـئلة كثيرة ومفارقات فى المواقف وتضارب فى المعانى من شـأنه أن يزيد الأمر سـوءا ويدفع بالمصريـين إلى حالة لا يقين ونـوع من الفراغ الضـار، ولا أظن أن المصريين سـوف يرضون بأن تكون ثورتهم من أجل فوضى ومن أجل فقدان الأمل أو ضيـاع حلم الحرية والكرامة. والمعضلة أو لنقل نقطة الخطر أن هذا الأمر يأتى على أيدى بعض قوى الثورة نفسها، وكأنها فى تحالف ضمنى وعملى مع قوى الثورة المضـادة التى نفهم تماما لماذا تريد أن تجهز علـى ما تم من إنجازات، ومن أهمها التلاحم بين الجيش والشعب، الذى كان أحد أهم العوامل وراء نجاح الثورة ذاتها.

وإذا حاول المرء أن يجيب عن بعض الأسئلة الوارد ذكرها فربما لا يجد سوى إجابة واحدة ذات عدة أبعاد، وهى أن بعض قوى الثورة تريد أن تمارس وصاية على الوطن ككل، بعيدا عن الأسـاليب الديموقراطيـة، أو بمعنى آخر أن تمارس وصايتها على الوطـن ككل كما كان الرئيس مبارك وأجهزته المختلفة تمارس الوصاية على الوطن ككل، وكأن الشـعب المصرى ثار لكى يغير شـخوصا وأفرادا وليـس لإعـادة بنـاء نظـام جديد ينعم فيـه بالحريـة والكرامـة بلا وصايـة أو قهـر من هـذا التيـار أو ذاك الفريق.

هـذه القوى تريد ثانيا أن تتجاوز نتيجة الاسـتفتاء التى أظهـرت أن غالبية كبيرة من المصريين مؤيدون لخطة الطريق التى طرحها المجلس الأعلى للقوات المسـلحة للانتقـال من الحالة المؤقتة الراهنة إلى سـلطة مدنية منتخبة بنزاهة وشـفافية، ولربما تريد أيضا معاقبة الجيش المصرى كله نظرا لدوره الرائع فى تأمين استفتاء

شعبى هو الأكثر نزاهة فى تاريخ مصر الحديثة كله. وتريد ثالثا أن تظل حالة البلاد ساخنة ومتوترة وبلا أفق سياسى أو اقتصادى واضح إلى أن تنقض هى نفسها، ووحدها فقط، على السلطة لتطبق رؤيتها التى تراها الأصوب من كل الرؤى والأحق من كل المواقف. وهى تريد رابعا أن تخلى الساحة عبر دفع الجيش إما إلى أن يتخذ قرارا سريعا ومفاجئا بالعودة إلى الثكنات وترك الساحة لمن هم أعلى صوتا وضجيجا، وإما أن يطلب الجيش طواعية من هذه القوى تحديدا أن تحكم بديلا عنه للفترة الانتقالية وما بعدها.

وإذا مددنا هذه الإجابة على استقامتها فنحن إذا أمام نقطة وسط بين تحويل الثورة إلى فوضى لعلها تساعد هؤلاء على الإمساك بتلابيب السلطة بعيدا عن الأساليب الشرعية وبعيدا عن إرادة غالبية جموع المصريين.

لقد كان أحد أهم الشعارات التى رفعها الشعب المصرى بكل عفوية وتلقائية هى أن «الجيش والشعب إيد واحدة». إنه شعار عبقرى مزج بين الأصل والفرع ودلل على وعى شعبى أصيل بأن الجيش هو جزء أصيل من الشعب، وأنه لا يفعل إلا لخير البلاد وخير كل المصريين. ولا أتصور أن هذا الشعب الواعى بتاريخه وبحقوقه والمؤمن بأن مصر لا نهضة لها إلا عبر سلطة سياسية نابعة من إرادة الناس أنفسهم يمكنه أن يفرط هكذا وبكل بساطة بجيشه الجسور، أو أن يسمح بالعبث بأمن البلاد، أو أن يدخل فى دوامة كالتى تحدث فى دول عربية أخرى. فكما لا نريدها ليبيا لا نريدها أيضا يمنا آخر.

٧. الثورة بين الارتباك والفوضى (الأهرام المسائى ٢٠١١/٥/١٨)

رغم الفارق الموضوعى الكبير بين مفهومى الارتباك والفوضى، فإن الحالة المصرية بعد الثورة تطرح خليطا نادرا بينهما يراه المرء فى كل التطورات الجارية وردود الأفعال، وكذلك فى القضايا المطروحة سواء المفتعلة أو الحقيقية ذات التراكمات والجذور العميقة. هذا الخليط هو ما يجعل الشعور الغالب بين المصريين، أو لنقل بين الأغلبية الصامتة، هو أن بلدهم فى خطر كبير، وأن الطموحات الكبيرة التى جاءت مع نجاح الثورة باتت فى مهب الريح، وأن المستقبل أصبح قرينا باللا يقين وربما فقدان الأمل.

ثمة قدر هائل من الانزعاج والتوتر لا يمكن إنكاره، فالانفلات الأمنى يضرب فى صميم حياة المصريين فى حياتهم اليومية كما يضرب بنفس العمق والقوة فى وحدة الوطن وتماسكه، والحديث عن فلول النظام السابق وتحركات قوى الثورة المضادة وإن كان يقدم تفسيرا جزئيا لبعض الأحداث الجسيمة، لكنه حتما لا يعفى قوى الثورة بشبابها وشيوخها ورموزها الكبيرة من المسئولية عن حالة الارتباك التى تعيشها مصر، والتى تنذر بفوضى حقيقية تعصف بالجميع.

هذه الحالة من الفوضى العامة التى تعيشها البلاد هى مسئولية مشتركة بين القوى السياسية القديمة والجديدة معا، ويمكن أن نلاحظ ذلك فى أكثر من مؤشر. أول هذه المؤشرات هو حالة التشرذم الذى تعمل به قوى الثورة الناشئة وإعطاء الأولوية لعمليات الحشد الشعبى شبه الأسبوعية فى الميادين تحت شعار إبقاء الشعب فى الشارع وإدماجه فى المشهد السياسى، وممارسة الضغوط المعنوية والسياسية

على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير البلاد وبما يهدر وقت المجلس فى قضايا فرعية ضارة بالوطن والاقتصاد والنسيج الاجتماعى. فالفكرة المسيطرة على أداء هذه القوى ليست بناء منظماتها المدنية والحزبية القادرة على المنافسة فى مناخ من الحريات والديمقراطية، بقدر ما هى الانقلاب على نتائج الاستفتاء الذى جرى فى ١٩ مارس الماضى وأيد فيه ١٤ مليون مصرى أو ما نسبته ٧٧٪ من المشاركين خطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة المرحلة الانتقالية بما فيها من انتخابات برلمانية ثم تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور الجديد، ثم الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة للمدنيين فى غضون عام.

ويتجسد مسعى الانقلاب على اختيار غالبية المصريين فى طرح خطط وأفكار مناهضة تماما لمضمون ما تم الاستفتاء عليه، واعتبار أن هذا الاستفتاء باطل جملة وتفصيلا لأنه قضى على شرعية المطالبات العديدة بمد الفترة الانتقالية وتأخير الانتخابات البرلمانية وفرض دستور لا يأتى عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة، كما قضى أيضا على فكرة تشكيل مجلس رئاسى من عدد محدود من الشخصيات غير المنتخبة والتى ترضى قطاعا من المصريين ولكنها لا ترضى غالبيتهم.

والحق أن هذه القوى لا تَملُّ أبدا فى المناداة بتأجيل الانتخابات البرلمانية بمبرر أن القوى الثورية ليست مستعدة بعد، وأنها تحتاج إلى فترة أطول حتى يتجذر وجودها بين الناس. والحجة الأكثر استخداما هى أن الانتخابات المبكرة من وجهة نظرهم سوف تؤدى بهيمنة التيار الإسلامى على البرلمان ومن ثم قد يكرس الدستور المنتظر الدولة الدينية وليست الدولة المدنية. ويطرح بعض رموز هذه القوى الثورية خيارا آخر، وكأنه تنازل كبير، يقضى بأن يوضع دستور أولا يفرض سمات معينة على الدولة المصرية وعلى النظام السياسى الجديد من خلال نخبة مختارة وليست منتخبة، ثم تأتى الانتخابات البرلمانية لاحقا وفقا لهذا الدستور. ويطرح فريق ثالث

مخرجا آخر يقضى بتشــكيل مجلس وطنى غير منتخب يشارك المجلس العسكرى الحكــم وتكون له الأولوية فى بناء السياســات فى المرحلة المقبلة والإشــراف على تطبيقها.

وتأمل هذه الأفكار، مع الاحترام الكامل لمن يقول بها، يظهر أنها أفكار ومطالب ضد الديموقراطية التى هى شــعار رئيسى للثورة نفســها التى يتحدث العديد باسمها، وأنهــا ضد الاحتكام إلــى الغالبية وفقا لما تقره صناديق الانتخابات عبر منافســة شريفة ونزيهة، كما أنها تعكس تخوفات مبالغا فيها من أن بنية المجتمع قد لا تقبل قادة أو رموز القوى الثورية وأطروحاتهم السياســية والاقتصادية، وكأنهم يعترفون بأن بعض الذين أســهموا فى الثورة ليســت لهم جذور شــعبية، وهو تناقض غريب وغير مفهوم.

والأخطر من كل ذلك هو أن هذه الأفكار تعنى من حيث الجوهر ســعيا لاســتبدال وصاية أقلية حاكمة فاســدة تم التخلص منها بالثورة، بوصاية أخرى لفريق يتحدث باسم الثورة وكأنه هو الوحيد المؤهل للحديث باسمها دونا عن باقى المصريين. وقد بدا ذلك فى المؤتمر المسمى مؤتمر مصر الأول فى ٥ مايو الحالى والذى طرح تشكيل مجلس وطنى يتحدث باسم الثورة، وطرح المشاركون فيه أنفسهم باعتبارهم القيمين الوحيدين على الثورة وعلى الشعب المصرى بأكمله، ودعوا إلى فرض دستور جديد وفــورا وإلا نزلوا جميعا إلى ميدان التحرير معتصمين حتى يتحقق ما يطالبون به. ويمكن للمرء أن يقبل اجتهادات المؤتمر باعتبارها اجتهادات سياسية جيدة وطموحا للمشــاركين فى هذا المؤتمر كأحد فصائل الثورة وجزء من الشــعب المصرى، ولكن قطعا ليس باســم جموع القوى التى شــاركت فى الثورة، وليس باسم كل المصريين. ويكفى أن قوى كبيرة لم تشــارك فى المؤتمر، مثل الإخوان المسلمين وحزب الوسط وقوى مدنية عديدة لم تدع أصلا إلى المؤتمر.

ثانى هذه المؤشرات يتمثل فى التعامل مع قضية الوحدة الوطنية، وما يعرف بالفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط باعتبارها قضية دعائية أو حالة رمزية تكفيها رفع الشعارات وإطلاق الهتافات الحماسية والاعتصامات الدائمة التى تعطل دولاب العمل وتضر بحقوق المواطنين، وفى الآن نفسه تجاهل التراكمات التى مرت بها هذه القضية طوال العقود الأربعة الماضية، والاستخفاف بالأدوار التى يقوم بها المتطرفون على الجانبين المسلم والمسيحى، وترك الساحة خالية للشباب المتحمس الذى يدفعه رمز دينى من هنا أو رمز دينى آخر من هناك، وتجاهل مبدأ المحاسبة القانونية الذى يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء.

وثالث هذه المؤشرات يتجسد فى غياب الأولويات وافتقاد الشعور بحقيقة الحالة الاقتصادية ومخاطر تدهورها كما هو حادث بالفعل. فعلى الرغم من أن تصريحات د. سمير رضوان وزير المالية تنذر بمخاطر عدة يعيشها بالفعل الواقع الاقتصادى المصرى، ممثلا فى تراجع الاستثمارات وإغلاق أعداد كبيرة من المصانع الصغيرة والمتوسطة وإفلاس العديد منها، والتوقف شبه التام لقطاع السياحة وفقدان مصر ما يقرب من مليار دولار شهريا نتيجة لذلك، وسحب مليارى دولار شهريا من الاحتياطى العام، وارتفاع نسبة العجز فى الموازنة لتقترب من ٩٪، واللجوء إلى الاقتراض من البنك الدولى فى حدود ١٠ مليارات دولار، وارتفاع نسبة البطالة، وزيادة المطالب الفئوية فى الوقت الذى تراجع فيه الإنتاج والتصدير، وارتفاع الأسعار بجنون وغياب سلع أساسية من الأسواق، آخرها السولار، ومع ذلك فلا أحد من القوى الثورية يضع الاقتصاد كأولوية فى تحركاته، بل الكل يدعو إلى استمرار المظاهرات والاعتصامات رغم نتيجتها السلبية والمدمرة على الاقتصاد ككل.

رابع المؤشرات يتمثل فى ضعف مفهوم الأمن القومى من منظور شامل بين شباب الثورة، وقد بدا ذلك فى مناسبات عديدة، آخرها الدعوة إلى مسيرة مليونية يوم السبت ١٤ مايو الجارى من محافظات مصر إلى العريش بسيناء ثم إلى غزة تحت

شـعار التضامن مع الشعب الفلسطينى وفتح الحدود، وتنظيم اعتصام مفتوح أمام السـفارة الإسرائيلية فى القاهرة ومحاولة اقتحامها والاشتباك مع قوى الأمن. ولا بأس أن تؤكد القوى السياسـية المختلفة تضامنها الكامل غير المنقوص مع الشعب الفلسـطينى فى غزة أو فى الضفة المحتلة وفى أى مكان من العالم، ولا بأس أيضا أن يكون هذا التضامن الشـعبى عنصر قوة ودعم للسياسة الخارجية الجديدة التى بدأت مصر فى ممارسـتها بعد تنحى الرئيس السـابق، وكان مـن أبرز عناصرها الانفتاح على كل القوى الفلسطينية وفتح معبر رفح لحركة الأفراد وإتمام المصالحة الفلسـطينية التى تعثرت لمدة عامين والتعهد بالاسـتمرار فى الجهود المختلفة من أجل إنهاء ملف الحصار وإتمام المصالحة على الأرض ودعم المفاوض الفلسـطينى فى مسـعاه نحو الحصول الدولى على الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧.

إن هـذا التحول الايجابى فى سياسـة مصر الخارجية نحو فلسـطين بحاجة إلى وقت لكى يأتى ثماره والتسـرع فيه يحمل ضـررا كبيرا، خاصة أن التعقيدات على الأرض كبيـرة، والمصالح المتعارضة بين فئات من الفلسـطينيين أنفسـهم لا يمكن الاسـتهانة بها، وهى قضايا وإشـكاليات بحاجة إلى جهد ومتابعة وجهود سياسية وأمنية عديـدة. وإذا كان ضروريا تقديم الدعم عبر المسـيرات والوقفات الرمزية المنظمة، فإن اللجوء إلى ممارسة ضغوط ذات شكل شعبى من أجل فتح الحدود دون مراعاة الأطر القانونية المناسبة ولا قواعد الأمن القومى التى تحكم حماية الحدود وتنظيم الحراك على جانبيها، والاستخفاف بوضعية غزة كأرض محتلة وتمثل جزءا من أرض فلسـطين المحتلة ككل، وتجاهل طبيعة دور ومسئوليات دولة الاحتلال عن المناطق الواقعة تحت الاحتلال، والاسـتهانة بمعنى الحرب وكأنها نزهة حماسـية، كل ذلك يؤدى إلى خلط الأوراق وإلى تأزيم الموقف الداخلى بصورة غير مسـبوقة، ويجعـل جموع المصريـين أكثر إصرارا على إنهاء المرحلـة الانتقالية والوصول إلى انتخابات شفافة تقضى على هذه السيولة وتُخرج البلاد من مأزقها الرهيب.

٨- فى نقد الثورة المصرية وثوارها (الحياة اللندنية ٢٠١١/٨/٦)

فى جمعة لم الشمل (٢٩ يوليه ٢٠١١) والتى انتهت إلى جمعة التشرذم والانقسام والذعر من الإسلاميين، وفى المؤتمر الصحفى الذى أقامه عدد من الناشطين المحسوبين على الائتلافات الشبابية التى أعلنت انسحابها من فعاليات الجمعة المذكورة ردا على تسيد الجماعات الدينية المشهد، أعلن أحدهم أنه حان الآن الانتقال إلى المرحلة الثانية من الثورة، وأن هذه المرحلة سوف تتطلب تضحيات كثيرة وسوف تسيل فيها الدماء، ورغم أنه لم يشر إلى هوية هذه الدماء التى سوف تسيل فقد كان من الواضح حالة الغضب الشديد والانفعال الصاخب. بينما أعلن ناشط آخر فى المؤتمر الصحفى ذاته، وبعد أن أدان بكل الكلمات سلوك القوى الإسلامية، اعتبر أن هناك تهديدا كبيرا للثورة، خاصة أن القوى الإسلامية كانت تبارك حكم النظام السابق ولم تشارك فى الثورة على حد قوله، وإن الرد على هذا التهديد لابد أن يكون من جنس العمل، ولذا فإنه سوف يدعو إلى تشكيل ائتلاف واحد تنضم إليه كل القوى المدنية الثورية التى شاركت فى الثورة وتؤمن بمدنية الدولة وتعارض سطوة الدينيين وهيمنتهم على العملية السياسية وعلى مستقبل مصر.

وللوهلة الأولى يبدو التصريحان متناقضين. فالأول يدعو إلى العنف والثانى إلى فعل إيجابى طالما نادى به العقلاء من المصريين بأن اتحدوا أيها الشباب، لأن القوة الحقيقية فى الوحدة وليست فى الانقسام والتشرذم الواقع فعلا. وبينما نظرت شخصيا إلى التصريحات الأولى كأنها ردة فعل طبيعية لحالة الغضب التى سادت القوى الشبابية التى كانت معتصمة فى ميدان التحرير آنذاك، وأن الأمر ليس سوى نتاج لغضب اللحظة، نبهنى أحد المحللين السياسيين المخضرمين إلى ما يتداوله عدد كبير من مواقع الشبكات الاجتماعية من دعوات تدعو إلى العنف

كرد فعل لما جرى فى جمعة «لم الشمل» المغدورة، ومعتبرا أن ما قاله الناشط السياسى يعبر عن توجه يعتمل فى نفوس وعقول عديد من الشباب الذى شارك فى المظاهرات والاعتصامات قبل الثورة وبعدها، وأن الأسابيع المقبلة قد تشهد تجسيدا لهذا التوجه الخطر. كما نبهنى أيضا إلى أن الإعلام المصرى المكتوب والمقروء المناصر لشباب الثورة على طول الخط لم يُشر من قريب أو بعيد إلى هذا التصريح، ولم يناقش مغزاه ودلالاته ومخاطره. وكأن الإعلام المصرى من صحف وبرامج تليفزيونية لا تكف عن الحديث عن الثورة وعن تعبئة الناس وعن الإثارة ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لا ترى فيما قاله هذا الناشط ما يستحق المناقشة والمراجعة والتحذير من مغبة أن هذا التفكير قد يحول كل المكاسب التى حققتها الثورة إلى سراب ودمار. لاسيما أن هناك بالفعل حالة انفلات أمنى وعنف مجتمعى نتيجة الاحتقان الاقتصادى وانهيار الشرطة وصورتها الرمزية كمؤسسة قادرة على ضبط حركة الناس.

الواقعة على النحو السابق ليست معزولة عن كم كبير من الأخطاء التى وقع فيها العديد من الائتلافات الشبابية، والتى حرّض عليها عدد لا بأس به من الكتاب الصحفيين وبعض أساتذة العلوم السياسية ورجال أحزاب جديدة لا نعرف لها عمقا شعبيا تتمتع به، بل فقط زخم إعلامى ومبالغات لا أكثر. مع علمى أن من يقول بأخطاء وقع فيها الشباب الثائر كفيل بأن تجلب عليه كما هائلا من الاتهامات والأقاويل نهاية بإنكار الوطنية والمطالبة بنزع الجنسية وربما المطالبة بالإعدام فى ميدان التحرير. ومع ذلك فإن التحذير من هذه الأخطاء بات أكثر من ضرورة أيا كان الثمن الشخصى، لأن البديل إن تفاقمت هذه الأخطاء هو ضياع الوطن برمته.

وقد رأينا بالفعل نتيجة أحد هذه الأخطاء، وأعنى تحديدا ما جرى فى يوم ٢٣ يوليه، وهو يوم عيد الثورة، حين تصور عدد من شباب الائتلافات أنه قادر على إسقاط المجلس العسكرى كما تم إسقاط الشرطة المصرية فى يوم عيدها، وأنه قادر على

الإمساك بتلابيب السلطة والإدارة عبر محاصرة مقر وزارة الدفاع المصرية وإعلان وزارة افتراضية تعمل من الميدان وبرلمان يصدر التشريعات من مكان مجهول، وكأن الشعب المصرى فى غيبوبة وسيقبل مثل هذا التفكير الساذج. وقد رأينا فى هذا اليوم تحديدا كم خرج الناس العاديون لمنع محاصرة مقر وزارة الدفاع أو مجرد الوصول إليه. ثم حدث ما حدث من مواجهات وإصابات عديدة.

المشكلة الكبرى فيما جرى آنذاك أن لا أحد وقف معاتبا هذه الائتلافات الشبابية لما فعلته، وللطريقة التى تفكر بها، ولم يقف أحد ناصحا هؤلاء بأن الجيش المصرى يمثل قيمة عليا لدى المصريين جميعا، وأن من يتعدى عليه أو على رموزه يعتبر منبوذا ومكروها شعبيا بطريقة تلقائية وبدون تدخل من أحد. واستطرادا وبدون تعميم مُخل، فقد قرأت لإحدى الشخصيات المحترمة المناصرة للثورة والثوار عتابا رقيقا وبطريقة غير مباشرة، ذاكرا قصة سؤاله لعدد من بسطاء الناس عن مشاعرهم تجاه الاعتصامات المستمرة والمليونيات المتعاقبة، فتبين له أن الناس غاضبة لأن ما زاد على حده انقلب إلى ضده، ثم انتهى ناصحا الشباب أحذروا أن يضيع الدعم الشعبى لكم. فى حين أن معظم المؤشرات تقول إن هناك تراجعا حقيقيا فى هذا الدعم الشعبى الذى وصل لقمته فى الأيام التالية لرحيل الرئيس السابق مبارك، ولكن المنحنى هبط تدريجيا نتيجة الأخطاء والاستعلاء والتسرع وقلة الخبرة وغياب الأولويات وعدم وضوح الرؤية والتركيز على مطالب بعينها تصب فى التغيير السياسى المتسرع، وتتجاهل تماما معاناة الناس وحياتهم اليومية والانفلات الأمنى والتدهور الاقتصادى.

هذا السلوك الخالى من الخبرة السياسية والمُبالغ فى مطالب التغيير السريع، والمفتقد إلى العمل الجماعى المنظم، والفاقد للمؤسسية والعمل الحزبى الفعال، والمكتفى بسلوك الحركات الاحتجاجية التى تصلح للتمهيد للثورة ولا تصلح لإعادة

بناء النظام السياسى والقيمى فى المجتمع، هو المسئول عن الشعور بعدم الرضاء لدى غالبية المصريين البسطاء الذين تصوروا أن الثورة سوف تصلح من أحوالهم المعيشية، وأن مجرد إسقاط النظام السابق ومحاكمة رموزه كفيل بأن يبدل الدنيا ويجعلها مزدهرة خالية من المعاناة. وهو المسئول أيضا عن حالة الاستقطاب السياسى الشديد التى باتت عليها مصر وظهرت مجسدة فى جمعة «لم الشمل» المغدوره.

وإذا كان الكثيرون قد دمعت عيونهم بعد أن شاهدوا قوة التيارات الإسلامية وقدرتها على الحشد فى هذه الجمعة تحديدا، وأخذوا يصبون اللوم على مزاعم اتفاق إجرائى لم يثبت وقوعه، ونعنى به عدم رفع الشعارات الخلافية من وجهة نظر القوى المدنية، ومنهم من بات حزينا لأن مصر قد تصبح إسلامية أو ربما دولة دينية يقودها الشيوخ وأصحاب العمائم من السلفيين والجهاديين والإخوان (بالمناسبة هناك من يقول ما المانع فى ذلك إن أراد المصريون ذلك.. أليست هذه الديموقراطية وقواعد حكم الأغلبية)، فقد كان الأولى والأكثر حكمة أن يستعيد الجميع شريط الأحداث وأن تذكر الأخطاء قبل المكاسب والمغانم، وأن تكون مراجعة صادقة النية وصحيحة الطوية، تتعلم من دروس الأمس القريب ولا تتكرها، وأن تنظر إلى المستقبل وتنقد الذات الثورية الاستعلائية، وتقدم رؤية من أجل المستقبل تضع فى الاعتبار ضرورة النزول إلى الناس والتقرب منهم وتوعيتهم، والاكتفاء من المناظرات التليفزيونية والبرامج الحوارية والسعى نحو النجومية الزائفة، فكلها صارت أمورا باهتة وفاقدة المعنى.

الحكمة تقتضى أن تتآلف الائتلافات وأن تجتمع القيادات على قلب رجل واحد، بدلا من كل هذه الزعامات التى لا يعرف المرء شيئا عن تاريخ الغالبية العظمى منها رغم تسيدها المشهد الإعلامى المصطنع.

٩ - وثيقة «فوق الدستور» تشعل الاستقطاب السياسى

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٥)

بـــدلا من ثنائية الحـــزب الوطنى المُنحل وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، كما كان الحال فى ظل نظام مبارك الســـابق، تعيش مصر فى ظل الثورة ثنائية من نوع جديـــد؛ ثنائية القـــوى المدنية ومن ضمنها الائتلافات الشـــبابية فى مواجهة القوى ذات المرجعية الدينية بما فيها تلك التى لم يُعرف عنها من قبل اهتماما بالسياســـة وألاعيبها ولكنها انغمست بعد الثورة حتى الأذقان فى دهاليزها.

والحال أن اســـتقطابا حادا تشـــكلت عناصره يتعلق بهوية النظام السياسى الجديد المزمع تشـــكيله فى المســـتقبل؛ طرفـــاه يطالب أحدهما بدولـــة ذات مرجعية دينية إســـلامية قوامها تطبيق الشريعة وفق ما ســـار عليه السلف الصالح وربما وفقا لما تطبقه الســـعودية حســـب قول أحدهم، والثانى يُصر على أن مصر هى دولة مدنية ديمقراطية لكل أبنائها.

مواجهة بطول مصر وعرضها

الطرفـــان يتواجهان كل يوم تقريبا، والســـاحة عريضة تشـــمل الميادين فى القاهرة والمدن الكبرى، والإعلام على اتساعه من صحف ومجلات وفضائيات وإذاعة. وفى المواجهة تبدو كل الوسائل مشروعة، فالمهم هو تحقيق الهدف من خلال صوغ دستور وفقا لمقاس خـــاص. وتبرز هنا معركة ما يعرف بوثيقة المبادئ فوق الدســـتورية أو المبادئ الحاكمة للدســـتور، أو التى يراها أصحابها بأنها وثيقة المبادئ العامة التى تقر وتحدد شـــكل النظام الجديد ومؤسساته وحقوق المواطنين من خلال بناء دولة مدنيـــة حديثة، على ألا يمكن لأى طرف كان أن ينقلب عليها، وإلا حق على الجميع أفرادا ومؤسسات أن يقف أمامه ويحول بينه وبين الانقلاب على تلك المبادئ.

المفارقة فى هذا الأمر أن الجهة التى تدير البلاد، أى المجلس العسكرى كانت قد حددت أن المطلوب هو التوافق على عدد من المبادئ الحاكمة، لاختيار الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور بحيث تكون مُمثلة لكل فئات المجتمع وتياراته السياسية والفكرية والدينية وربما أيضا تحكم طريقة عملها، أى أمورا تنظيمية بالأساس ولم يتطرق الأمر إلى مبادئ دستورية أو خلافه.

لكن مسار الأحداث أخذ منحى آخر تماما، حيث تصدر المشهد مطلب وثيقة مبادئ حاكمة للدستور أو فوقه بما لا يجوز تغييرها، ووصلت المفارقة إلى أقصاها حين طالب البعض وهم من دعاة الديموقراطية والمدنية وأيضا رافضون لأى حكم عسكرى، بأن يكون المجلس العسكرى بمثابة الضامن لهذه الدولة المدنية المزمع بلورتها دستوريا وقانونيا، وأن يحول دون أى محاولة للقفز عليها. وذلك فى استنساخ للتجربة التركية التى صنعها أتاتورك، ويجتهد حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ ٢٠٠٢ فى تغييرها كلية بهدف جعل الجيش مؤسسة خاضعة للمدنيين وليست صانعة قرارات سياسية أو انقلابات على الحكومات.

الهواجس والمخاوف

الجزء الأكبر من هذه المعركة التى تقسم الوطن الآن، وتبنى من أجلها التكتلات والتحالفات يتعلق بمخاوف وحساسيات وصلت إلى قمتها بعد جمعة لم الشمل المغدورة ٢٩ يوليه الماضى التى هَيمن عليها الإسلاميون بتياراتهم وجماعاتهم وأحزابهم المختلفة، وأثارت هاجس أن تأتى الانتخابات البرلمانية بغالبية ذات مرجعية دينية، ومن ثم يسيطر فريق واحد على اللجنة التأسيسية المُقرر أن تصوغ دستورا جديدا، ومن ثم نصبح أمام نموذج لدولة دينية، وهو ما لم تقم ثورة الشعب من أجله، بل من أجل دولة حديثة بكل المعانى والأبعاد.

هذه الهواجس صارت إشـــكالية فى حد ذاتها، وقوامها من يضمن أن تحقق الثورة أهدافهــا ومن يضمـــن أن تتحقق الديموقراطية المأمولـــة دون تراجع عنها فى أول محطة مقبلة. وفى الطرح المضاد لهكذا هواجس أن لا أحد يستطيع وليس من حقه أيضا أن يفرض على الأمة المصرية تصورا لم تشـــترك فيه ولم تفوض أحدا لفعله أو تجـــده مخالفا لهويتها. ولكل من هذين الطرحيْن وجاهته السياســية والقانونية والشعبية، ومن هنا تتعمق الإشكالية أكثر وأكثر.

نحو إطار ناظم للدستور

الليبراليون والمدنيون واليساريون والقوميون وكل من يطمح فى دولة ينظمها القانون دون تفرقة بين فئة وأخرى، لديهم أسبابهم التى تدعوهم إلى التمسك بتحديد إطار ناظم للدستور الجديد عبر وثيقة يدعونها فوق دستورية، والأفضل لهم أن تُعلن فى صورة إعلان دستورى ملزم لا تحيد عنه اللجنة التأسيسية التى ستشكل لاحقا بعد الانتخابات والتى ستصوغ الدستور الجديد.

هـــؤلاء أيضا يرون أن هـــذه الوثيقة يجـــب أن تتضمن عددا من المبادئ المســتقاة مـــن المعاهدات الدولية والأعراف الشـــائعة والتى تضمن كافة الحقوق السياســية والاجتماعية وكافة الحريات للأفراد والفئات المستضعفة والأقليات الدينية، وبذلك يضمن الدستور الجديد المساواة والمواطنة ويقدم رسالة اطمئنان للأقباط المصريين الذيـــن يعتريهم قلـــق كبير، من أن تنزلق البلاد إلى دهاليـــز دولة دينية يدافع عنها بكل قوة السلفيون وأصحاب المرجعية الدينية على إطلاقهـــم سواء كانوا جماعـــات أو أحزابـــا. وبذلك أيضا تحقـــق الثـــورة أحـــد أهدافهـــا المتمثـــل فى بنـــاء الدولـــة المدنية الحديثة.

وثائق عديدة واجتهادات

فـى ظل هذا الفكر، تعـددت اجتهادات ومحاولات العديد مـن الجماعات المدنية والائتلافات السياسـية والشـخصيات العامة والأزهر، وتعددت معها الوثائق التى وصلت إلـى ١١ وثيقة، مما جعل الحكومة تطالب أحد رؤسـاء الأحزاب بمراجعة ودمج كافة هذه الاجتهادات وصياغة وثيقة موحدة تعكس القواسـم المشـتركة من المبـادئ والطموحات. وانتهى الأمر إلى وثيقة تشـتمل على ٢١ مادة مقسـمة إلى قسـمين رئيسيين؛ الأول المبادئ الأساسية وفيه تسـع مواد أهمها المتعلقة بتعريف الدولة باعتبارها دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على المواطنة وسيادة القانون وتحترم التعدديـة وتكفل الحرية والعدل والمسـاواة وتكافؤ الفرص بـين كل المواطنين، دون تمييز أو تفرقة والشـعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

والقسم الثانى بعنوان الحقوق والحريات العامة وفيه ١٢ مادة تتعلق بحريات العقيدة وحظر التمييز وحق المعرفـة وحرمة الحياة الخاصة والبيئة الآمنة النظيفة وحرية التنقل والإقامة والتعليم وإنشاء النقابات والجمعيات.

كان ظن نائب رئيس الوزراء لشئون التطور الديموقراطى د. على السلمى أن تطرح الوثيقـة على الأحـزاب وأن تُقبل كما هى ويحدث التوافـق، وبعدها يصدر إعلان دسـتورى يلزم الجمعية التأسيسـية لاحقا، ومن ثم يحدث تقـدم إلى الأمام. وهنا انفجر الموقف وخرجت المواقف الرافضة والتهديدات بعمل ما لا يحمد عقباه.

الرافضون بين الشكل والمضمون

صاغ الرافضون من الإسلاميين موقفهم بناء على عناصر شكلية وأخرى موضوعية.

ففى الجانب الشكلى أن الوثيقة جاءت من دون تشاور مع كل القوى السياسية وهى ليست سوى اجتهادات القوى الليبرالية، وبالتالى فهى تعكس رؤية أقلية أو جماعة بعينها وليس جموع المواطنين، وثانيا أنه لا يوجد شىء يسمى فوق الدستور لأن الأخير هو أبو القوانين فكيف يكون هناك شىء أعلى منه، وثالثا أن الوثيقة بهذا الشكل هى إبداع نخبة سياسية فى حين أن اللجنة التأسيسية المكلفة بصياغة الدستور ستكون ممثلة لكل فئات وتيارات المجتمع المصرى، وحين تنتهى من مسودة الدستور سيطرح للاستفتاء الشعبى أى سيكون الدستور حصيلة الإرادة الشعبية الجامعة، فكيف يمكن لنخبة غير منتخبة أن تقيد لاحقا الإرادة الشعبية الجامعة. ورابعا أن فكرة الإعلان الدستورى من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير البلاد، لوثيقة معينة ليضفى عليها صفة الإلزامية على لجنة يفترض أن تكون منتخبة، فيه تناقض وعوار دستورى وسابقة غير مقبولة ستتيح الأخذ بالإجراءات الاستثنائية، وهو ما يتعارض مع مبدأ دولة المؤسسات والقانون والإرادة الشعبية. وخامسا أن هذه الوثيقة أو غيرها إذا ما تم الأخذ بها كمبادئ فوق الدستور فإنها ستعنى الالتفاف الصريح على إرادة المصريين التى تجسدت فى استفتاء ١٩ مارس الماضى.

على صعيد المضمون، يتمحور موقف الإسلاميين الرافض حول تعبير الدولة المدنية بالدرجة الأولى الوارد فى البند الأول، وحول اقتصار الحديث عن مبادئ الشريعة كمصدر رئيسى للتشريع كما فى البند الثانى. فصفة المدنية حسب الإسلاميين على اختلافهم تعنى الدولة العلمانية التى تقصى الدين من الشأن العام ومن حياة الأفراد أو على الأقل تتناقض معه، وتخالف هوية المجتمع الإسلامية ومطلبه فى تطبيق الشريعة حسب اعتراضاتهم. فضلا عن أن الوثيقة لا تصرح حسب السلفيين تحديدا بأن أحكام الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وتقتصر فقط على الإشارة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. والمبادئ هنا تشير إلى العموميات فى

حـين أن المطلوب هو التفصيل وتأكيد أن أحكام الشـريعة الإسـلامية هى مصدر التشريع الوحيد.

اعتراضات المضمون على النحو السابق تعكس طموح الإسلاميين خاصة السلفيين وجماعة الجهاد والإخوان بأن يأتى الدستور الجديد متوافقا تماما جملة وتفصيلا مع رؤيتهم الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن ثم بناء دولة دينية بغض النظر عن كونها جمهورية رئاسـية أو برلمانية أو خليطا بينهما. لكن الأخطر فى الأمر هو حجم التهديدات التى أطلقتها جماعات سلفية بعضها كبير وبعضها محدود التأثير إذا ما تم إصدار الوثيقة فى إعلان دستورى ملزم.

الأزهر ومسعى احتواء الموقف

هذه التهديدات أثارت بدورها موجة من التحركات لغرض احتواء الموقف، كالدعوة إلـى تخفيض قيمـة الوثيقة المفترضة من ملزمة إلى مجرد وثيقة استرشـادية، أو التوافق العام على الأخذ ببعض بنودها فى ديباجة الدستور المنتظر، أو إعادة النظر فى الكثير من البنود، أو اعتماد وثيقة أخرى خاصة التى طرحها الأزهر قبل سـتة أسابيع.

جـاء دخول الأزهر على خط الدعوة إلى التوافق الوطنى مرتين، الأولى قبل سـتة أسـابيع حين جمع بعض المثقفين من تيارات مختلفة وصاغ وثيقة تضمنت ١١ بندا، وطالب القوى السياسـية وكل التيـارات بالتوافق على الوثيقـة وبنودها، من أجل الحفاظ على وحدة الوطن وتماسـكه وإتاحة الفرصة لانطلاقه ونهضته. وفى المرة الثانيـة حين انفجر موقف القوى الإسـلامية الرافض لوثيقة الحكومة، إذ سـعى شـيخ الأزهر د. أحمد الطيب إلى جمع ممثلى الأحزاب للتوافق على وثيقة الأزهر

باعتبار أنها تعكس رؤية شـــاملة ترضى الأطراف المختلفة، لاسيما ما يتعلق بوصف الدولـــة المصرية. فوفقـــا للبند الأول تدعم وثيقة الأزهر «تأســيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التى تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المســاواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشـــعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامى الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا فى تشـــريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف فى الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التى تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية فى بعض مراحل التاريخ، بـــل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسســـات المحققة لمصالحهم، شـــريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات الســـماوية الأخرى الاحتكام إلى شـــرائعهم الدينية فى قضايا الأحوال الشخصية».

ويعتقد معدو الوثيقة أن هذه الصياغة كفيلة بأن ترضى الجميع، فهى لا تســـتخدم تعبير الدولة المدنية الذى يثير الســـلفيين والإخوان، وتتحدث عن الشريعة كمصدر رئيسى للتشريع وتقر حق اتباع الديانات الأخرى فى الاحتكام إلى شرائعهم الخاصة، وترفض نظام الحكم الدينى وتؤكد المساواة بين كل المصريين.

لكن حصيلة الاجتماع الذى دعا إليه شيخ الأزهر وشارك فيه ممثلون من كل القوى والتيارات الدينية والسياســـية لم يُنه الجدل حول إلزامية وثيقة معينة وعلوها على عمل لجنة تأسيســـية غالبا ستكون منتخبة بشكل أو بآخر. صحيح أن الاتجاه العام فـــى الاجتماع انتهى إلى الاسترشـــاد بمبـــادئ وثيقة الأزهر، ولكـــن بدون أن يعنى ذلك نهاية الاختلافات العميقة أو حالة الاســـتقطاب التى تشد أطراف المجتمع فى اتجاهات متناقضة.

١٠ - الحركات الاحتجاجية.. بشر وليسوا ملائكة

(مجلة المصور ٢٠١١/٩/١٤)

لعبت الحركات الاحتجاجية دورا مهما ورئيسا فى ثورة ٢٥ يناير، سواء التى شكلها مثقفـون أو سياسـيون من أجيال سـابقة كحركة كفاية، أو تلك التى شـكلها جيل الشـباب عبر الفضاء الإليكترونى كمجموعة بريدية أولا مثل حركة ٦ إبريل وحركة شـباب من أجل التغيير، ثم تحولوا بعد ذلك إلى كيان شـبه مؤسسـى أولى كأمر واقع يسـعى إلى التعبير القانونى عن نفسه بصفة رسمية بعيدا عن الأطر الحزبية القائمة بشـقيها القديم والحديث، وبعيدا أيضـا عن منظمات المجتمع المدنى التى تخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعى.

تراث عالمى

تراث حركات الاحتجاج الاجتماعى فى مصر شأنه كشأن تراث حركات الاحتجاج الاجتماعى فى العالم بأسـره، فالبداية والنشأة تكون عادة مرتبطة بانسداد قنوات المشـاركة والتعبير عن الذات فى ظل نظم استبدادية وشمولية، ثم تصاعد مشاعر الغضب والاستياء المجتمعى لأسباب تختلط فيها عناصر السياسة مع لقمة العيش مـع التطلع إلى تحسـين ظروف الحياة، ثم اللجوء إلى أشـكال الاحتجاج المتعارف عليها من تظاهر ووقفات احتجاجية واعتصامات وإضرابات وعصيان مدنى لغرض تأكيـد الغضب الجماعى لفئة أو طبقة والرفض لسياسـة بعينها، ثم تعمل بصورة منظمـة وتسـعى لتغيير الواقع جزئيـا أو كليا، وحين تحقق نجاحـا كليا أو جزئيا تدخل فى طور آخر يأخذ أحد احتمالين إما التقنين والدخول فى عملية مأسسـة من نوع جديد تتناسـب مع حالة النجاح التى تحققت (مثال حركة أوتبور الصربية

التى تشكلت ١٩٩٨ وأسقطت الرئيس الصربى ميلوسوفيتش ثم تحولت إلى حزب سياسى ٢٠٠٣)، أو التحلل الذاتى وانخراط الأعضاء فى أشكال تنظيمية أخرى.

إذن، هناك دورة حياة متكاملة من النشأة إلى النضوج ثم الانكفاء وأخيرا التحلل أو المأسسة كحزب سياسى أو كمنظمة تخضع للقانون. والحق أن قليلا من حركات الاحتجاج الاجتماعى تقبل أن تتحول بعد فترة من الزمن إلى صيغة مؤسسية كأن تكون حزبا يخضع للمحاسبة الذاتية والمجتمعية فى آن واحد، وكثيرون يرون أن دور حركة الاحتجاج ينتهى بتحقيق أهدافها التى نشأت من أجلها، يساعد على ذلك أن هذه الحركات تكون عادة مفتوحة العضوية لمن يؤمن بالهدف الرئيسى الذى نشأت من أجله، وهؤلاء يأتون من مشارب شتى فكريا وسياسيا وطبقيا وجيليا، وبمجرد تحقيق الهدف الرئيسى يعود كل إلى منبعه الفكرى والإيديولوجى والتنظيمى.

الحالة المصرية

السؤال الذى يطرح نفسه بقوة الآن أين حركات الاحتجاج الاجتماعى المصرية من دورة الحياة هذه، وهل ما تواجهه من انشقاقات أو انسحابات أو خلافات سياسية أو شخصية هو أمر طبيعى ومنتظر أو أنه يعكس خصوصية مصرية بشكل أو بآخر؟

يتطلب الأمر التذكير بعدد من السمات والمواقف لعلها تساعد فى فهم العلاقة بين حركات الاحتجاج المصرية الحديثة ودورة الحياة الهيكلية لحركات الاحتجاج الاجتماعى بشكل عام المشار إليها. وسوف نكتفى بالإشارة إلى ست سمات هى:

أولا: أن حركة كفاية نشأت أساسا نهاية ٢٠٠٤ كحركة ضمير بين مجموعة من المثقفين والسياسيين من جيل السبعينات وهم من مشارب فكرية شتى بصفتهم الشخصية وليست الحزبية أو التنظيمية، وكان شعارها الرئيسى هو لا للتمديد ولا للتوريث.

ويعد إنجازها الأهم هو كسر ثقافة الخوف لدى المواطن العادى ودفعه إلى المشاركة فى أشكال الاحتجاج المختلفة التى صبت أساسا فى رفض إعادة انتخاب الرئيس السابق مبارك أو توريث الحكم لابنه. ثم تطور الأمر عام ٢٠٠٧ إلى تبنى نظرة شاملة للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولكن فى الآن نفسه التمسك بأن الحركة مفتوحة العضوية لمن يؤمن بشعاراتها الأساسية وأن العضوية شخصية ولا تعبر عن الانتماءات الحزبية لمن يكون عضوا فى أى حزب كان. أما تنظيميا فقد اتفق على وجود منسق عام يساعده أربعة مساعدين ولجنة تنسيقية وأخرى تباشر مهام العمل اليومى. وللحركة موقع على الشبكة الإنترنت للتعريف بها وأهدافها وشعاراتها وأنشطتها المختلفة.

ثانيا : ثمة اتفاق بين الباحثين فى الشأن المصرى على أن نشأة حركة كفاية، كحركة نخبوية بالأساس، تأثرت بالبيئة الاقليمية والدولية التى ترتبت على الغزو الأمريكى للعراق مارس ٢٠٠٣، وحاولت أن تقدم بديلا مصريا للتغيير ينبع من الشعب المصرى نفسه ويتجنب التدخلات الخارجية الفجة.

ثالثا : بالنسبة لحركة ٦ أبريل التى نشأت نهاية ٢٠٠٨ فهى تعبير نموذجى عن التزاوج بين طموحات الشباب فى التغيير ورفض الجمود السياسى الذى ساد مصر فى العقد الأخير بصورة عميقة وما رافقه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وسطوة أجهزة أمن معينة على الحياة السياسية، وبين توظيف واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة لاسيما شبكات التواصل الاجتماعى والمدونات (الأشهر هنا مدونة كلنا خالد سعيد لوائل غنيم ومدونة الوعى المصرى لوائل عباس). بدأت الحركة فى الفضاء الإليكترونى وأسهمت فى تشكيل رأى عام بين الأجيال الشابة ضاغط من أجل تغيير ممارسات الشرطة أولا والوقوف أمام التجاوزات العديدة، وساعدها على ذلك الإعلان المكثف عنها فى الصحف الحزبية والمستقلة، وطورت

أفكارها من خلال النزول إلى الشــارع عبر التلاحــم مع حركات الاحتجاج الفئوية والعماليــة، خاصة التى حدثت فى المحلة الكبرى وكفر الدوار وغيرهما، ثم الدعوة إلى التغيير الشــامل عبر عمليات معقدة من الحشــد والتعبئة الشــعبية سواء عبر أنشــطة التواصل الاجتماعى أو التحركات فى الشارع المُخطط لها جيدا والمأخوذة من تجارب بلدان ومجتمعات أخرى.

رابعا : أن كثيرا من الدراســات والتقارير التى اعتمدت على وثائق أمريكية نشرت فى موقع ويكيليكس ربطت من حيث النشــأة والمســار والأهداف بين حركتى كفاية وحركة كمــارا فى جورجيا وكلتاهمــا تعنيان المعنى ذاته، وبــين منظمة أوتبور فى صربيا وحركة ٦ ابريل وذلك فى مجال التدريب وتبادل خبرات اللاعنف فى مواجهة النظم الاســتبدادية والعمل بين الناس، لاســيما الفئات المهمشة وتطوير الشعارات البسيطة ذات المغزى الذى يدغدغ المشاعر دون تفكير. كما ربطت تقارير عديدة من حيث الاســتنتاجات بين حركة ٦ إبريل وبين الاســتراتيجية الأمريكية لتغيير النظم الاســتبدادية فى المنطقة العربية وآسيا من خلال ما عرف بالفوضى الخلاقة، عبر أســاليب اللاعنف والتــى طورها باحث أمريكى عمل مستشــارا فى إدارة الرئيس بوش الســابقة ومــا زال يعمل فى إدارة الرئيس أوباما وهو جين شــارب. ومن هنا تكرر الحديث عن التدريب الذى حصل عليه بعض الناشــطين المؤسســين لحركة ٦ إبريل فى صربيا بمســاعدة أمريكية ســواء من منظمة «فريدوم هاوس» أو منظمة «الحركات الاجتماعية» التى أسسها جين شارب نفسه. وتشير معلومات نشرت على موقع منظمة أوتبور أن عددا من نشــطاء ٦ ابريل ومنهم محمد عادل قد شــاركوا صيف ٢٠٠٩ فى برنامج نفذ فى بلغراد على كيفية حشد الجماهير وتنظيم حركتهم فى الشارع وأساليب التوجيه والسيطرة على الحشود.

فضلا عما أشارت إليه رسائل السفيرة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبى التى نشرها موقع ويكليكس أيضا، خاصة برقيات نهاية ٢٠٠٨ التى تضمنت تقريرا عن عدد من الناشطين فى حركة ٦ إبريل الذين شاركوا فى قمة تحالف الحركات الشبابية فى نيويورك واللقاءات المختلفة لهؤلاء الناشطين مع مسئولين كبار فى الإدارة الأمريكية، وفى القمة بين الحركات الشبابية تم تبادل المعارف والتكتيكات بين هذه الحركات من أجل إسقاط النظم السياسية فى بلدانهم، وخطط التحول الديموقراطى التى تحدد لها عام ٢٠١١ بالنسبة لمصر وفقا لما ورد فى البرقية رقم ٢٥٧٢٠٨ CAIRO بتاريخ ٣٠ /٢/٢٠٠٨ والمصنفة سرى.

خامسا أثار نجاح وشهرة حركة ٦ ابريل محاولات عديدة لاستنساخ حركات شبابية أخرى للتغيير سواء فى نطاقات معينة أو فى المجال العام ككل، مثلا شباب من أجل التغيير وحركة العدل والحرية وشباب الصحفيين وحركة استقلال القضاء واستقلال الجامعة وغيرهم.

سادسا على عكس حركات الاحتجاج السياسى الاجتماعى التى لا تتشكل ولا تنشأ تحت قيادة بارزة وتعكس جهدا جماعيا بالأساس، جاء تشكيل ونشأة الجمعية الوطنية للتغيير تحت تأثير د. محمد البرادعى الذى قرر الدخول فى معترك العمل الوطنى بعد انتهاء عمله مديرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، داعيا إلى التغيير الفورى ومشاركة الشعب، والتوقف عن الممارسات اللاديموقراطية، وإنهاء احتكار الحزب الوطنى «المنحل» للحياة السياسية وتعديل الدستور بما يسمح بترشيح من يرغب دون عوائق وقيود فى الانتخابات الرئاسية. جاءت دعوة د. البرادعى لتجد تأييدا كبيرا من عدد من المثقفين ورموز سياسية سادتها قناعة بأن مصر تفتقر إلى كاريزما تقود التغيير المنشود، وأن مصر بحاجة إلى قائد بديل يثير الجماهير ويحشدها خلفه، وأن د. البرادعى هو ذلك البديل المحتمل، فوجب العمل معه وخلفه فى آن.

وقائع ذات دلالة

من العناصر الست السابقة تبرز ثلاث ملاحظات مهمة، الأولى أننا أمام ثلاثة أنواع من حركات الاحتجاج الاجتماعى اختلفت من حيث النشأة ولكنها اتفقت من حيث الهدف وهو التغيير الشامل للحياة السياسية فى مصر. الثانية أن القاسم المشترك بين نوعين من هذه الحركات (كفاية والجمعية الوطنية للتغيير) هو المثقفون والسياسيون والحزبيون المحترفون. أما الملاحظة الثالثة فهى أن حركة ٦ إبريل تعد امتدادا أو هى استنساخ لحركات ونماذج دولية سبقتها فى بلدان آسيوية أو أوروبية شرقية سابقا، وتعد السباقة فى مجال توظيف تقنيات الاتصال الحديثة.

هذه الملاحظات الثلاث تعنى أننا أمام حركات احتجاج ذات سمات هيكلية متنوعة، ولكنها فى الآن نفسه تعرضت وتتعرض لخلافات داخلية وانشقاقات وانتقادات ذاتية وانسحابات، وكذلك خروج بالحسنى أو بالصمت الجميل من مجمل نشاط الحركة. ثمة وقائع عديدة نكتفى منها بأمثلة ذات دلالة، وهى:

- فى مارس ٢٠٠٥ أعلن عدد من الناشطين الشباب خروجهم من حركة كفاية وتأسيس «شباب من أجل التغيير كفاية»، وأرجعوا الأمر إلى رغبة الأعضاء من جيل السبعينات مؤسسى حركة كفاية فى فرض وصاية على شباب الحركة من الأجيال التالية، الذين قرر بعضهم تأسيس حركة مستقلة تعتمد الانتخاب آلية وحيدة فى اختيار القيادات وعدم تكرار الطريقة التى تعتمدها «كفاية» والقائمة على التوازنات الداخلية والحصص للتيارات المشاركة فى الحركة.

- فى صيف ٢٠٠٧ انسحب عشرة أعضاء مؤسسين من حركة كفاية من بينهم د. يحيى القزاز الأستاذ بجامعة حلوان الذى أعلن فى برنامج تليفزيونى أنه انسحب من حركة كفاية اعتراضا على إدارة بعض الزملاء فى الحركة، وتعبيرا عن التحفظ على غلق أو حجز أداء الحركة داخل المقار وعدم الخروج بالشكل الكافى والتفاعل مع الشارع، وأيضا الاعتماد على الفضائيات والاستبداد بالقرار.

- فـى يوليه ٢٠٠٨ تعرضت كفاية لخلاف حاد بين منســقها العام الســابق جورج إســحق، وأحمد بهاء الدين شعبان المنسق العام المســاعد، والمنسق الدكتور عبد الجليــل مصطفى، الذى تولى عقب وفاة مؤســس الحركــة الدكتور عبد الوهاب المسيرى، لفترة انتقالية حتى يتم بعدها انتخاب منسق عام جديد. غير أن اللجنة التنســيقية العليا أقرت اختيار عبد الجليل كمنسق عام للحركة مما أثار حفيظة ورفض كل من اسحق وشعبان.

- فـى ١٧ يوليه ٢٠٠٩ نشــر موقــع «الجزيرة نت» تقريرا حول الانقســامات التى تعرضت لها حركة ٦ ابريل بســبب ســفر أعضاء من الحركة للمشاركة فى دورة تدريبية نظمتها مؤسســة فريدوم هــاوس الأمريكية (بيــت الحرية). مما ترتب عليه انقســام الحركة إلى مجموعتين؛ الأولى يقودها المنسق العام للحركة احمد ماهر الذى شــارك فى الدورة، والثانية يقودها المنسق العام المساعد محمد عبد العزيز الذى أســس مجموعة جديدة ســماها «لن تمروا»، قررت تجميد عضوية أحمد ماهر وفصل باســم فتحى ومحمد عادل وتشــكيل لجنة تنسيق مؤقتة من ثلاثــة أعضاء إلى حين انتخاب منســق عام جديد. فــى حين قررت جبهة أحمد ماهر فصل محمد عبد العزيز وتأكيد استمرار التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية «حتى لو كانت أمريكية شريطة ألا يؤثر ذلك على أجندة الحركة».

- ٢٤ مايو ٢٠١٠ نشــرت صحيفة الشــرق الأوســط الصادرة فى لندن تقريرا عن تجدد الخلافات داخل حركة كفاية بســبب مشــاركة أحــد أعضائها الكبار وهو المنسق العام المساعد الأســبق للحركة جورج إسحاق فى مؤتمر بعنوان «مستقبل الديمقراطيــة فى مصــر»، نظمه تحالف المصريين الأمريكيــين، وهو ما رفضته الحركة فى حين طالب بعض ناشطيها بإقالة إسحاق الذى أعلن تجميد عضويته،

مشــيرا إلى أن مشــاركته فى المؤتمر المذكور كانت بصفته عضــوا فى الجمعية الوطنية للتغيير التى يترأســها د. البرادعى، وأنه لن ينسحب من الحركة وسيظل مشاركا فى أنشطتها فى الشارع.

- فى مطلع العام الجارى ٢٠١١ نشــأت خلافات بين كبار أعضاء حركة كفاية على خلفية انتخاب مجدى أحمد حســين الأمين العام لحزب «العمل» المجمد منســقا عامــا للحركــة، بينما كان أحمد بهاء شــعبان أحد مؤسســى الحركة يتطلع إلى الحصول على المنصب وفقا لما نشر آنذاك.

- منتصف اغســطس ٢٠١١ انسحب أعضاء حركة ٦ إبريل الإسكندرية من الحركة بسبب الفردية فى اتخاذ القرار وعدم انتخاب قيادة جديدة بدلا من منسقها العام أحمد ماهر.

- فى ٢٣ مايو ٢٠١١، جرى تبادل الاتهامات بين عدد من قيادات حركة كفاية، حيث وجه نشطاء بارزون ينتمون إلى حركة «كفاية»، واليسار، والناصريين انتقادا حادا للأعضاء الذين شــاركوا فى مؤتمر حول «مستقبل الديموقراطية فى مصر» فى الولايات المتحدة، معتبرين إياهم ســاعين للوصول إلى الحكم على ظهر الدبابات الأمريكيــة على طريقة أحمــد الجلبى المعارض العراقى الــذى أتى به الاحتلال الأمريكى إلى العراق بعد الإطاحة بالرئيس العراقى صدام حسين.

- دأب عــدد من أعضــاء الجمعية الوطنية للتغيير على توجيــه الانتقادات الحادة للدكتــور محمد البرادعى نظرا لســفره الكثير للخــارج والاهتمام بالأضواء عن العمل بين المواطنين وعدم الاستماع إلى النصائح التى قُدمت له، والتمسك بآرائه الذاتية، وهناك من قال وكتب ونشر فى الصحف أن د. محمد البرادعى لا يصلح لحكم مصر بعد ثورتها. وبعضهم أعلن خروجه من الجمعية.

- فــى يوليه الماضى ثار نقاش حاد حول مصير حركة ٦ ابريل. وكان جناح بالحركة تقدم بمذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء طالب فيها بتقنين دور الحركات السياســية والاجتماعية والائتلافات السياســية بــأن تتحول إلى «منظمات سياســية» تكون ذات شخصية اعتبارية قانونية، يحق لها جمع تبرعات من مصريين للصرف على حملاتها المختلفة، وأن تنشــأ عن طريق الإخطار طبقا للأهداف التى نشــأت من أجلها، فى حين اعتــرض فريق آخر على هذا المنحى، مفضلا بقاء الحركة كحركة احتجاج شــعبى تراقــب تطور الأوضاع ومدى تنفيذ أهداف الثورة وألا تتلقى الأموال من الخارج، وأن يتم إقرار تداول الســلطة داخل الحركة بشكل شفاف، وأن يتم إنهاء احتكار أحمد ماهر لمنصب منسق عام الحركة منذ تأسيسها وحتى الآن.

- أغســطس ٢٠١١ ظهر خلاف حاد بين أعضاء ٦ إبريــل حول جدوى التعاون مع منظمات دولية فى مجال التدريب على أســاليب اللاعنف، والامتناع عن التعاون مــع المنظمات الدولية المتخصصة فى هذا المجــال، فضلا عن إغلاق الباب أمام الحصول على تمويل من الخارج والاكتفاء بالتمويل الذاتى.

الانشقاقات والخلافات

الأمثلة السابق ذكرها تكشف عن أن هناك أربع قضايا أساسية كانت وما زالت تثير الانشقاقات والخلافات، وهى أولاً الديموقراطية الداخلية وكيفية اختيار القيادات العليا.

وثانيا قضية الحصول على تمويل خارجى لاســيما مــن منظمات وجمعيات دولية وأيضــا التمويل من دول بعينها ومنظمات بعينهــا ذات أجندة خاصة بتغيير النظم العربية والإسلامية.

وثالثا قضية مصير الحركة نفسها وكيف تتفاعل مع التطورات الجارية فى مصر بعد الثورة.

ورابعا قضية التدريب وتبادل المعارف بشأن عملية التغيير اللا عنيف مع الخارج، لاسيما المنظمات الأمريكية ذات الصلة والمثيرة للحساسيات الوطنية.

إن بروز وسطوة هذه القضايا كمصدر للخلاف والانشقاق يمكن تفسيرها فى ضوء طبيعة الحركات الاحتجاجية ذاتها، والتى تُعد فى الغالب الأعم تعبيرا عن توافق عام فى لحظة تاريخية بعينها، فهى أقرب إلى ائتلاف بين أفراد سمتهم الأساسية أنهم مختلفون على أمور أخرى عديدة يصعب الاتفاق حولها، ولكنهم تحت مظلة الحركة يتفقون على قاسم مشترك أو هدف كبير يجمع بينهم، ويعطونه الأولوية، ثم تتغير الحسابات والأولويات بعد تحقيقه جزئيا أو كليا. فى هذا السياق يقول د. عمرو الشوبكى فى دراسة له قدمت إلى معهد كارنيجى فرع بيروت، «من الواضح أن القوى الاحتجاجية التى شهدها المجتمع المصرى منذ ٢٠٠٤ مثل حركة «كفاية» و٦ أبريل/ نيسان وتيارات المُدوِّنين والنشطاء الشباب إلى جانب ماعرف بتيار الاستقلال بين القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات، قد اعتمدت على الصوت العالى والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، لكنها لم تبن تيارا مؤثرا بين النخبة والجماهير. والمؤكد أن «الصوت الاحتجاجي» مطلوب لفترة لكن ليس دائما».

يرتبط بما سبق أمر جوهرى هو غياب الطابع المؤسسى المُحكم للحركات الاحتجاجية، فكما يعطيها ميزة التحرك السريع والتكلفة الأقل فى العمل وجذب الأنصار من مشارب شتى، ولكنه أيضا - أى غياب الطابع المؤسسى المحكم - يوفر

مساحات من اللا انضباط الداخلى، ومن هنا تأتى الحساسيات الفردية لاسيما بين من يتطلعون إلى واجهة القيادة ويحسبون أنفسهم الأحق فى توجيه نشاط الحركة وتحديد أولوياتها أو التعبير الإعلامى عنها عن آخرين يحصلون على المنصب بالفعل.

هذه الحركات الاحتجاجية هى وليدة ثقافة عامة موجودة فى المجتمع لم تعتد بعد تكلفة الممارسة الديموقراطية وقبول الخسارة بصدر رحب والاعتراف بحق الأغلبية دون مصادرة رأى الأقلية، صحيح أن هذه الحركات تنادى بالتخلص من هذه الثقافة وتضع لنفسها هدفا كبيرا وهو إشاعة الممارسة الديموقراطية فى المجتمع الأكبر، لكن بعضها فى الواقع لا يعترف بمتطلبات هذه الممارسة فيما بين أعضائها، ولذا نشهد بعض الانسحابات تحت دعاوى عدم إيمان القيادات بضرورات التغيير واحتكار البعض منهم لصنع القرار فى الحركة والممارسة الاستبدادية.

وثمة عامل آخر مهم، وهو يتعلق بغياب نظام معلومات شفاف بين أعضاء الحركة، حتى الذين يوظفون أدوات الاتصال الحديثة والمجموعات البريدية والتواصل الاجتماعى قد يفاجأون ببعض المعلومات المثيرة عن رموز وقيادات فى الحركة مثل علاقاتهم الخارجية أو تلقيهم أموالا دون علم باقى أعضاء الجماعة، مما يثير الانتقادات والاضطرابات والحساسيات.

ومن الواضح أيضا أن اتساع الهدف وغموضه يثير الانشقاقات لاسيما إذا ما تم إنجاز الهدف الرئيسى لحركة الاحتجاج جزئيا أو كليا، فالتغيير قد حدث فى مصر بعد ١١ فبراير، لكنه ما زال مثار خلاف حول ما الذى يجب أن تفعله الحركة الاحتجاجية لاحقا، هل تظل مصنفة حركة احتجاج تسعى إلى حشد الناس وتعبئتهم دوما فى الشارع، وهنا يطل السؤال المهم : الاحتجاج من أجل ماذا؟ أما

هؤلاء الذين يرون أن نجاح الحركة فى تحقيق هدفها الأكبر لابد أن يتبعه تغير فى الوظيفــة والأداء والتخلص من اللا مؤسســية والتحول إلى كيان قانونى فيواجهون صعوبات شتى، أبرزها أنهم غير قادرين على إقناع من بقى فى الحركة عضوا بهذا التحول من حركة لا مؤسسية إلى أخرى مؤسسية ذات بنية ووظيفة محددة وقيادة تخضــع للمســاءلة، وثانيا أن هذا التحــول يحتاج إلى بنية تشــريعية قد لا تتوافر فــى المدى الزمنى المنظــور، وثالثا قضية التمويل، فــإذا كانت الحركة الاحتجاجية التطوعية تســتطيع أن تمــارس دورها بأقل التكاليف الممكنــة ومن خلال تبرعات محدودة لأعضائها أو تمويل من جهة أجنبية معروفة أو من وراء ستار، فإن التحول إلى مؤسســة يتطلب آليات تمويل مختلفة من حيث الحجم ومن حيث الاستمرارية ومــن حيث ضوابط الإنفاق ومن حيث المســاءلة حين الخطأ. ومع افتراض التحول إلى مؤسسة نكون أمام شكل آخر من الممارسة السياسية ليست بالضرورة ممارسة احتجاجيــة، ذلك أن المؤسســات تعمل فى ظل ضوابط وتوازنــات قانونية وعملية أكثــر كثيرا مما تعتاده الحركات الاحتجاجية الاجتماعية المتحررة نســبيا من هذه الضوابط القانونية، وإن تحولت إلى مؤسســة، وحتى مع افتراض الاحتفاظ بالاسم أو بالشعار، فإنها تفقد أصلها الأم.

خلاصة القول أننا أمام مجموعة من البشر وليست من الملائكة، بشر من لحم ودم، ونزوع نحو التغيير من أجل حرية ومشــاركة ولكنه مصحوب أحيانا كثيرة بالاحتكار والهيمنة والتســلط، وهنــا تكمن المفارقة الكبرى، بين مبــادئ معلنة جميلة المظهر والجوهر، وبين سلوك يعكس استبدادا وهيمنة ممقوتة.

الفصل الثالث

الجيش فى مواجهة النار

١ - فتنة إمبابة.. دماء على جسد الثورة المصرية

(سويس إنفو ٢٠١١/٥/١٢)

«حـــرب أهليـــة فى إمبابة ومصر فى خطـــر» و«الإعدام لمثيـــرى الفتنة» و«التطرف يحرق الثورة».. «فِتنة عبير تهـــز مصر»، «مؤامرة وراء أحداث إمبابة».. هذه عيِّنة من «مانشـــيتات» الصحف المصرية التى صـــدرت عقب أحداث إمبابة، تعكِس قلقا شـــديدا ممّا جرى من مواجهات بالرّصاص والأيدى، بين مسلمين وأقباط فى أحد أكثر الأحياء الشـــعبية ازدحاما وفى وســـط القاهرة وحرق لكنيســـتيْن ومقتل ١٢ شخصا وإصابة ما يزيد على ٢٣٠ آخرين.

والعنوان الأبرز هنا، هو منطقة إمبابة، أحد الأحياء الفقيرة فى إقليم القاهرة الكبرى وأكثرها ســـكانا (١,٦ مليون نســـمة) وأكبرها تجمّعا، من حيـــث التيارات الدِّينية السلفية، وأشهرها من حيث الازدحام الشديد والاحتكاك الإنسانى الضار. وبجانب إمبابة، عنوان آخر هو: السيدة عبير، المسيحية سابقا والمسلمة لاحقا، والتى تسبب زوجها فى إثارة المشـــاعر وتســـببت حماتها فى إطلاق النار على الناس والشـــرطة معا . هذه المواجهات ذات الطابع الشعبى، هى الأكبر من نوعها فى السنوات العشر الماضية، عبَّر عنها الشـــيخ على جمعة، مُفتى الجمهورية، بأنها تقترب من الحرب الأهلية أو هى بروفة لحرب أهلية ضَروس، ووصفها ناشـــطون سياسيون، بأنها من تدبير فلول النظام السابق، واعتبرها رجال دِين مسيحيون، نذير شُؤم جعل ثورة ٢٥ يناير مُلوّثة بالدِّماء والسواد، بعد أن كانت ناصِعة البياض.

القصة التقليدية

جـــاءت المواجهات وما تلاها من اعتصام للأقبـــاط أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون، تعبيـــرا عـــن الغضب وتأكيـــد مطلّب الحماية ومُحاســـبة المتســـبّبين، على خلفية

قصّة باتت مُنتشرة وسببا تقليديا للاحتِقان الطائفى، وهى تحول فتاة أو سيدة مسيحية إلى الإسلام، بإرادتها غالبا، وزواجها من شاب مسلم. وما إن تكتشف الأسْرة المسيحية مكان ابنتها التى أسلمت، حتى تذهب للإمساك بها وإعادتها إلى المسيحية، ثم يقوم الزّوج المسلم بالبحث عنها وتأليب جموع من المسلمين لمساعدته لاستعادة زوجته. وهكذا، يبدأ كل طرف فى الحشد والتعبئة وجمع الأنصار، وتحدث المواجهات المُعتادة حوّل الكنائس غالبا أو المساكن التى يُعتقد أن «الأسيرة المسلمة» تعيش فيها.

وقد تختلف القصة قليلا فى بعض تفاصيلها، ولكن يظل المبدأ واحدا، أى قضية تتعلّق بحرية العقيدة ومشاعر عاطفية وزواج حقيقى أو عُرفى. وقد شهدنا نماذج مختلفة، كما حدث مع السيدة كاميليا زوجة الكاهن، التى يعتقِد كثيرون أنها أسلَمت وأنها مُحتجَزة فى أحد الأدْيِرة على عكس رغبتها. وكما حدث من قبّل مع السيدة وفاء قسطنطين قبل ثمانية أعوام، وهى زوجة قِسّ كبير، قيل أنها أسلمت، وبعدها احتّشد الأقباط فى الكاتدرائية بالعباسية وسط القاهرة لعدة أيام وأطلقوا الشعارات الحادّة ضد النظام وكبار المسئولين، ولكن الأمْن سلَّمها للكنيسة ولا يَعرِف أحد عنها شيئا منذ ذلك الوقت.

الدّين للتعبئة وتشويه الآخر

وهكذا، جزء من عمليات الحشد المُتبادَل، تقوم على توظيف الدِّين وتصوير الأمْر باعتباره معركة تستحِق الاستشهاد أو تحقيق النصر، يستوى فى ذلك المسيحيون الذين يتجمّعون حول الكنيسة ويرفعون الشعارات التى تؤكد استعدادهم للموت من أجل الصليب، وكذلك المسلمون الذين يحتشِدون انطلاقا من مسجد وبعد صلاة جامعة، ليحرِّروا الأسيرات المسلمات أو المسلمات الجُدد، مما جعل دُور العبادة دائما فى مرمى النار، نار الغضب والجهّل وقلة الوعى والتطرّف بكل أشكاله.

وحين كان النظام السابق قائما ومستخدِما يدَه الأمنية الغليظة، كان التفسير الأكثر شيُوعا وتبسيطا أيضا، يُشير إلى أصابع جهاز مباحث أمن الدولة - الذى تم حلّه بعد الثورة - باعتباره الجِهة المستفيدة من إثارة مثل هذه القضايا، لإلهاء الشعب المصرى عن مطالبه الحقيقية بالإصلاح ومواجهة الفساد وتحقيق العدالة.

ورغم أن الدلائل تؤكّد أن قضايا الفِتنة الطائفية فى مصر كان يتِم التلاعب بها من مباحث أمْن الدولة ومؤسسات دِينية على الطّرفيْن وأقباط يعيشون فى الخارج، كل لمراميه الخاصة، فإن المسألة تطوّرت فى نفوس الناس، إلى الحد الذى أصبحت فيه قابلة للاشتعال عند أدنى احتكاك، حتى ولو كان بسبب خلاف على بِضعة قروش من ثمن دجاجة.

الأسباب الخمسة

فقد تراكمت المشاعِر وانزوى كل فريق فى ركن قصى، ولم تنفع وسائل الحوار التقليدية بين رموز هنا ورموز هناك فى وأد المشاعر المتأجّجة. ومما أسهم فى حدة الأمر، خمسة أسباب مُتداخلة:

أولها، قنوات الإعلام المثير، الذى لم يَملّ أبدا فى العبث بالوحدة الوطنية وتشويه الآخر واستفزازه وشتمه بأقذع الألفاظ والتعبيرات.

وثانيها، التصريحات غير المحسوبة لرموز دِينية من الجانبيْن، عمدت إلى شيطنة الآخر وتصويره كشَرٍّ مُطلَق، وبحيث لم يعُد هناك مساحة مشترك دينى واحدة قابلة للبناء عليها.

وثالثا، غِياب الشفافية من الكنيسة فى قضايا المسيحيات اللاتى أسلمن وتمّ إخفاؤهن أو خطفهن أو إبعادهن عن الأنظار، فى دير هنا أو كنيسة هناك، مما جعل البعض يرى الكنيسة كأنها دولة أكبر من الدولة.

ورابعا، التعبئة ضدّ مصر وحملات الكذب والتشـويه ضد الإسلام والمسلمين، التى تقـوم بها بعض منظمات أقباط المهجَر فى الخارج، مما يشـعل المشـاعر ويجعلها مستعدّة للانفجار عند أول لحظة مناسبة.

وخامسـا، ما يقال عن أسلوب تنشـئة جديد/قديم للقُسـس الجدد والشباب فى مدارس الأحد التابعة للكنيسة الأرثوذكسية، فى جزء منه تأكيد أن مصر فى الأصل مسـيحية، وأن مسـلميها مجرد ضيوف وسـيأتى يوم تنتهى فيه هذه الاستضافة القسرية.

ظنون من الثورة

كان الظن بأن الثورة وما شهدته من حالة تلاحُم وطنى بين كل فئات الشعب، وحتى رحيل رمز النظام الأعلى الرئيس المتنحى مبارك، وعدم الاعتداء على أى كنيسة فى طول مصر وعرضها، رغم الغياب التام للشـرطة وقوى الأمن المختلفة.. كان الظن أن مصر قد أعادت اكتشـاف نفسـها على خلفية الوِحدة الوطنية وأنها رجعت إلى وعْيِها المفقود، القائم على الوحدة بين أبناء الوطن الواحد، وأن الأصل فى الأشياء هو المواطنة والحرية.

بيْـد أن ما حدث فى إمبابة، يطرح الأمر على نحـو مختلف. ومن هنا، يأتى القلق والانزعاج من أن الثورة لم تحقّـق أهدافها بعدُ، بل ربما مُعرّضة لانتكاسة كبيرة.

والشـائع الآن، هو تحميل التطرّف الدينى مسـئولية ما حدث، وتتكاثر تفسـيرات حول دَوْر السلفيين، وهُم الذين ظهروا بكثرة على الساحة بعد الثورة، فقد كانوا من قبل بعيدين عن العمل السياسـى تماما، مما أثار المخاوِف من أن تكون الثورة بداية التحوّل نحو دولة دينية، وليسـت دولة مدنية تقوم على الحرية المسـئولة والمواطنة المبدئية.

وإلى جانب السلفيين، هناك التعبير الشائع حول دوْر فُلول النظام السابق والمهزومين من الحزب الوطنى الحاكم، الذى تمّ حله بحُكم قضائى، فى إشعال الفتنة الطائفية ومستغلِّين حالة التراخى الأمنى الشديدة وتكاسُل متعمّد من بعض كبار الضباط أحيانا وتخوّف مفهوم من آخرين، إذا ما استخدموا القوة لردْع الخارجين عن القانون، فقد يتعرّضون لأحكام جِنائية، نتيجة حالة التعبِئة والشّحن الإعلامى الثورى ضد الشرطة والمنتسبين إليها بوجه عام، سواء قبل الثورة أو بعدها.

وفى واقعة حرق الكنيستيْن فى إمبابة، وُجِّهت الاتهامات أولا ضدّ السفليين، الذين أنكَروا ذلك تماما وسردوا روايتهم ومعها دلائل تنفى كونهم البادئين وأن رجالا من الأقباط بالقُرب من الكنيسة هُم الذين بادَروا بإطلاق النار. وأنهم حين رأوا احتراق الكنيستين كانوا من المصلحين وأسهموا فى إخماد النار وإنقاذ الأقباط فيها. وتطوّر الأمْر ليركِّز على دوْر الثورة المضادّة ورجال الحزب الوطنى المنحَلّ، وتوسّعت القضية لتُصبح أمْن الثورة وأمْن الوطن ككل.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومعه حكومة عصام شرف قد اجتمعت معا وقرّرت الضرب بيَد من حديد على مثيرى الفتنة وعلى كل من أسهَم فى تخريب دور العبادة، وعلى استعادة الأمن للجميع وعلى حماية كل مصرى، أيا كان دينه ومذهبه. وبينما كان وزير العدل يعلن بيان الحكومة وإجراءاتها الصارمة المرتقبة، كانت الأخبار تأتى من مواقع مختلفة حول هروب منظّم لمساجين ومسجلين خطر من أماكن الاحتجاز ومن أقسام شرطة مختلفة فى أكثر من محافظة، بدعم من أقربائهم، ومن مجرمين طُلقاء. مما أبرز أن مصر الثورة تمُر بمحنة حقيقية وتُواجه اختبارا صعبا.

٢- إدعاءات بالثورية والتفاف على الديمقراطية

(سويس إنفو ٢٠١١/٦/٧)

دخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مصر على خط الحوارات السياسية مع قوى الشباب، بعد أن دعا إلى حِوار يحضره ممثلو الائتلافات الثورية. ولم يعد الأمر مقصورا على حوارات ترعاها الحكومة، كالحوار الوطنى أو الوفاق الوطنى لوضع مسودّة دستور أو ينظمها بعض ناشطين سياسيين تحت عناوين برّاقة وخادعة فى الآن نفسه، تدفعهم رغبة دفينة فى تحديد أجندة للمستقبل وفرضها على كل البلاد والعِباد، رغم أن المشاركين فيها لم يخترهم الناس ولا يعبرون إلا عن أنفسهم وحسب.

وفى كل الحوارات، هناك مَن يختار هذا عمدا ويقصى ذاك عمدا. وفى كل الحوارات، يحدث صخب شديد، وهناك من يعارض الحوار أصلا ويتعالى عليه، لكن غالبا ما تصدر بيانات وتوصِيات بلا قوة إلزامية. وفى كل الحوارات، يظل عموم الناس والأغلبية الساحقة من المصريين بعيدين عن الحَدث، وكل ما عليهم، هو الفُرجة والشعور بالغُربة. وأحيانا، اليقين بأن هناك مَن يسرِق أحلامهم ويدَّعى الحديث باسم الثورة وباسمهم دون تفويض.

لكن المؤكَّد، أن هذه الحوارات ليست إلا آلية حوار تعويضية وقتية، نظرا لعدم وجود برلمان مُنتخب، ولهذا، فَلَها وقتها وعلى نتائجها قيود لا حصْر لها ولا يعتد بها الناس، رغم أن الإعلام يتعامل معها بأعلى قدْر من الصَّخب والإثارة والتهليل أحيانا.

بدايات حركة حزبية

إلـى جانب الحوارات، كـ «الحوار الوطنى» و«الوفـاق القومى» و«مصر أولا» وحوار المجلس العسـكرى الأخير، هناك حركة حِزبية ملموسـة إعلاميا، ولكنها لم تصِل بعـدُ إلى أن تكون حركـة حِزبية فعلية لها جُذور فى الواقـع. ففى كل يوم تقريبا، هنـاك أكثر من خبر حوْل اجتماعات ونَدوات ومؤتمرات لمجموعات من السَّـلفيين أو المنشـقِّين عن الإخـوان المسـلمين أو الجماعات الإسـلامية، التى تحولت عن العنف إلى السياسـة وتسـعى إلى تجربة حظِّها فى العمل السِّلمى العام، مستغِلَّة المناخ الجديد الذى أتت به الثورة، وهناك أيضا رجال أعمال وناشـطون سياسيون ومثقَّفون يحسـبون أنفسهم من القِوى اللِّيبرالية الحديثة، كلّهم يتحدّثون عن البدْء فى تشـكيل حزب، اسـتعدادا للانتخابات المُقبلة. فهناك حزب النور وحزب العدْل وحـزب الفضيلة وحـزب الأحرار المصريين وحزب الحريـة والعدالة وحزب مصر التحرير وحزب العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وأسماء عديدة يصعُب حصرها أو متابعة تحركاتها.

تعدُّدية أم انقِسام؟

ومـا بين تحركى الحوارات وتشـكيل أحزاب، تظهر كل يوم جماعة تصِف نفسـها بالائتـلاف الثورى، كأحد فروع الجماعات الشـبابية التى أسـهمت بقدْر أو بآخر فى ثورة ٢٥ يناير الشـعبية، حتى بات هناك ١٩٢ ائتلافا شـبابيا، القليل جدا منها يُعلن عن بعـض أعضائه وله متحدِّثون معروفون يتولَّون الحديث باسـم الائتلاف إعلاميا، أما الغالبية العظمى مـن هذه الائتلافات، فغير معروف أى من أعضائها ولا يوجد من يتحدَّث باسمها، وربما فى أحسن الأحوال، توجد صفحة باسمها على موقع الفيس بوك تكرر بعض الشـعارات وتدعو أحيانا إلى المشاركة فى المظاهرات الأسبوعية المختلفة.

هــذه الصورة الكلية التى تعيش فيها مصــر الآن، تزخر بدلالات مهمَّة، نذكر منها أبْرز ثلاث. أولاها، أن هناك انقســاما كبيرا بين القوى الشــبابية والمدنية، البعض يراه صحيا، لأنه يعبِّر عن تعدُّدِية موجودة فى المجتمع المصرى، وهى تعددية قديمة كانت تحت الســيطرة الأمنية للنظام الســابق، ولمَّا جاء مناخ الحرية وغياب سطوة الدولة ومؤسســاتها الأمنية، أصبح التعبير عن التعددية مُباحا وبلا قيود، وبالتالى، فهو أمر محمود ويُحسَب للثورة. البعض الآخر، ينظر للأمر بوصفه انقساما وليس تعدُّدية، خاصة أن نِسـبة كبيرة، ســواء من ائتلافات الثورة أو الأحزاب الناشــئة، تتحــدّث عن الأفكار ذاتها وتطرح التصوُّرات ذاتها عن الحرية والعدالة الاجتماعية وبناء الديمقراطية ومواجهة الفســاد وتطوير الاقتصاد وتجْسيد المواطنة واستعادة مَكانة مصر وريادتها التاريخية وإنهاء ميراث النظام الســابق ووَأْد الفِتنة الوطنية، وبالتالــى، فإن هذا التعدُّد شِــبه التنظيمى الكبير عن الأفكار ذاتها، من شــأنه أن يُضعِف أنصار هذا التيار ويقلل فرصه فى الحصول على نِسبة معقولة من الأصوات فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، ومن ثم يتيح للتيارات غيْر المدنية والمُنادية بدولة ذات مرجِعية دينية، أن تكسب أرضية أكبر من حجمها الطبيعى فى المجتمع.

الناقــدون لأداء الائتلافات الثورية الشــبابية، يرون الأمر محُبِطا بعض الشــيء. ويذهبــون إلى أنه بدلا من أن يُضيِّع أعضاء هذه الائتلافات وقتهم الثمين فى بناء مجموعات صغيرة، لا حظوظ لها فى البرلمان المُقبل، كان الأَوْلى بهم أن يلتفوا حول بعضهم البعض لبناء ائتلاف موحَّد قوى ومنتشــر فى ربوع البلاد، يمكنه أن يشكِّل رقما أساســيا فى معادلات السياسة التى تتشكَّل الآن، وينتظر أن تعبِّر عن نفسها فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

آفة الانقسام فى كل مكان

آفة الانقســام الذاتى ليســت مقصورة على قوى الشــباب الثورى. فهناك ملامِح

انقســـام داخل أحزاب قديمة وداخل حركات، ظَنّ البعض أنها أكثر تلاحما من أى قوة أخرى. نشـــير هنا إلى خروج عدد كبير من حزب التجمع اليســـارى وتشكيلهم حزبا جديدا، يحمل أفكارا وبرنامجا سياسيا اشتراكيا.

ونشـــير أيضا إلى الحوار الدائر حول خلافات فى الرؤية، بين جيل شباب الإخوان والقـــادة الكبار فى الجماعة. وهو الخلاف الذى تَكَـــرَّر كثيرا وظهَر أكثر ما يكون فى مســـألة مشاركة شـــباب الإخوان فى جمعة الغضب الثانية، التى جرت يوم ٢٧ مايو الماضى، رغم أن مكتب الإرشاد رفض المشاركة فى هذه الجمعة، معتبِرا إياها جمعـــة تخريب وضِـد مصلحة الوطـــن وحذَّر أعضاء الجماعة من المشـــاركة، وهو التحذير الذى لم يجد استجابة من قطاعات شبابية عديدة. كما أن هناك منشقّين عن الجماعة أعلنوا عن تشكيل حزب يحمل أفكار الإخوان، ولكن بعيدا عن سَطوة الجماعة نفسها.

الإلتفاف على الديمقراطية

الدلالة الثانية، تتعلق بالحديث عن الأقلية والأغلبية ومَن له حق الحديث باسم مصر الثورة. والأمر فى جذوره، يتعلق بنتيجة الاستفتاء الذى جرى يوم ١٩ مارس الماضى على التعديلات الدســـتورية وخطّة المجلس العســـكرى فى إدارة المرحلة الانتقالية والتى تتضمن إجراء الانتخابات البرلمانية، ثم تشكيل جمعية تأسيسية تصوغ دستورا جديدا يليها انتخاب رئيس جمهورية. ومعروف أن ٧٧٪ أيَّدوا التعديلات، وقِوامهم ١٤ مليون مصرى مقابل ٢٣٪ رفضوا التعديلات وقِوامهم ٣,٨ مليون مصرى.

كان ظن الغالبية التى أتت من مختلف التوجُّهات السياســـية والفكرية والتى أيَّدت التعديـــلات، أن الأمـــور قد حُسِـــمت وأن على الجميع احترام نتائج أول اســـتفتاء

ديمقراطى شارك فيه هذا العدد الكبير من المصريين ولم يشهد، تزويرا ولا تلاعُبا من أى نوع.

وكان ظـــن الغالبية أيضا، أن الأقلية عليهـــا أن تحترم إرادة الأغلبية وأن تتكيف مع نتائج الاســـتفتاء. بيد أن ما حدث هو العكس. فهنـــاك أنواع من الهجوم الإعلامى المتتالى والمنسَّـــق ضدّ إرادة الأغلبية وتصويرها على أنها كانت مجرَّد تابع للإخوان المســـلمين والسَّـــلفيين وأنهم وَقود لدولة دينية، ســـتفتح أبواب الجحيم على مصر المســـتقبل، وأن الأفضـــل هو الالتفاف على نتائج الاســـتفتاء من خـــلال مَدِّ الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات البرلمانية وتشـــكيل مجلس رئاســـى من مدنيين يدير البـــلاد، وأن يعود الجيـــش إلى ثكناته وأن يتم وضع دســـتور مدنى حديث من قِبل مجموعة يتم اختيارها، دون الرجوع إلى الشـــعب. وفـــى كل الأحوال، ينادى هؤلاء بوضع دستور «قبل أى انتخابات مقبلة».

تسفيه الأغلبية

يلاحظ المرء هنا رفضا لهذه الأفكار من قِبل الإخوان المســـلمين ومعهم قوى سلفية حديثة العهْد بالعمل السياسى، ولكن الأهَم من رفض الإخوان والسلفيين، أن الذين قالوا نعم للتعديلات الدستورية ومتمسّكون بها، أكبر بكثير من الإخوان والسلفيين. فلـــو كان ١٤ مليون مصرى أيَّدوا التعديلات من الإخوان والســـلفيين، لكانت مصر مختلفة عن تلك التى نراها. غير أن الأقلية الرافضة، تعمد إلى اســـتخدام فزّاعة الإخوان والدولة الدّينية، للالتِفاف على نتائج الديمقراطية.

ويذهب البعض من الكتاب المحســـوبين على الليبراليين واليساريين إلى حدِّ تسفِيه الأغلبية الســـاحقة من المصريين، باعتبارها لا تعرف مصلحتها، فى حين أنهم هُـم الأكثـــر دِراية بتلـــك المصلحة. وكأن الأقليـــة التى تدَّعى الثوريـــة، تعيد إنتاج نفس

مفردات الخطاب السياسى للحزب الوطنى المنحل وتمارس نفس الترويع الإعلامى والسياســى والمعنوى من إحدى القوى السياسية، باعتبارها الخطر الأكبر على كل مصرى.

ويزداد الأمر ســوءا، مــع زيادة جُرعة الدعوات الإقصائيــة والحرمان من الحقوق السياســية لمــن كانوا أعضــاء عاديين فــى الحــزب الوطنــى، وكأن مهمَّة هؤلاء الثوريين الجُدد هى مجرد إشــاعة روح الانتقام وتسّــفيه النــاس والانقلاب على الديمقراطية.

ومثل هذا الاستِعلاء الذى يمارسه البعض، باسم الحداثة والدولة المدنية وشرعية الثورة، يطرح أســئلة لا حصر لها حول مستقبل الديمقراطية فى مصر. والأهم أنه يؤدى إلى رد فعل عكســى لدى قطاعات عريضة من المصريين العاديين ضد الثورة والثوار.

التشكيك فى الجيش

الدلالــة الثالثة، ذات صلة بقرار المجلس العســكرى بالدخول فــى حوار مع القوى الشــبابية، الذى جاء على خلفيــة انتقادات لِما يُوصف بإدارة المجلس العســكرى للمرحلــة الانتقالية وطريقته فى إصدار القرارات والقوانين، والتى لا يســبقها أى حوار وطنى. وإذا كان الانتقاد مسموحا به من حيث المبدأ، فقد تجاوز البعض حدود الانتقــاد وأصبحت مهمَّته بناء جدار من عــدم الثقة بين الناس وبين الجيش ككل، وتجاهل الدَّوْر الوطنى الذى قام به الجيش فى حماية الثورة وإثارة الشكوك فى كل خطوة يُقدم عليها المجلس العسكرى.

ورغم أن محاكمات رموز النظام الســابق هى بعُهدة القضاء والنائب العام ولا شأن للمجلس العســكرى بتطوُّراتها، فإن البعض فى مصــر يُصرّ على أن الجيش له يد

فـى بطء المحاكمات، إن لم يكـن متواطئا فى عدم بدء المحاكمات أصـلا، وتطرّف البعض للمنـاداة بانتخاب قيادات الجيش فى كل المسـتويات، وكأن الجيش مجرّد جمعية أهلية بلا ضوابط وتخضع للأهواء الصّبّيانية.

٣- تصعيد ضد المجلس العسكرى ونُذر الفوضى

(سويس إنفو ٢٠١١/٧/٢٥)

جمعت مواجهات ميدان العباسية يوم ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بين عدد من المعتصمين بميدان التحرير، الذين أرادوا الوصول إلى مقَر وزارة الدفاع المصرية لمحاصرتها والضغط على المجلس العسكرى من أجل التخلّى عن الحُكم لمجلس مدنى يقومون هم دون غيرهم باختياره، وبين جموع من المواطنين العاديين الذين منعوا الاشتباك بين قوات الشرطة العسكرية وجماعة المتظاهرين.

هذه المواجهات تمثل جرس إنذار للمصريين جميعا وتكشف حجْم الاحتقان الذى يتمّ الترويج له إعلاميا بين من يُوصفون بالثوار والمجلس العسكرى، وبين المجلس العسكرى والقِوى السياسية الأخرى.

القلق المركّب والمشروع

مشاهد المواجهات التى أتت على ممتلكات العديد من المواطنين وخلّفت العديد من المصابين، باتت مصدر قلق كبير. البعض يتخوّف من أن تكون هذه المواجهات بدايةً لمُسلسل عُنف متتال بين الجيش وقِوى الاحتجاج المختلفة، ومن ثَمَّ إعادة إنتاج النموذج السورى بكل فظائعه. والبعض، يُراهن على العُقلاء من كل الاتّجاهات، لاحتواء هذه البدايات والحِفاظ على نموذج الثورة المصرية السِّلمية، التى جذبت العالم لقيمة وجدوى التحرّكات الشعبية فى مواجهة أعتى النُّظم الاستبدادية.

وأيا كان الرِّهان، فقد جسَّدت مواجهات ميدان العباسية وما تلاها من اتِّهامات أحد أعضاء المجلس العسكرى الصريحة لحركة ٦ أبريل، صاحبة الدعوة إلى اعتصام

التحرير المفتوح، بأنها المُحرِّض الأكبر ضدّ القوات المسلحة، وأن بعض عناصِرها تدربوا فى صربيا لقيادة الاضرابات والحشود الجماهيرية، جسدت القلق على مستقبل العملية السياسية والتحول نحو ديمقراطية تستنِد إلى اختيارات الناس بحرية ونزاهة.

كما جسدت أيضا قلقا مركبا على الثورة ومطالبها بالعدالة الاجتماعية والحرية، وعلى العلاقة بين الشعب والقوات المسلحة وعلى ما يجرى فى ميدان التحرير، من اعتصامات وإغلاق للطرق والمنشآت العامة وعلى ما سيحدث فى الجمعة المقبلة، إن قام الإسلاميون بمظاهرة مليونية فى الميدان نفسه، من أجل الشريعة والاستقرار وعلى مصير الوزراء الجُدد، الذين انضموا إلى حكومة عصام شرف الجديدة، وعلى الوضع الأمنى فى البلاد.

الهَم الأكبر.. بوصلة ترضى الأطراف

القلق فى المراحل الانتقالية، مشروع، بل ومطلوب بشدة، أما احتِواؤه، فمَرهون بوجود بوصلة سياسية ترضى جموع القوى الثورية وجموع الشعب فى آن، وهو الأمر الذى يبدو بَعِيد المنال فى اللحظة الراهنة، ومِن ثم، يسبب تلك المواجهات التى باتت تأخذ وتيرة متصاعدة بين جماعات وائتلافات تسمى نفسها بالثورية، وكثير منها مجهول الهُوية وغير معروف أعضاؤها ولا كيف تشكلت ومَن هم قياداتها ومِن أين يأتى تمويل أنشطتها؟ ومع ذلك، ترى نفسها الصوت الوحيد المعبّر عن الثورة، بل وعن جموع الشعب المصرى كله وتتعمّد التصعيد وفَرْض مطالب لا تنتهى وتدين من يخالفها فى الرأى وتنتقِد بشدة كل مَن يعمل على وضعها فى حجمها الحقيقى، كحركة احتجاج من بين مئات القِوى السياسية الحزبية أو غير الحزبية.

هذه الائتلافـات الثورية الجديدة، ومعها بعض ائتلافـات قديمة، تعتصِم بميدان التحريـر، تطالب بـأن تكون هى المَرجع الوحيد للثورة ويسـاعدها فى ذلك إعلام مكتـوب وفضائى يتابع كل خطواتها ويضفى عليها الكثير من الهيّبة والتقديس، بل ويعتبرها أحيانا صاحبة القرار نيابة عن المصريين جميعا، رغم أن هذه الائتلافات لا يزيد عددها على ٢٧ ائتلافا ولا يزيد عدد أعضائها على بضعة آلاف، وذلك من بين ١٩٢ ائتلافا تطرح نفسـها كقِوى ثورية ويُقدَّر عدد أعضائها بمائة ألف عُضو على الأكثر، وهو الإعلام نفسـه الذى يتجاهل أدوار قوى سياسـية كُبرى وأحزاب قديمة وجديدة، مثل حزب الوفد وحركة الإخوان والسـلفيين والجماعة الإسلامية والمصريـون الأحرار وغيرهم، وجميعهم ذوو حضور وشـعبية فى الشـارع المصرى ويتعاملون مع الثورة ومطالبها بأسـلوب مختلف، يرفض دعوات العِصْيان المدنى أو تخريب المرافق الحيوية أو الدخول فى مواجهة مفتعلة وغير ذات جدوى مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الائتلافات الثورية والزيادة السرطانية

مـا يلاحظه المرء هنا، أن عددَ من يتحدّث باسـم الثورة ويعمل على فرض مطالب بعينها، يزداد بطريقة سَرَطانية. فالائتلافات تنقسِم تبَعا لطموحات بعض قياداتها، بجانبها ائتلافات تظهَر على السـطح ولا يعرف المرء عنها شيئا، سوى أنها ظهرت فى الميدان وتصدر بيانات مُحمَّلة بالشروط والمطالب التى تتغيَّر من بيان إلى آخر وتتصاعـد بين لحظة وأخرى. وكثيرا ما تدخل بعض الائتلافات مع بعضها البعض لتُشكِّل ائتلافا جماعيا، ولكنها لا تصمُد كثيرا.

ومثل هذه الظاهرة من التَّشـرذُم وغِياب كامل للمعلومات حول تشكيلاتها ومصادر تمويلهـا وطريقـة عملها، باتت تُثير الكثير من التَّسـاؤلات بـين المصريين، الذين

بدوْرهم يــروْن أن حياتهم اليوميــة أصبحت فى مهبِّ الرِّيح ومُعرَّضة للخَســارة، ومعتبرين أن حركة الاعتصام فى وســط القاهرة ومُدن كبرى أخرى كالإســكندرية والســويس، وقطع الطُّرق وتسفيه مُعاناة الناس العاديين، هو أمْر ضدّ الثورة، حتى ولو جاء من ائتلافات تدَّعى الحديث باسم الثورة.

وشهِد شاهِد من أهْلها

وقد جــاءت التصريحات الرســمية أمام الكونغــرس بأن الســفارة الأمريكية فى القاهــرة قــد دفعت مبلغ ٤٥ مليون دولار مباشــرة لمنظمات مدنيــة مصرية أثناء الثورة، لتكشف عن دور أمريكى مباشر فيما جرى فى مصر، وما زال يجرى بالفعل، وعن وجود أجندات وخطط خارجية تريد إنهاك مصر الثورة، ولتثير الشكوك حول مصدر الدعاية المنهجية الســوداء ضدّ المجلس العســكرى التى تمارسها ائتلافات بعيْنها، تُروِّج بأن المجلس ما زال يمالئ الرئيس السابق ويضفى عليه حماية خاصة، تمنع محاكمته، وأن المطلوب هو تحويل ســلطات المجلس إلى مجلس ثورى مدنى لم ينتخِبه أحد.

انقســامات ميدان التحرير تُحيطها ظاهرة أكبر، وهى أن الأحزاب ذات الشــعبية النِّســبية، باتت تميل إلى الابتعــاد عن الائتلافات الثورية الشــبابية، التى تمارس التصعيد من أجل التصعيد وحسب، وبعض هذه الأحزاب أصدرت مواقف وبيانات تحدَّثــت عن رفْــض ديكتاتورية الأقلية التى تمارســها جماعــة بعيْنها فى ميدان التحرير، وطالبت بأن يســتعيد الميدان صفاته فى الوحدة الوطنية والتآلف بين كل القوى السياسية، كما كان الوضع أيام الثورة ذاتها.

السلفيون فى الميدان

ويلفت النظر هنا مواقف السلفيين والجماعة الإسلامية، الذين يرفضون ما يجرى فى الميدان ويُنادون بتنظيم مظاهرة حاشدة يوم الجمعة ٢٩ يوليو الجارى، من أجل الشريعة والاستقرار، وإن حدث الأمر وشارك مئات الألوف فى الميدان، فلا أحد يمكنه منع الاحتكاكات، لاسيما وأن نظرة السلفيين للمعتصمين فى الميدان هى نظرة سلبية. فى حين تطالب أحزاب أخرى بوقف كافة المظاهرات والاعتصامات ومنح المجلس العسكرى وحكومة عصام شرف المجددة، الفرصة لتطبيق ما وعدت به من محاسبة الفاسدين وسرعة المحاكمات لنخبة النظام السابق، ومنح أسر الشهداء حقوقهم المعلن عنها من قبل.

المؤشرات الخطيرة

ما جرى فى ميدان التحرير يوم الجمعة ٢٢ يوليو الجارى، وفى المكان ذاته قبل أسبوعين، ثم فى ميدان العباسية بالقرب من مقر وزارة الدفاع يوم السبت ٢٣ يوليو، بات يكشف عن مؤشرات خطيرة. أولها، وجود اتجاه بين المعتصمين فى ميدان التحرير منذ يوم الجمعة ٨ يوليو، يدعو إلى التصعيد بلا توقف ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحشد وراء فكرة أن الجيش سرق الثورة من أصحابها وعليه أن يسلمها للثوار، وتحديدا لهم أو من يحددونه هم وليس أى أحد آخر.

وثانيها، توظيف حقوق الشهداء المشروعة فى التشكيك فى أداء الحكومة والمجلس العسكرى والقضاء فى آن واحد، باعتبار أن المحاكمات التى تتعلق بالقيادات الشرطية المتهمة بقتل المتظاهرين أثناء الثورة، متعثرة وبطيئة. وفى السياق ذاته، يطرح البعض شعار تطهير القضاء بما يعنى ضمنا اتهام القُضاة بالفساد.

وثالثهـا، الدفع فـى اتجاه تعطيل وتخريـب مصالح حيوية، من قبيـل إغلاق قناة السـويس أمـام الملاحة الدولية، وتعطيل مترو الأنفاق الـذى ينقل ٣ ملايين راكب يوميـا بين مناطـق القاهرة الكُبرى، وإغلاق مصالـح حكومية حيوية، تحت عنوان تطبيق العِصيان المدنى بالقوة.

ورابعها، فرض شـروط ومطالِـب طويلة ومتغيِّرة بين لحظـة وأخرى، تضرب فى الصميم مطلب ومبـدأ دولة القانون ويتطلّب تنفيذها شـهورا عِدّة وموارد كبيرة، وتدفـع إلـى إلغاء مبدأ الفصل بين السـلطات وتدعو إلى المحاكمات الاسـتثنائية وتقْنين الانتقام لكل مَن عمِل فى ظل النظام السـابق فى أى منصب كان، بدلا من المحاسبة القانونية الطبيعية لِمَن يثبت تورّطهم فى فساد.

متى يُحاكَم مبارك؟

وبين المطالب المرفوعة، يظل مطلب سـرعة محاكمة الرئيس السابق ونقله إلى أحد السـجون والمطالبة بإعدامه فورا وأمام الناس جميعا، مطلبا ذا وضع خاص، يُؤدّى إلى إثارة مشـاعِر المواطنين فى اتجاهات مختلفة ومتعارضة. فهناك مَن يميل إلى محاسـبة الرجل، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أنه رئيس سـابق ورمز لمصر لحِقبة تاريخيـة طويلة، فضلا عن مراعاة حالته الصحية المُتدهْورة. وهناك مَن يميل إلى سـرعة المحاكمة العَلنية وإذلال الرجل على مرأى ومسـمَع من العالم كلّه وإصدار قرار بالإعدام فورا، حتى بدون محاكمة.

وفى ظل الجدل حول احتمالات موت الرئيس السابق قبل أن يُحاكم وقبل أن يصدر بشأنه حكم بالإدانة، يُثار التساؤل: هل يُقيم الجيش جنازة عسكرية لقائده السابق أم يكتفى بدفنه فى صمت؟ وهناك من يحبِّذ جنازة عسـكرية رسـمية، ما دام لم يصـدر حُكم قضائى بعدُ، وهناك مَن يرى أن إقامة الجنازة والمشـاركة فيها، بأى

صورة كانت، تُعد شبهة عظيمة بالتورّط والعمالة للنظام السابق، وهو ما لا يستقيم مع الثورة التى خلعت الرجل وأطاحت برجاله إلى السجون.

الفرْز والاستقطاب

هذه المؤشرات جميعا، ما بين الاستقطاب والفرْز، وما بين الشعور بالقلق والاحتماء بقدر من الأمل، تعمل على تغيير الخريطة الحزبية والسياسية بشكل مُثير، كما تجعل فِكرة إنشاء تكتُّل تاريخى يقود مصر إلى المستقبل، مسألة أكثر من ضرورية. غير أن الجهود المبذُولة حتى اللّحظة، وأبرزها «التّحالف من أجل مصر» بقيادة حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين، تبدو مُتعثّرة بعض الشىء أو قليلة الفعالية. مما يسهم فى ترك الشارع تحت سطوة جماعات سياسية برعت فى التصعيد لا لشىء، إلا لوقف العملية السياسية نفسها، لأنها تُدرك أن الانتخابات المقبلة قد تضع نهاية لنفوذها المعنوى والسياسى لصالح كلّ مَن استعدّ للانتخابات بجدية وحشد الناس وراءه، ولم يجعل كل همّه الاعتصام فى ميدان التحرير والتشكيك فى وطنية القوى السياسية الأخرى.

٤- بين «تصحيح المسار» ومخاوف من «تخريب البلاد»

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٩)

الدعوة إلى تصحيح المسار، تعنى أن ثمة خطأ يجب إصلاحه، والدعوة إلى تظاهرة مليونية تحت هذا المسمى يوم الجمعة ٩ سبتمبر، تعكس قناعة أصحاب الدعوة بأن الثورة المصرية قد خرجت عن سياقها الثورى الطبيعى. بل قناعة بأنه لابد من وقفة لإعادة الأمور إلى نصابها واستعادة روح ثورة يناير السلمية التوافقية التى اجتمع عليها الشعب المصرى وكانت نتيجتها إسقاط النظام والإطاحة بنخبة الرئيس السابق مبارك ووضعهم فى السجون.

الإجماع الغائب

غير أن الدعوة على هذا النحو، ليست محل إجماع من باقى القوى السياسية والحزبية، ومنهم قوى رئيسية فى الشارع المصرى أسهمت بكل قوة فى نجاح ثورة ٢٥ يناير، منها ١٢ حزبا وجماعة رئيسية كالإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية والأحزاب السلفية وحزب الوسط وحزب الوفد الليبرالى وائتلافات شبابية صغيرة متنوعة. وترى هذه الأطراف أن الوقت غير مناسب للعودة إلى الشارع وأن ثمة أولويات يجب التركيز عليها قبل الانخراط فى مظاهرة كبيرة غير توافقية، ومنهم من أعلن صراحة أن الامتناع عن المشاركة فى «جمعة تصحيح المسار»، هو تقدير للظروف الحرجة التى تمر بها البلاد، داخليا وخارجيا، وانحياز منها إلى رأى الأغلبية فى الشارع المصرى الذى أصابه الضجر والقلق من الدعاوى المتكررة للتظاهر فى وقت يمر فيه الاقتصاد بحالة تراجع تحتاج إلى العمل والإنتاج، وليس لتعطيل المصالح وإثارة الناس.

ومن ثم، يرى حزب كالوسـط أن مطالب هذه التظاهرة غير محددة وغير توافقية، وأن الأجدر هو التركيز على مطلبين وحسب، هما تعديل قانون الانتخابات وإلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وحتى هؤلاء الذين أعلنوا مشاركتهم فى مظاهرة تصحيح المسار، لا يتفقون على الهدف النهائى منها، ومراجعة مطالب كل فئة أو جماعة تكشف عن قائمة طويلة من المطالب التى يتطلب تحقيقها سنوات طويلة، وليس يوما وليلة كما يتم تصوير الأمور من قبل أصحاب الدعوة.

المشاركون غير متفقين

فعلى سبيل المثال، فإن «اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة»، التى تضم مجلس أمناء الثورة وجماعة الإخوان المسلمين و«الأكاديميون المستقلون» و«تحالف ثوار مصر» و«اتحاد شباب الجامعات»، حددت الأولويات الراهنة، دون ربط ذلك بتظاهرة معينة فى تسع مهام أساسية، منها أولا: إلزام المجلس العسكرى والحكومة باتخاذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة ظاهرة البلطجة والانفلات الأمنى فى كافة المدن والقرى. وثانيا، ضرورة تعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى وإعادة تنظيم الدوائر الانتخابية، بما يتيح الوصول لأفضل النظم التى تعكس حقيقة القوى والتيارات السياسية. وثالثا، الإعلان عن جدول زمنى واضح للانتخابات البرلمانية. ورابعا، ضرورة مراقبة الأسعار والتحكم فيها، بما يناسب ويتوافق مع محدودى الدخل. وخامسا، سرعة وضع حد أقصى للأجور ووضع حد أدنى للأجور فى القطاعين العام والخاص، وكذلك لأصحاب المعاشات. وسادسا، إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وبالذات لشباب الثورة. وسابعا، حرمان كافة من أفسدوا الحياة السياسية من مباشرة حقوقهم السياسية لمدة خمس سنوات على الأقل. وثامنا، تطهير الجامعات والبنوك والهيئات والمؤسسات الإعلامية والصحفية وكافة

مؤسسات الدولة من رموز النظام السابق. وتاسعا، الرفض التام لما يسمى بالمبادئ الحاكمة أو فوق الدستورية.

فى حين أن تجمعا من ٢٧ حزبا وجماعة سياسية وائتلافا، ممن أعلنوا مشاركتهم فى مظاهرة جمعة ٩ سبتمبر، حددوا قائمة مطالب أخرى من بينها: وضع جدول زمنى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وتسليم السلطة لإدارة مدنية منتخبة والوقف الفورى للمحاكمات العسكرية للمدنيين وإلغاء جميع الأحكام العسكرية الصادرة بحق المدنيين وإعادة القضايا لتنظرها المحاكم المدنية ووضع حد أدنى وأقصى للأجور. ومنهم من يزيد ضرورة المطالبة بالحفاظ على حقوق الفلاحين وتطهير وزارة الزراعة وإعادة هيكلة جهاز الشرطة ووضع حد نهائى للبلطجة وتطهير مؤسسات البلاد من رموز الفساد، وعلى رأسها الإعلام.

بيئة مشحونة بالتوتر والعنف

الأمر على هذا النحو، يعكس تنوعا شديدا واتساعا فى المطالب، بحيث يصبح الأمر بمثابة ثورة جديدة على كل شيء فى البلاد، وليس مجرد تصحيح الثورة. لكن الأخطر ليس مجرد رفع مطالب عديدة ومتنوعة وقابلة للزيادة فى كل لحظة كآلية لاستقطاب قوى اجتماعية وفئات جديدة لكى تنضم إلى التظاهرة كنوع من تأمين نجاحها بشكل أو بآخر، وإنما فى البيئة السياسية والإعلامية المصاحبة للدعوة إلى تظاهرة ٩ سبتمبر.

وفى هذا الصدد، فإن أقل ما يمكن وصفها به، هو أنها بيئة مشحونة بالتوتر والتلويح بالعنف وإثارة الرأى العام وتسخينه، وتلعب فى ذلك برامج فضائية شهيرة دورا ملموسا ومباشرا، من خلال تصوير العدو الرئيسى باعتباره المجلس العسكرى الذى «يقود ثورة مضادة أو يعرقل أهدافها ومطالبها».

وتركز على ذلك وبصورة مبالغ فيها ومثيرة، بعض الجماعات السياسية وائتلافات شبابية بعضها مازال مجهول الهوية، باعتبار المجلس العسكرى مغتصبا للسلطة الثورية وأنه العقبة الرئيسية أمام إتمام الثورة واكتمال مسيرتها، وأن الجهود لابد أن تركز على إسقاطه والإطاحة به وتسليم السلطة فورا إلى عناصر مدنية أو مجلس مدنى يتشكل من رموز ثورية يتفق عليها الثوار فى الميدان، ويزيد البعض بالدعوة إلى محاكمة بعض رموز المجلس العسكرى باعتبارهم من فلول النظام السابق.

المحاكمات العسكرية.. ما لها وما عليها

وتحقيقا لهذا الغرض، يلاحظ المراقب حملة ضروسا (تشارك فيها جهات مختلفة إعلامية وناشطون سياسيون وإعلاميون ومواقع عديدة على الانترنت وحزبيون) تُشن على المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتؤخذ الحملة كرأس حربة لتشويه المجلس العسكرى برمته وتأكيد أنه عدو للثورة والشعب. ويتم فى هذه الحملة التجاهل التام لوجهة نظر المجلس العسكرى والضوابط القانونية المعلنة، التى تحكم هذه المحاكمات العسكرية فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها البلاد.

ووفقا للواء عادل المرسى، رئيس هيئة القضاء العسكرى، فإن إجمالى القضايا التى نظرت فيها المحاكم العسكرية، وصل إلى ٣٨٦٣، منها ٢٦١١ تتعلق بحيازة الأسلحة والذخائر والمفرقعات واستخدام العنف وسرقة وشروع فى سرقة (٥٤٤ قضية)، إضافة إلى قضايا الاغتصاب وهتك العرض والتخريب العمدى والتعدى على الأراضى والهروب من السجن والقتل والشروع فى القتل وانتحال صفة ضابط وقضية واحدة فقط لأحد الناشطين لسب وقذف القوات المسلحة.

كما نوّه إلى أن هذه القضايا لم تشـمل أى محاكمات للرأى أو اتهامات سياسـية، مشيرا إلى أن القانون ينظم هذه المحاكمات وأن المبدأ المعمول به فى العالم كله هو أن الظروف الاسـتثنائية تجيز القيام بتحقيقات استثنائية، كما حدث فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا، كما أن القضاء العسكرى هو قاض طبيعى بحكم الاختصاصات المنصوص بها فى الدسـتور والقانون، والمهم هو أن تكون المحاكمات علنية وشفافة ويتمتع فيها المتهم بحقه فى الدفاع والاستقلال والحيادية.

وفى هذا الخضم، من النادر أن يشير أحد إلى الدور الذى لعبته الأحكام العسكرية فى احتواء الاعتداءات المتسـعة على أراضـى الدولة وممتلكات المواطنين أو التفهم لطبيعة هذه المحاكمات وضرورتها فى الظروف الاستثنائية، شرط الالتزام بالقانون والشفافية لاحتواء حالة الانفلات الأمنى وانتشار البلطجة حتى فى مناطق مركزية فى داخل المدن الكبرى بطول مصر وعرضها.

ومـن النادر أيضا، أن يشـرح أحدهم بحيادية طبيعة هـذه المحاكمات وما لها من إيجابيـات وما عليها من مآخذ. وكل مـا يتم التركيز عليه، هو أنها محاكمات تضر بالمدنيين لاسيما الناشطين السياسيين الذين يرون أنفسهم فوق أى قانون فى البلاد ويجب عدم محاسبتهم بأى حال، وأنه يجب وقف هذه المحاكمات فورا، لأنها تعكس ما يريده العسكريون بمصر وناشطيها السياسيين، مع إغفال كامل للحقائق الأخرى مثل التى أكدها اللواء عادل المرسى.

الخطة المشبوهة

هذه الحملة على المجلس العسكرى وعلى المحاكمات العسكرية ترافقها حملة أخرى فـى عدد من مواقـع الانترنت، تروّج لخطة وصفتها الصحف المصرية بالمشـبوهة تدعو للعنف ضد الجيش ومعسـكراته ومحاصرة واحتلال مقر وزارة الدفاع ومقر

وزارة الداخلية ومقر رئاســة الوزارة ومبنى التلفزيون الحكومى، وتعتبر أن المطلوب هو الاحتكاك مع الجيش والشــرطة وتدعو المتظاهرين إلى اســتخدام العنف ضد الوحدات العســكرية والمعســكرات، وتعطــى تعليمات حول كيفية الاســتيلاء على المدرعات والآليات العسكرية، بدلا من حرقها، وخطف الجنود والضباط للتأثير فى معنويات الجنود الآخرين، وكيفية عمل المفرقعات من أدوات ومواد بسيطة متوافرة للعموم، وكيفية تشــكيل ميلشــيات مســلحة لمواجهة الجيش المصرى، أسوة بالثوار الليبيين، تعرف باسم الكتائب الثورية. وتعرف هذه المجموعات نفسها بأنها «المجلس الأعلى لحماية أهداف الثورة المصرية وتحرير مصر من حكم العسكر».

وإلى جانب المخططات لإغراق البلاد فى حرب أهلية، خرج بعض الناشطين ومنهم مرشــحة محتملة للرئاسة لتقول بأن «المجلس العســكرى يقود ثورة مضادة ينبغى الوقوف أمامها بأى ثمن».

نحو حرب أهلية مصغرة

هذه الدعوات للعنف الصريح ولتخريب المنشــآت العامة، دفعت بالمجلس العسكرى إلى إصدار بيانه رقم ٧٤ يحذر فيه من هذه الدعوات ويقرر الضرب بيد من حديد على أى عمل عنيف ضد المنشآت العامة والمواقع العسكرية المختلفة.

كمــا أصدرت بعض القوى الشــبابية، خاصة حركة ٦ أبريل، بيانات تؤكد ســلمية المظاهــرة والحفــاظ على روح ثورة يناير التى أبهرت العالــم وأن لا علاقة لها بأى دعوة للعنف، تأتى من جهات أخرى. لكن جماعات شبابية أخرى كانت قد أصدرت دعوات سابقة تقول إن تأخر تنفيذ مطالب الثورة يُعجّل بالدخول إلى مرحلة ثانية، تقوم على الفعل العنيف وإســالة الدماء ووقوع الضحايا، حتى إن إحدى الناشطات

الشابات فى حركة شبابية شهيرة ذكرت فى مناسبة سابقة أنه «لا لوم على الشباب إن شــكل مجموعات اغتيال لمن يعرقلون تحقيق أهداف الثورة». وهو ما يعنى دعوة صريحة إلى الاغتيالات تحت مبرر تحقيق أهداف الثورة.

فكرة العنف تداعب بالفعل مجموعات شــبابية وتســيطر عليهــم قناعة أن الثورة لم تكتمل بعد، وأن المجلس العســكرى خطف الثورة وأجهض مســيرتها، وأنه ما لم يصلوا إلى السلطة ويمارسوها بأيديهم، فإن الثورة قد ضاعت ولابد من استردادها أيــا كانت التضحيات، ويدعم رؤيتهم عدد من الصحفيين والإعلاميين والناشــطين السياسيين الذين يبررون هذه الدعوات وكأنها قدر محتوم.

وفــى المقابل، تظهر مجموعات الحماية الشــعبية، بعضها أيضا مجهول الهوية ولا يعرف من الذى يقف وراءها، لتؤكد أنها ســتقف بالمرصاد لمن سيمارس العنف ضد المنشــآت العامة أو معســكرات الجيش، وكأن البلاد آخذة فى الإتجاه نحو مواجهة شعبية أو حرب أهلية مصغرة.

هناك شىء ما

وحســب مقولة أحد الناشطين من سيناء «أننا نشعر بوجود شىء أو تحرك ما يريد أن يدمر كل شــىء حولنا، يريد أن يخرب البلاد ويســتدعى إليها الحرب والدمار، ولكننــا لا نملك معلومات كافية عن هؤلاء، وليس أمامنا ســوى اليقظة ولا شــىء غيرها».

والمؤكــد، وفــق تطورات الأحداث، أن هناك قوى فــى الداخل وأخرى فى الخارج، يهمّها إجهاض العملية السياســية التى يشــرف عليها المجلس العســكرى لانتقال السلطة، ويهمّها تغيير مسار الثورة المصرية من سلمية إلى عنيفة، ومن ثم التخلص من آثارها المحتملة عابرة الحدود، ويســعى بصبر وأنــاة وبكل دهاء ممكن للوقيعة

بــين الجيش والشــعب المصرى، الذى ما زال واعيا - حتــى اللحظة - بمخاطر هذه الدعوات ورافضا الانسياق وراءها، رغم حملات التزييف والتضليل الإعلامى التى يبرع فيها البعض.

ويظــل الاختبــار الأكبر فى جمعة ٩ ســبتمبر: هل ســتكون بدايــة صفحة العنف الفوضوى أم ســتبقى الثورة المصرية نموذجا رفيعا للتغيير الشعبى السلمى؟ سؤال سيجد الإجابة عنه فى غضون ساعات.

٥- استرداد الثورة أم صراع على السلطة

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٣٠)

رد الشىء إلى أصله أى إعادته إلى جذوره الأولى، واسترد الشىء أى استعاده ممن اغتصبوه أو سرقوه أو حصلوا عليه بغير وجه. هكذا هى الدلالات التى يمكن أن يخرج منها المراقب للدعوة التى أطلقها عدد من القوى السياسية الشبابية والحزبية المصرية، لتنظيم مظاهرة فى ميدان التحرير يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر للاحتجاج على ما يرونه الطريقة البطيئة وغير الشفافة التى يدير بها المجلس العسكرى أمور البلاد، وربما بدء اعتصام يمهد لاحقا لعصيان مدنى، كما تبشر بذلك جماعة شبابية شهيرة هى الأكثر نشاطا فى هذا المضمار، والتى تعمل على تحقيقه عبر خطة تم نشرها فى مواقع التواصل الاجتماعى تتحقق فى مدى زمنى لا يزيد على ثلاثة أشهر عبر تعزيز الصدام الشعبى مع قوى الأمن والجيش، والإضرابات الفئوية المتتالية، وإثارة المناطق الشعبية على المراكز الحضرية وتعطيل المصالح الحيوية.

من خطف الثورة؟

جمعة استرداد الثورة تعنى ببساطة لدى المشاركين فيها أن الثورة خُطفت وسُرقت بأيدى العسكريين، وأنه لابد من مرحلة ثانية للثورة لاستعادتها من أيدى الغاصبين، ولكى تعود إلى أصحابها الأصليين ليكونوا هم الحاكمين بالفعل وليسوا العسكريين. فى جزء من هذا المنطق حسب بعض المراقبين قدر كبير من وصاية سياسية بامتياز على الشعب والأحزاب والمؤسسات وكل من فى البلد، وجزء آخر من المنطق ذاته يعبر عن حال تسرع فى الحصول على نتائج الثورة واحتكار الحديث باسمها أيضا، وجزء ثالث لا يعتد بفكرة البناء المؤسسى لنظام جديد، بل يعجب ويتمسك بمنطق

الحضور الدائم فى الشـــارع إلى أن تنقلب المعادلات مرة أخرى ويُطاح بالجيش إلى خارج اللعبة السياســية، وبالتالى لا يظل فيها إلا فصيل واحد هو نفسه يتحكم فى مصير البلاد والعباد.

علينا أن نلاحظ هنا أن نسبة كبيرة من السياسيين والأحزاب والمنظمات السياسية الرافضين للكثير من قرارات المجلس العســكرى لاسيما ما يتعلق بقوانين الانتخاب وتقســيم الدوائر ومواعيد الانتخابات نفسها لمجلسى الشعب والشورى والتى تمتد لنحو ثلاثة أشــهر متتالية، لا يرون أن الثورة قد خطفت، فهناك الكثير من مطالب الثورة وطموحاتها قد تحققت بالفعل، وأن هناك تحديات تتطلب عملا دءوبا ومنهجا واضحا، وأن البطء الذى يسم سلوك المجلس العسكرى أحيانا يمكن تفهمه فى ضوء صعوبة المهمة وكثرة الاســتحقاقات المطلوبة، وأن شرعية الجيش فى إدارة المرحلة الانتقالية هى شرعية من الثورة ذاتها وليست من انقلاب عسكرى تقليدى، وبالتالى فإن حق النقد مطلوب ولكن الادعاء بنزع الشــرعية مرفوض جملة وتفصيلا، لأنه بوابة للجحيم التى ستطيح بكل شىء.

الكثير من المفارقات والتناقضات

الفارق بين هذين النمطين الرئيســيين للتفكير السياســى اللذين يســيطران على الشــارع المصــرى والإعلام الجديــد، إلى جانب هــذا الكم الكبير مــن الأحزاب والمنظمات السياسية والكتل الحزبية والائتلافات الشبابية والجماعات المنتشرة فى كل ركن، ينتجان الكثير من المفارقات والمواقف السياسية الانفعالية التى تتناقض مع مطالب وأهداف الثورة نفســها. فعلى سبيل المثال: يجسد الصراع الدائر حاليا بين عدد من الأحزاب السياســية وليس كلها، والمجلس العسكرى حول تعديلات قوانين الانتخابات تناقضا جذريا مع مطلب الاحتكام للشــعب فى اختيار نوابه، الذى يعد

جوهر الديمقراطية وأساس جاذبيتها، والذى يعد أيضا المطلب رقم واحد لثورة ٢٥ يناير.

لقد تعرض المجلس لضغوط شديدة من عدد من الأحزاب لكى يغير النظام الانتخابى المختلط الذى كان ينص على منح الأحزاب عبر القوائم النسبية نسبة ٥٠٪ والنظام الفردى نسبة ٥٠٪، وركزت مطالبات هذه الأحزاب التى تمثلت فى التحالف الديمقراطى (٤١ حزبا أبرزها الوفد والحرية والعدالة التابع للإخوان)، والكتلة المصرية (٢١ حزبا أبرزها الديموقراطى الاجتماعى) فى الاقتصار وحسب على نظام القوائم الحزبية، وسن قانون للحرمان السياسى والعزل لكل أعضاء الحزب الوطنى المنحل بزعم أنهم قادرون على الفوز فى هذه الانتخابات نظرا لسابق خبراتهم الانتخابية، ومنع المستقلين من المشاركة فى الانتخابات، وإلغاء نسبة ٥٠٪ المخصصة للعمال والفلاحين، وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تسمح لهذه الأحزاب بالفوز بسهولة.

قائمة من الإقصاء والحرمان وحل وسط

المتأمل لهذه المطالب يكتشف ببساطة أنها قائمة على الإقصاء لشريحة كبيرة من المواطنين هم المستقلون سواء كان البعض منهم أعضاء سابقين فى الحزب الوطنى المنحل أم مجرد مواطنين مصريين لم ينضموا بعد إلى أى حزب سياسى ولكنهم يريدون جنى ثمار الثورة بالمشاركة فى الانتخابات كأفراد. ويكتشف أيضا أنها ضد الديمقراطية وضد المشاركة السياسية جملة وتفصيلا، وأنها تريد من المجلس العسكرى الحاكم أن يفصل القوانين بحيث لا ينافس هذه الأحزاب أى طرف آخر. وبالقطع فإن حدثت انتخابات بهذه الصورة فسوف تكون قمة الهزل السياسى.

على الطرف الآخر ارتأى المجلس العسكرى، وبعد حوار معمق مع قادة ٤٧ حزبا اختلفت مطالبها بشأن قوانين الانتخابات، عبر خمسة مراسم قانونية صدرت قبل يومين أن يزيد من حصة الأحزاب ويرفع نسبة القوائم الحزبية إلى الثلثين، وأن يُبقى لاعتبارات العدالة على فرصة للمستقلين من خلال منحهم نسبة الثلث، شريطة ألا يرشح العضو الحزبى نفسه على فئة المستقلين، وألا يغير المستقل إن نجح فى الانتخابات صفته التى فاز بها كمستقل ولا يسمح له بالانضمام إلى أى حزب طوال فترة المجلس التشريعى.

الأمر على النحو هذا يعد نوعا من الحل الوسط، الذى لا يخلو من مجاملة للأحزاب، ولكنه يراعى حقائق المجتمع المصرى ووجود العصبيات والعائلات الكبيرة التى اعتادت أن تكون فى صلب العملية الانتخابية بعيدا عن الأحزاب، ويراعى أيضا ما جاء فى المادة ٣٨ من الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس الماضى.

حكمة المواطنين العاديين ومغالطات المحترفين

لكن هذا الحل الوسط وما فيه من مجاملات مؤكدة للأحزاب التى لا يزيد عدد أعضائها على ٥ ملايين عضو فى أفضل الأحوال ولا يمثلون سوى ٧٪ من عدد سكان مصر، لم يرض ٦٣ حزبا أغلبها غير معروف تماما للرأى العام ولا حضور له إلا عبر شخص يتحدث بين الحين والآخر باسمه فى وسائل الإعلام وحسب، وفى لحظة شعور بالقوة الطاغية قررت هذه الأحزاب أن تهدد بمقاطعة الانتخابات إن لم يرضخ المجلس العسكرى لكامل مطالبها، وأن تشارك فى الاعتصامات والمظاهرات. وهو ما علق عليه أحد المواطنين فى موقع مصر الإخبارى بقوله «ألهذه الدرجة تخاف هذه الأحزاب من الاحتكام للشعب، وتريد الساحة خالية لها وحدها وحسب»، وآخر يقول فى موقع اليوم السابع الإخبارى «يعنى إيه مقاطعة

الانتخابــات!! هو لعب عيال! مــرة تقولوا لو الانتخابــات متعملتش فى موعدها.. ســتخرب البلد ولن نسمح بتأجيل الانتخابات.. والآن تقولون سنقاطع! ثم أين وجه الاعتراض؟ فأنا كناخب اختار واحدا مســتقلا على أساس أنه لا يتبع أى حزب، ثم أفاجــأ بعد ذلك أنه دخل حزبا! ألم يكن هــذا ما كان يفعله الحزب الوطنى المنحل الذى خرب البلد من قبل؟»

غيــر أن هذه الأوجه من الانتقــادات العفوية التى يراها المواطنــون العاديون لهذه الأحــزاب التى تريــد أن تحصل على الكعكة بكاملها بأقل جهــد ممكن، لا أثر لها فى مواقف وتبريرات الأحزاب التى تهدد بالمقاطعة والتشــهير بالمجلس العســكرى وقلب الأوضاع رأســا على عقب. ونقطة الخــوف الكبرى التى دائما ما تعلنها هذه الأحزاب تتركز فى أن هناك عددا من الأحزاب (ســتة أحزاب صغيرة) التى شكلها أعضاء ســابقون فى الحزب الوطنى المنحل إلى جانب النســبة المخصصة للأفراد واتســاع الدوائر الانتخابية والتى تتطلب قدرات مالية كبيرة للترشــح والفوز، كلها عوامل ســوف تقود إلى إعادة إنتاج برلمان من طــراز برلمانات نظام مبارك البائد، مما يعنى إجهاض الثورة جملة وتفصيلا. وهو تحليل يخالف المنطق، ولكنها ســطوة القوة وسطوة الإعلام.

ويلاحــظ المــرء الكثير من عدم الثقــة بالنفس فى هذا المنطــق، فضلا عن بعض مغالطات موضوعية، فبيئة الانتخابات الجديدة تختلف تماما عن بيئة انتخابات ما قبل الثورة، فلا حزب مهيمن ومســيطر، ولا إدارات محلية تناصر مرشحى الحزب الحاكم، ولا أجهزة أمن تعمل على تزوير النتائج، ولا إعلام مكمم الأفواه، فضلا عن حالة الترصد الإعلامى الثورى الراهنة لكل كبيرة وصغيرة تخص كل من كان عضوا بالحزب الوطنى السابق، فكيف يمكن لهؤلاء الفوز واحتكار البرلمان الجديد؟

والمؤكد هنــا أن عملية التصعيد ضد القوانين الانتخابية وضد المجلس العســكرى هى جزء من اللعبة الانتخابية نفســها، وهدفها جر المجلس لاتخاذ قرارات تُقصى

الغير المنافس وتوفر النجاح الكامل والمسبق لهذه الأحزاب دون غيرها، فى حين أن المجلس يرى أن دوره هو الوقوف على مســـافة واحدة من كل القوى السياســـية وكل المواطنين، وليكن الحكم للناس أنفسهم وقناعاتهم واختياراتهم الحرة عبر انتخابات نزيهة وشفافة.

حوار صاخب ومزيد من الشروخ السياسية

مثل هذا الحوار السياســـى الصاخب يشكل جزءا من صورة أكبر تزداد فيها أحجام الشـــروخ السياســـية، التى يلعب فيها الإعلام المكتوب والمرئى دورا غير مسبوق فى إثارة الظنون والتلاعب بمشـــاعر المواطنـــين، وفرض أولويات هدفها الأول والأخير جلب الإعلانات للمحطات الفضائية، بغض النظر عما إذا كانت ذات صلة بتحقيق أمثل لمطالب وأهداف الثورة أم صبت الزيت على النار وصّعبت حياة الناس.

والكثير من وســـائل الإعلام المصرية تعتبر نفســـها لاعبا سياسيا أو حزبا منافسا وليس وســـيلة إعلامية، تبحث عن الحقيقة كما هى وتســـاعد الناس على اكتشاف الطريق للمستقبل. فكل التركيز على حث الناس للخروج إلى الشارع لأنه يساعد على بيع مزيد من النســـخ وزيادة عدد المشاهدين، ومن هنا يأتى تبجيل أية دعوة من أية جهة تدعو إلى مظاهرة ما، والتهليل للاعتصامات الفئوية أيا كان سببها وضررها، يصاحبها النقد الصارخ لخطوات الحكومة مهما فعلت وتحركت، وخداع القارئ من خلال العناوين المغلوطة والمناقضة لمتن الخبر، وتجاهل الأسباب الحقيقية التى تزيد مـــن تردى الوضع الاقتصادى، المتردى أصـــلا، والمزايدة على وطنية الناس العاديين التى تـــرى فى الكثير مما يحدث مزايـــدة على الوطن وتســـريعا بخرابه، والتهليل لشـــخصيات بعينها لأنها أكثر فجاجة ووقاحة فـــى تصريحاتها المعارضة للمجلس

العسكرى، والأخطر من كل ذلك الترحيب بالصدام بين الناس والجيش، وتصوير قياداته على أنهم عبء على الوطن وعلى الثورة، والأفضل أن يختفوا من الصورة.

إنها بيئة الإثارة والتردى والتعجيل بالصدام واستنساخ حالة أخرى مما جرى فى ليبيا ويجرى الآن فى سوريا واليمن. وبعض الأصوات العاقلة وهى نادرة جدا الآن، تحذر من دعوات المنظمات السياسية الشبابية للاحتكاك الشعبى بالجيش ودعوات العصيان المدنى، التى تنتشر انتشارا كبيرا فى صفحات شبابية على المواقع الاجتماعية الافتراضية. والبعض يحذر من هؤلاء الذين ينادون بإنهاء المرحلة الانتقالية السلمية الراهنة رغم صعوباتها البالغة، ويحذرون أكثر من انقلاب الأوضاع ونفاذ صبر القيادات العسكرية، ومنهم من قال صراحة لا تدعو مصر تدفع ثمنا لا يقل عن خمسين ألف شهيد وربما أكثر.

إنها حالة قلقة صاخبة مليئة بالمتناقضات، وفى ظلها برزت الدعوة إلى جمعة استرداد الثورة. دعوة تلخص صراعا على السلطة باسم الثورة، وتلخص أيضا نهجا متسرعا يلغى الناس جميعا ويلعن اختياراتهم الطوعية، ويلغى الانتخابات بل يلغى البلد بأسره.

٦- من الفتنة الطائفية إلى الفتنة الوطنية

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٠/١٢)

تعيش مصر مرحلة حرجة بكل المقاييس، تلتبس فيها المعايير والقواعد إلى حد كبير، ويغلب عليها طابع التحريض والتشكيك فى كل شىء إلى الحد الذى ينذر بخطر جسيم، ومكمن الخطر الأكبر هو ذلك التصور الافتراضى الذى يوجه غالبية الناشطين السياسيين والدينيين من كل الاتجاهات وقوامه أن الدولة المصرية فى حالة ضعف شديد، وأن المؤسسات ممزقة ومهتزة، وأن هذه هى اللحظة المناسبة للانقضاض عليها إما للحصول على مكاسب لا حدود لها، أو لاستكمال عملية هدم الدولة المصرية لغرض إعادة بنائها من جديد.

مثل هذا التصور الافتراضى الذى يوجه قادة وناشطين سياسيين ودينيين وما ينتج عنه من عمليات تحريض منظمة ومنهجية تسىء للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ككل ولشخصيات بعينها وللحكومة بالدرجة الأولى. وتشيع اليأس واللا يقين بين صفوف المواطنين، وتزيد من حالة الاحتقان المجتمعى وتستفز فئات معينة ضد فئات أخرى من الوطن، وتحرض على الخروج إلى الشوارع والميادين بمناسبة وغير مناسبة، والتى تعمل على شق فجوة كبيرة بين جموع الناس وبين القيادات العسكرية. وتستهدف استنزاف الجيش المصرى العظيم يوميا، هى المسئول رقم واحد عما حدث من مواجهات بين متظاهرين أقباط وقوات الأمن فى منطقة ماسبيرو.

وهؤلاء يغلب عليهم وعلى تحركاتهم إيثار المصلحة الذاتية الضيقة على المصلحة الوطنية الرحبة. ومن غير المتصور أن يبقى الحال على ما هو عليه، فما حدث يمثل جرس إنذار شديد الوطأة، وما لم يراجع هؤلاء مواقفهم

وتحركاتهم ويســتبدلوا مصلحتهم الذاتية بالمصلحة العليــا للوطن فلن ينجو أحد. ويضاف ســبب آخر يتعلــق بتلك الأصوات المحــدودة جدا، ولكنها ناشــزة وطنيا ومتطرفة سياســيا، والتــى تخرج بين الحين والآخر تتحدث عــن اضطهاد وتمييز ضد الأقباط، وتســتعدى الجهات الدولية على مصر وتحرض على الإســاءة اليها فى الخارج، وتطالب أحيانا بحماية دولية ومنها من دعا علنا للاســتعانة بالولايات المتحدة لحماية دور العبادة أو حتى بإســرائيل لما وصفوه بحماية الأقباط. صحيح أن هؤلاء لا يعبرون عن التيار الساحق بين الأقباط، ولكن مجرد وجودهم من شأنه أن يجرح الوطن ويشوش على الموقف الوطنى الحقيقى للأقباط المصريين، ويستفز قطاعات من المسلمين قد يلتبس عليها الأمر وتتصور أن هذه الأصوات الناشزة هى المعبرة عن التوجهات الحقيقية لأشقائهم فى الوطن.

وفــى كل الأحوال، فــإن مجرد ظهور هــؤلاء الرموز بتصريحاتهم المســتفزة ودون أن تكــون هناك إدانــة لما يقولونه أو حتى مجرد مراجعة مــن أكبر المراجع الدينية الأرثوذكســية فإنه يرسل رسائل ملتبسة ويؤدى إلى قدر من التشوش فى إدراك ما الذى يحدث بالضبط.

لقد كان التصور الذى ســاد أثناء الثورة أن أمورا عديدة تغيرت، وأن غياب النظام الســابق إلى غير رجعة قد أعاد الاعتبار لقضية الوطن على حســاب قضية الفئة أو الأقلية، وأن الوطن أصبح رحبا يســع الجميع بلا توتر أو اســتفزاز متبادل، وأن دولة القانون والحريات التى ســيبنيها المصريون جميعا، دون إقصاء لأحد أو تيار، هى التى ســتحمى وتصون وتمنع الاعتداء والمزايدة وتحقق المساواة. والحق أن هذا التصــور مازال هو طوق النجاة الوحيد المتاح ولا ســبيل غيره، ومن يعتقد فى غير هذا السبيل فكأنه يخون الوطن ويعجل بخرابه وتدميره، وهو ما لن يسمح به شرفاء الوطن فى كل ركن وكل موقع.

المسألة إذن ليست بناء مضيفة ثم تحويلها إلى كنيسة دون تصريح قانونى، أو تصريحات لمسئول تنفيذى كبير لم تكن موفقة وشابها سوء التقدير، أو مطالبات لإقالة المحافظ أو الاعتداء على مبنى المحافظة أو قيام مجموعة من البلطجية يحركهم رجل أعمال هنا أو هناك، ليثيروا الفزع والفوضى والبلبلة أو يعتدوا على مصريين مثلهم مختلفين معهم فى الدين، إنها أكبر من ذلك بكثير، فهى مسألة تخص الوطن ككل، تخص أمنه ووحدته وسيادته واستقراره وحاضره ومستقبله.

إننا بالقطع أمام تحول جوهرى وخطير من فتنة طائفية بين جماعتين، عادة ما قلنا إن هناك أطرافا أمنية كانت تعبث بهذا الملف لإلهاء الوطن واستنزافه لغرض فى نفس يعقوب، إلى فتنة تخص الوطن بكامله وتضعه أمام تحديات كبيرة تمس بقاءه ووجوده وتماسكه الوطنى، ولذا فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو لماذا تم كل هذا التحريض، ولماذا تمت كل هذه التعبئة فى دور عبادة، ولماذا كانت هناك استعدادات مسبقة لتحويل مظاهرة سلمية إلى اعتداء على أفراد القوات الأمنية المكلفة بحماية المبنى العام والناس داخله وخارجه، ولماذا توقفت الأصوات العاقلة عن تقديم النصح الصائب للمؤمنين وتعريفهم بخطورة اللحظة التى تمر بها مصر الآن؟ أسئلة كثيرة تفرض نفسها وتستوجب تحقيقا شفافا وسريعا تتبعه محاكمة فورية لكل العناصر التى تورطت فى هذا العبث، أيا كان موقعها الدينى أو المدنى، بداية من الذين يتحايلون على القانون ويزورون الوثائق الخاصة ببناء دار عبادة، ومرورا بالذين حرضوا وعبأوا المؤمنين فى دور العبادة، والذين استحلوا لأنفسهم استخدام السلاح والاعتداء على إخوانهم فى الوطن، والذين حرضوهم على هذا الفعل الشنيع.

إن مصر المقبلة على حدث مهم بحجم الانتخابات النيابية الأولى فى عهد الثورة لا تقبل إطلاقا أن تظل الأمور معلقة فى الهواء، ولا تقبل أنصاف الحلول ولا تقبل التغاضى عن إعمال القانون بحذافيره، وعلى من تورط بأى صورة كانت أن يدفع الثمن ليكون عبرة لنفسه ولغيره. هكذا هى دولة القانون التى لا تنازل عنها.

٧- اعتداءات ماسبيرو.. أسئلة تنتظر الإجابة

(سويس إنفو ٢٠١١/١٠/١٢)

بعـــد ثلاثة أيام من ذكـــرى حرب أكتوبر ٧٣، واجهت مصـــر، وفى المقدمة، الجيش المصـــرى، محنة كبيرة، إذ تعرض عدد من أفراده القائمين على تأمين مبنى الإذاعة والتلفزيون فى منطقة ماســـبيرو بوســـط القاهرة، للاعتداء مـــن قِبل متظاهرين شـــاركوا فى مسيرة نظمتها إحدى الحركات الشـــبابية القبطية، التى يرعاها قِس شهير، وترى نفسها معنِية بما تعتبره حقوق الأقباط الضائعة.

ودعت الحركات الشبابية القبطية للقيام بمظاهرات حاشدة فى أكثر من كنيسة وفى أكثر من محافظة فى ذات الوقت، والتنديد بالإدارة المصرية بمســـتوياتها المختلفة، والتواصـــل مع منظمات دولية من أجل إدانة الحكومة المصرية وتوظيف أية أحداث تمس الأقباط، أيا كان حجمها أو وزنها، لإثارة ما يرونه مطالب قبطية غائبة، ومن ثمّ، توجيه الرسائل الإعلامية والدعائية إلى الخارج، بأن الأقباط مضطهدون ويتم التمييز ضدّهم من قبل الأغلبية المســـلمة، ومن ثم، تجوز لهم الحماية الدولية على أيدى الأمريكيين والأوروبيين ومَن يرغب من الأجانب.

تعبئة وتحريض

السبب المباشر والمعلن لمظاهرة ماسبيرو فى التاسع من أكتوبر، لم تختلف كثيرا عن الأســـباب المعروفة والمتكررة، حيث يقال إن كنيســـة هدمها أو أحرقها مسلمون فى مكان ما فى أرض مصر، ومن ثم، تحدث التعبئة والخروج فى المسيرات والمظاهرات التـــى تطلق الشـــعارات الغاضبة ضد الجميع، وتطالب بعـــزل المحافظين والتنديد بوقف بناء الكنائس وما يصفونه بالتطرف الإسلامى.

لكن هذه المرة، كانت الكنيسة مجرد مشروع على الورق فى قرية مريناب الواقعة على بعد ٨٠٠ كم من القاهرة جنوبا، حيث أسوان المحافظة السياحية، وهى القرية الهادئة التى يعيش فيها أكثر من ١٨ ألف مسلم وفى كنفهم خمسمائة قبطى، ولم يعرف عنها طوال تاريخها أن حدث فيها أى نوع من الاضطهاد للأقباط.

كان الادعاء الذى تحول إلى سبب تحريضى هائل هو أن المسلمين أحرقوا كنيسة المريناب، وحين أنكر محافظ أسوان وجود كنيسة وأن الأمر ليس سوى منزل بسيط تقام فيه الصلاة منذ زمن بعيد وتهالك بفعل الزمن، وهو الآن محل إعادة بناء كمضيفة تم زيادة مساحتها، خلافا للتصريح الرسمى الممنوح لأصحاب الشأن، فإذا بالقِس ذائع الصيت يهدد المحافظ علنا أمام كاميرات الفضائيات بعبارات خشنة لا تليق أبدا برجل دين يفترض فيه لغة التسامح والصدق، ويكذبه ويتوعده بالويل والثبور وعظائم الأمور، وزاد عليها قس آخر تهديد المحافظ بقتلة شنيعة، حسب ما جاء فى إحدى لقطات الفيديو التى أذاعتها وكالات الأنباء ويتداولها الناس على الشبكات الاجتماعية بالإنترنت.

كما زاد القس الشهير نفسه تهديدا مباشرا للمجلس العسكرى وقائده الأعلى بأمور لن يتحملوها، إن لم يعيدوا بناء الكنيسة فورا، وأن البداية ستكون مسيرة قبطية هائلة لم تعرفها مصر من قبل، ستدخل مبنى الإذاعة والتليفزيون. ويُذكر هنا أن هذه التصريحات كانت فى إحدى كنائس شبرا، التى انطلقت منها تلك المسيرة الهائلة، وسجّلها بالصوت والصورة مراسل إحدى القنوات الفضائية الأجنبية.

بالفعل، نظمت المسيرة بطريقة متزامنة مع مسيرات قبطية فى أكثر من محافظة، كالإسكندرية التى شهدت تجمع أكثر من ثلاثة آلاف قبطى أمام القيادة العسكرية

للمنطقــة الشــمالية، وتجمّعــات أخرى أقل عــددا فى محافظات أســيوط وقنا والأقصر.

ســارت المســيرة القبطية فى اتجاهين، إحداهما من الغرب والأخرى من الشــرق، وتلاقيتا أمام مبنى التليفزيون المصرى المحاط بوحدة تأمين من الشرطة العسكرية لا يزيد عدد أفرادها على ٣٠٠ جندى غير مسلحين بأسلحة نارية ويحملون فقط، وفقــا لتأكيدات القوات المســلحة، معدات مواجهة الشــغب، وهى عبارة عن عصا وحاجز بلاســتيكى لحماية الصّدر والوجه لكل فرد، ولم يكونوا حاملين أية أسلحة أو ذخائر.

وبعــد تظاهرة سِــلمية لنحو ألف قبطى، ســادها الهدوء لمدة ســاعة تقريبا حتى السادســة مســاء، حين وصلت تجمعات هائلــة حاملة العصى والأســلحة وقنابل المولوتوف وأســياخا من الحديد وأنابيب البوتاجاز الصغيرة، وحدث هرج شــديد وبدأ اعتداء غير مسبوق على جنود التأمين بالحِجارة أولا وطلقات الرصاص ثانيا وعلى مركباتهم العســكرية، وتم حرق المركبات وفيها الجنود الذين منِع بعضهم من الخروج منها وهى تحترِق.

وفى الأثناء، نقلت مراسلة إحدى القنوات قناة العربية الفضائية نقلا حيا قائلة: «إن المتظاهرين الأقباط يعتدون على الجنود بالأسلحة والعصى ويحرقون المركبات». كما أوضحت اللقطات المصورة من أكثر من جهة، عمليات الاعتداء الجماعى على الجنود بطريقة هيســتيرية من قِبل المتظاهرين بالعصى والصلبان. كما ظهرت مركبتان عسكريتان تحــاولان الفِرار من التجمعات الغاضبة، التى اســتمرت فــى إلقاء الحجارة وكتل اللهــب عليهما وعلى مَن فيهما مــن الجنود. وأثناء فرار مركبة عســكرية أصيب بعض المتظاهرين. وفى الخلف، أصوات هائجة ودعوات لمســاعدة الجرحى والقتلى

الذين وقعوا فى مساحة عريضة أمام المبنى، سواء العسكريون أو من المتظاهرين أنفسهم.

كان المشهد مروعا لا تصدقه العين، رأيت جزءا مثيرا ومحزنا منه، ما بين الثامنة إلى التاسعة مساء، عمليات هجوم وكر وفر وطلقات رصاص غير معروفة المصدر فى اتجاه مبنى الإذاعة والتليفزيون، وأصوات تنادى بالتجمّع على حافة جِسر ٦ أكتوبر القريب، وقنابل تضىء وتشعل ما حولها، وسيارات تنبعث منها رائحة الدخان ورائحة دخان القنابل المسيلة للدموع تثير الغثيان.

وما لم يكن قابلا للتصديق، هو أن يتِم الاعتداء على الجنود الذين يحمون تراب الوطن وأهله، بدون تمييز، ويضَحون من أجل الوطن بقده وقديده، ولكنه وللأسف الشديد حدث، ونتج عنه شهداء من الجنود وشهداء من الأقباط ومصابون لا يقل عددهم عن ٣٠٠ شخص، ناهيك عن مركبات عسكرية تمّ إحراقها وأخرى لمدنيين لا ذنْب لهم حرقت أو أضيرت بشدة.

كانت الأهرام يوم ١١ أكتوبر ٢٠١١، قد نشرت على لسان أحد الجنود المصابين بجروح قطعية فى أكثر من مكان من جسده، أنهم لم يكونوا يحملون أية أسلحة وأن المتظاهرين كانوا يحرِقون السيارات ويمنعون الجنود من الخروج منها أثناء الاحتراق، وأنهم قاموا بقطع تنك البنزين وأشعلوا النار فى العربة العسكرية، ولذلك خرجت كل الجُثث متفحمة ومات فيها ١٤ جنديا حسب رواية الجندى. بينما أكدت د. بثينة عبد الرءوف، التى وجدت فى مبنى التليفزيون أثناء الأحداث (انظر بوابة الأهرام الإلكترونية بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١١)، أن أوائل القتلى كانوا من الجنود، وأنها أولا رأت جثتين، ثم لحق بهما ستة شهداء آخرين لفظوا أنفاسهم فى المركز الطبى الموجود بالمبنى. والغريب والمحزن أن لا أحد ركز على شهداء الوطن

والواجب، شـــهداء القوات المسلحة، بل للأسف الشديد خرج ناشطون ينكرون على شهداء الجيش استشهادهم من أجل بلدهم الغالى.

تفسيرات فضائية بلا معلومات

فى تفســـير ما حدث، وقبل أن تتجمع المعلومات الدقيقة، سادت رواية فى القنوات الفضائية الخاصة والصحف المســتقلة، قِوامها أن القوات المســلحة المصرية أتت فعلا شــنيعا، حيث أطلقت الرّصاص على المتظاهرين وهـــم المصريون الأصليون، وقتلت منهم الكثير وأصابت العدد الأكثر، وأنها مســئولة عن ذلك جُملة وتفصيلا، وتطـــرف البعض إلى حد وصف مـــا حدث، بأنه جريمة إبادة جماعية يتطلّب وضع القائمين عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولم ينس هؤلاء، اســتدعاء تراث من القصص والروايات، التى تدعم ما يعتبرونه تمييزا وســوءا فى إدارة الملف القبطى، كمـــا طالبوا بإقالة محافظ أســـوان وطرده من وظيفته العامة. وصرح سياســـيون وقساوســـة، بأن ما حدث يستدعى طلب الحماية الدولية فورا وفضح مصر فى كل مكان ومعاقبتها أشد العقاب.

ولم ينس هؤلاء إدانة القنوات التلفزيونية المصرية، التى كانت تذيع على الهواء مباشرة اعتداءات المتظاهرين على الجنود وحَرق المركبات العســكرية، وطالبوا بإقالة وزير الإعلام ووصفوه كاســتمرار لسياســة النظام البائد. ونصح البعض الحكومة كلها بالاستقالة وترْك البلد إلى المصير المجهول.

التشهير بالقوات المسلحة المصرية

كان الأمر أشبه بعملية تعبئة شعبية وتشهير إعلامى غير مسبوق ضد القوات المسلحة والمجلس الأعلى. كانت التصريحات قاسية والتفسيرات جاهزة ودم الشهداء من المدنيين والعسكريين لم يبرد بعدُ. وخرج المعلقون يقطعون جملة من هنا وعبارة من هناك، للتدليل على صدق رؤيتهم بأن الجيش المصرى خان القضية وباع الوطن وأهدر دم الأقباط عامدا متعمدا. وجاءت الجنازات للقتلى الأقباط كمناسبة لمزيد من سب وشتم الجيش وقيادته.

والغريب والمؤسف فى كل هذه الأجواء، أن أحدا ممن تطوع بالنقد والإدانة والتشهير والتعبئة ضد مؤسسة الجيش والدولة المصرية، لم يجتهد فى جمع المعلومات عما حدث بدقة ولم يشر أحد من هؤلاء إلى مسئولية التحريض والتعبئة التى حدثت فى الكنائس القاهرية، والكل ركّز على ما اعتبره تحليلا سياسيا عاما مرتبطا بتراث النظام البائد، الذى لم تفلح الثورة فى التخلص منه، لأن الجيش، من وجهة نظرهم، يحمى هذا النظام ويحرص عليه.

مَن وراء الشحن والعنف فى المسيرة القبطية؟

ولم يحاول أحد أن يستفسر عن السبب فى تحول المسيرة، من سلمية إلى عنيفة بهذه الصورة المخططة ومَن وراءها ومَن الذى سلّح بعض المتظاهرين بالعصى والسيوف وغيّر ذلك، ولم يجتهد أحد فى التساؤل عن حقيقة ما جرى فى قرية مريناب أصلا.

والمفارقة الكبرى، أن يعتبر كثيرون خروج الأقباط فى هذه المظاهرة تحديدا، كعلامة فارقة فى تاريخ مصر، لأنهم بذلك أكّدوا، من وجهة نظر هؤلاء المحللين، حرصهم -

أى الأقباط ـ على المواطنة والمشاركة فى الحياة السياسية الجديدة بعد الثورة. ولم يلتفِت كثيرون إلى أن هذه المظاهـرة تحديدا، كانت تحركها مطالب فِئوية محدّدة ونـوازع انتقامية، ولا علاقة لها بالمواطنة لا من قريب ولا من بعيد، وأن شـعاراتها كانت دِينية بحتة، التقت بها رغبة العنف وتهديدات يعاقِب عليها القانون الجنائى.

والأكثر من ذلك، شككت الغالبية من الكتاب والمعلقين، فى أن يكون للقوات المسلحة أى ضحايا أو شـهداء أو مصابين، وأنكروا على شـهداء الجيش استشـهادهم فى سـبيل الوطن، ولم يفكر أحد فى توجيه التحية لمَن استشهد أو أصيب، بل وأنكروا علـى المصابين من الجنود أنهم تعرضوا إلى أى أذى، وركزوا على إدانتهم وسـبهم والنيل من كرامتهم فى تحليلات عابرة وصادمة وغير مسـبوقة وغيّر أمينة بالمرة. ولم ينس هؤلاء أن يقدموا النعى للثورة المصرية التى لم تأتِ بما يأملونه.

جاءت هـذه التحليلات العابرة السـيارة المنفعلـة المتكِئة على مواقـف مسـبقـة، بعد سـاعات قليلة من صدور نتائج اسـتطلاع للـرأى أجـراه مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية بالأهرام، نشـر صبيحة الأحد ٩ أكتوبر، وجـاء فيه أن ٨٩,٧٪ من المصريـين يثِقون بالمجلس العسـكرى وإدارته المرحلة الانتقاليـة، ويلى ذلك ثقتهم بالقضاء بنسبة ٧٧٪.

نظرية الفئة المندَسة والطرف الثالث الخفى

وبينمـا يسـود مصر الحزن العميق والقلـق يعم الناس جميعا لا يفرق بين مسـلم أو مسـيحى، والعيون تنزف دما ودموعا، إذا بالبابا شـنودة يقدِّم تفسـيرا للعنف والاعتداءات على المتظاهرين وسـقوط الضحايا والمصابـين، بأنها جاءت من قِبل

فئة مندســـة حولت المسيرة الســلمية إلى عنيفة، دون أن يشير إلى هوية هذه الفئة أو يحدّد دينها. وجاءت بعدها تصريحات د. محمد سـليم العوا - أحد المرشـحين المحتمَلين لانتخابات الرئاســة المصرية - لتؤكد امتلاكه أدلة مصورة تؤكّد أن طرفا غيّر المتظاهرين، هو الذى أطلق النار وأحدث الهرج والمرج.

والحــق، أن بعض ما جاء فى مقولات بعض المتظاهرين، كما فى صحيفة الشــروق بتاريــخ ١٠ أكتوبر ٢٠١١، أنهم تعرضوا للاعتداءات مــن قِبل أطراف كانت تحمل الأســلحة البيضاء قبل أن يصلوا إلى منطقة ماســبيرو، أمــا متظاهرون آخرون، حسب الصحيفة نفسها، فقد توعدوا الجيش وأنه سيرى ما لم يتصور.

نظرية قاصرة واعتراف قنبلة

نظرية الطرف الثالث تنفى المســئولية عن المتظاهريــن الأقباط، هكذا فى غمضة عين، ولكنها أيضا لا تقدم إجابات شافية عن كل الأسئلة التى تحيط بهذه المظاهرة، بــدءا من التخطيط لها ونهاية بما أحدثته من مأســاة لمصر كلها. والأهم، لا تقدّم تفسيرا لكل هذا الحجم من الاعتداء المخطط على الجنود بالحجارة والرصاص.

وبينما طالب الجميع بتنفيذ القانون ومعاقبة المسئول عن الجريمة بحق المتظاهرين، قررت الحكومة تشــكيل لجنة واســعة الصلاحيات لتقصى الحقائق برئاســة وزير العــدل، بــدأت مهمّتها بزيارة إلى القريــة التى انطلقت منها إشــاعة هدم وحرق الكنيسة. وهنا جاءت المفاجأة الكبرى.

فقد أذاعت قبل يوم مــن وصول اللجنة، قناة الكرمة، وهى فضائية قبطية ترعاها الكنيســة الأرثوذكسية نفســها. حديثا قنبلة للأنبا هيدرا، أسقف محافظة أسوان الــذى تتبعه كنيســة المريناب المفترضــة، حيث قال إنه لا توجد كنيســة أصلا فى

القريــة، بل مصلى صغيــر، ولم يحدث أى هجوم أو حرق لكنيســة، لأنها لم توجد أساسا، وأن المبنى نظرا لقِدمه، فقد استطاع الكاهن المسئول فى المصلى، بعلاقاته الطيبة مع الإدارة المحلية، أن يســتخرج تصريحا بالإحلال والتجديد باســم كنيسة مــار جرجس، التى لــم تكن موجودة، وأنه زاد فى المســاحة المخصصة للبناء، على عكــس ما جاء فى الترخيص، وأن المســلمين فى القرية يســاعدون فى البناء، ولم يحدُث أن تأذى أحد من المسيحيين فى القرية.

جاء الاعتراف لينصِف محافظ أسوان ويحاول إزالة الحرَج عن الكنيسة الأرثوذكسية، حين تأتى اللجنة الحقوقية لترى الحقيقة على الأرض، عكس ما أشيع وترتب عليه ما ترتّب من مأســاة وطنية وإنســانية فظيعة، لكن الحرج سيظل قائما. فلما كانت قيادة الكنيســة تعلم بهذه الحقائق الدّامغة، فلماذا لــم توقف آلة التحريض داخل كنائس عديدة بزعم حرق كنيسة ليست موجودة أصلا؟ ولماذا لم توقف هذه المسيرة التى لا سبب لها أصلا؟ ولماذا لم تفعل ما بوسعها لمنع كل هذا القتل والتخريب الذى حدث؟ ولماذا ســمحت بأن تســتمِر عمليات التعبئة ضد المسلمين والقوات المسلحة الشامخة؟ أسئلة عديدة لن يدركها إلا الضمير الوطنى الحى.

وربما قال قائل، إن القيادة العليا للكنيســة لم تعُد تهيْمن تماما على قساوســة فى منتصــف العمر، اســتمرأوا العمل السياســى بلباس دينى أو أنهــا تحبِّذ مثل هذه المظاهرات أيا ما يأتى من ورائها. وكلا الاحتمالين خطير.

توضيحات المجلس العسكرى

بعــد اعتراف الأنبــا هيدرا، جاءت توضيحات المجلس العســكرى فى لقاء صحفى موســع عقد يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر، وخلاصتها أن جنــود الجيش المكلفين بتأمين

مبنى التليفزيون، لا يحملون أسـلحة، وإلا كان الوضع أكثر مأساوية، وأنهم تعرضوا للاعتـداء غيّر المبرّر وبأشـكال عنيفة، وأن الجيش ليس طرفـا فى مواجهة جزء مـن الوطن، وأنه لا يسـتبعد أن يكون هناك طرف ثالث اسـتغلّ المظاهرة وحوّلها إلـى معركة، ولكن لا يجزم بذلـك، والأمر منوط بجهات التحقيـق، وأن جزءا من المتظاهرين كان يحمل أشياء غريبة وأسلحة وعصى، وأن الجيش كان وسيظل جيشا لكل المصريين بدون تفرقة، ولذا سـيُواجه بحزم أى أمور مماثلة فى المستقبل، ولن يتهـاون فى مواجهة هؤلاء الذيـن يطالبون بحماية دولية، وأنه يضع كل ما لديه من حقائق أمام جهات التحقيق القضائية. وأخيرا، أن شـهداء الجيش، وتمسكا بمبدأ أصيل فى العسـكرية المصرية، قد تم تشـييع جنازاتهم سِرا، حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه.

ومن سمع العبارة الأخيرة التى تكرّرت مرات عدة فى المؤتمر الصحفى، أدرك على الفور أن هناك شهداء كثيرين من الجنود قضوا بالرصاص أو بالحرق فى مركباتهم العسـكرية أو بالطعـن بآلة حـادّة أو نتيجة الضرب بالعصى المحملة بالسـكاكين والخناجـر المخفية بدقة نحبهم، ولم يعلن عن ذلك، لأنه لو جرت جنازات شـعبية لهُـم، لتحوّلت مصر إلى أتون من العنف الشـعبى، وربما حـرب أهلية تهلك الزرع والضرع، ولا يبقى مسـجد أو كنيسـة. فكان القرار الصائـب أن تصمت جنازات الجنود الشهداء فى سبيل الوطن.

٨- المسكوت عنه.. تحية إجلال وتقدير لشهداء القوات المسلحة

(الأهرام المسائى ١٥/١٠/٢٠١١)

يبدو أننا بحاجة لمزيد من الوقت حتى تكتمل صورة ما حدث فى ماسبيرو مساء الأحد الماضى، وأن نعطى الفرصة لجهات التحقيق للتوصل إلى استنتاجات موثقة ويقينية حول هؤلاء الذين استباحوا وطنهم سواء بالكلمة القبيحة والتحريض المذموم والكذب المتعمد، وأخيرا الاعتداء على جنود تأمين مبنى الإذاعة والتليفزيون بالصورة التى سجلتها المقاطع المصورة المنشورة على شبكة الانترنت والتى أذاعتها بعض وسائل الإعلام العربية والدولية، وما ترتب على ذلك من سقوط قتلى ومصابين.

غير أن انتظار الحقيقة كاملة لا يؤخر إبداء بعض الملاحظات السريعة خاصة فى ضوء ما صرح به الأنبا هيدرا أسقف أسوان والمعلن فى قناة الكرمة القبطية بأنه لم تكن هناك كنيسة فى قرية المريناب وبالتالى لم تحرق كنيسة ولم يتأذ مسيحى فى القرية، وكذلك فى ضوء المقاطع المصورة لبعض القساوسة المتضمنة تهديدات بالموت الشنيع لمسئول رسمى يمثل الدولة المصرية بحجم محافظ، وكلمات خشنة وقاسية وتهديدات للمشير لا يتصور المرء صدورها عن رجل دين يدعو للمحبة والسلام، فضلا عن صيحات بعض المتظاهرين يتصدرون مظاهرة الأحد الدامى بأن هذه الأرض أرض مسيحية وعلى المسلمين الرحيل عنها.

وأولى هذه الملاحظات أننا أمام تطور نوعى فى جزء من الخطاب الدينى المسيحى يدعو إلى العنف الصريح والذى يعاقب عليه القانون، وأتصور أن على قيادة الكنيسة الأرثوذكسية أن توضح لنا الطريقة التى يتم بها الآن التوعية الدينية داخل الكنائس سواء للقساوسة والكهنة أو للمؤمنين أنفسهم، ويخطئ هنا من يظن أن

شـــأن الكنيسة هو شأن يخص المسيحيين وحسب، لا يجوز الإفصاح عنه. إنه شأن وطنى يخص المصريين جميعا فمن يدعو بعض المصريين لقتل البعض الآخر بالموت الشـــنيع يهمنى ويؤثـــر على حياتى ووجودى بقدر ما يثيـــر داخلى وداخل المصريين جميعا القلق الشديد حول العلاقة مع الآخر فى الوطن.

ثانيـــا: إن المقاطع المصورة المليئة بالتهديدات والكلمات الخشـــنة والإشـــارات غير المهذبة تتطلب أولا محاســـبة من داخل الكنيســـة قبل المحاسبة القضائية التى هى بيد جهات التحقيق الرسمية.

ثالثـــا: إن من الخطورة بمكان أن يُنصِّب بعض المصريين أنفســـهم فى خانة العداء مـــع الجيش وقيادته إلى الحد الـــذى يترتب عليه اعتداء ممنهج كالذى حدث، ونتج عنه شـــهداء عســـكريون ومدنيون، ومن الخطورة أيضا أن يُنصِّب بعض الإعلاميين والسياســـيين أنفســـهم كدعاة ومحرضين على الجيش المصرى كالذى يحدث منذ فتـــرة طويلة، وما حدث فى ماســـبيرو يوم الأحد الماضى هـــو نتاج لهذه الموجة من التحريض، وإن استمر الأمر على هذا النحو كما يحدث بالفعل فى أدوات إعلامية عديدة فنحن أمام لعب بالنار وتدمير للوطن. ولهؤلاء جميعا نقول لهم اتقوا الله فى وطنكم ودماء المصريين ويكفى أنكم تحملون وزر الدماء التى سالت من الجنود ومن المتظاهرين أنفسهم.

رابعا: نقـــول للذين ينكرون على الجيش تضحياته من أجـــل مصر الوطن والناس، كفى عبثا، وللذين يشـــككون فى سقوط شهداء من العســـكريين نتيجة الاعتداءات التى جرت وسجلتها عدسات المحترفين والناس العاديين، نقول لهم أيضا كفى عبثا بمشـــاعر الناس، وكفى عبثا بدم شـــهداء القوات المسلحة، وكفى عبثا بآلام أسرهم وزملائهـــم وأصدقائهم، وإذ نوجه تحية إجلال وتقدير لكل جنودنا البواســـل ولكل

قيادة عســكرية أيا كانت رتبتها، نقف إجلالا واحتراما لكل الشهداء الذين سقطوا ونقدم لأسرهم كل التعازى الواجبة فقد ضحوا من أجلنا جميعا وأقل ما نقدمه لهم أن نذكرهم بالوفاء والتقدير.

وخامسا: أما الذين ينكرون على الجيش المصرى أنه آثر الجنازات الصامتة لشهداء الوطـن منعا لما لا يحمد عقباه. فنقول لهــم ألا تتصورون ما الذى يمكن أن يحدث إن جرت جنازات علنية للجنود الشهداء فهل تريدون حربا أهلية لا تبقى كنيسة ولا مسجدا ولا حتى وطنا اتقوا الله فهذا خير لنا جميعا.

٩- جمعة ١٨ نوفمبر.. بين تسليم السلطة وحقيقة استعراض القوة

(سويس إنفو ٢٠١١/١١/١٨)

ساعات محدودة وتنطلق فعاليات مظاهرة جديدة تحت عنوان جمعة المطلب الوحيد، كان فى البدء متعلقا بإعلان جدول محدد لتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة، ثم تطور إلى إسقاط ما يعرف بوثيقة د. على السلمى نائب رئيس الوزراء، وهى الوثيقة المتعلقة بمبادئ أساسية للدستور المصرى الجديد المقرر أن تصدره جمعية تأسيسية تشكل بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. وفيما بين هذين المطلبين، توجد عشرات المطالب الأخرى، بحيث أصبح الأمر مزيجا من استعراض القوة الحزبية وأهداف انتخابية للتيارات السلفية ولحزب الإخوان المسلمين معا، ومحاولة إثبات الذات الثورية وتوظيف فرصة إعلامية لمتابعة الهجوم على المجلس العسكرى والحكومة والتشكيك فى نياته كما هى عادة بعض الشخصيات والمنظمات الشبابية.

مطلب متناقض

يذكر أن مطلب تسليم السلطة وتحديد جدول صارم لها لا يتعدى منتصف العام المقبل كما تطرحه القوى الإسلامية وبعض الائتلافات الشبابية وشخصيات تطمح للرئاسة، يمثل لدى بعض المراقبين خروجا على الإعلان الدستورى، إذ كيف يمكن إجراء انتخابات رئاسية دون صدور دستور يحدد طبيعة النظام السياسى ومهام رئيس الجمهورية وحدود دوره. اللهم إلا إذا أراد هؤلاء المتطلعون للرئاسة قبل إصدار دستور محدد المعالم أن يعيدوا تجربة حكم استبدادى واسع الصلاحيات وبلا رقابة أو محاسبة، مما لا يستقيم مع ثورة شعبية قامت ضد رئيس تمتع بصلاحيات واسعة دون رقابة، فكان الحساب عسيرا.

فضــلا عن كونه مطلبا متناقضا مع عملية تســليم الســلطة التى بدأت بالفعل من خلال الدعوة إلى الانتخابات البرلمانية، والتى ستقود إلى تشكيل برلمان يقوم بالمهام الرقابية والتشريعية، يتلوها صياغة الدستور والانتخابات الرئاسية فى حدود ستة أشــهر إلى ثمانية أشــهر من تاريخ تشــكيل الجمعية المكلفة بوضع الدستور. وهو جدول واضح بمســتوياته المختلفة، وإن كان يتســم بقدر من المرونة من حيث الزمن وبما لا يزيد على شــهرين إلى أربعة أشــهر. ويتوقف الأمر على مدى سرعة إنجاز الدستور والاستفتاء عليه، فإن انتهى الأمر من خلال الجمعية التأسيسية فى غضون ثلاثة أشــهر، يصبح ممكنا إجراء الانتخابات الرئاســية فى غضون نوفمبر ٢٠١١، وإن تأخر عمل الجمعية التأسيســية شــهرين أو ثلاثة أشهر أخرى، فسوف تجرى الانتخابات الرئاسية فى يناير ٢٠١٢ على أقصى تقدير. ورغم وضوح عملية انتقال السلطة على هذا النحو، ينكر المعارضون وجودها.

ضد مدنية الدولة

اختصارا، لم تعد جمعة المطلب الوحيد، وإنما المطالب المتعددة المتناقضة والمتضاربة. وفى المقابل ترى القوى الرافضة للمشــاركة فى هــذه المظاهرة باعتبارها مظاهرة عشوائية ليست محل اتفاق وترتبط فقط بمصالح انتخابية ضيقة لأطراف بعينها، ومتعجبة من رفض مبادئ أساســية للدستور تضمنتها وثيقة السلمى، تعكس توافقا عامــا ــ بغض النظر عن الخلاف حــول مبدأين يتعلقان بالجيــش ـ وتم التفاوض بشــأنها فى الأشهر الماضية بين العديد من القوى السياسية وتوافقت عليها تيارات وقوى وأحزاب عديدة، ومعتبرة أن النزول إلى الشــارع فى هذا التوقيت الحرج قبل الانتخابــات البرلمانية بوقت قصير لا علاقة لــه بالوثيقة القابلة للحذف والإضافة والتعديل، وإنما برفض مبدأ مدنية الدولة ذاته، ومبدأ الدولة الديموقراطية الحديثة الذى لا تنازل عنه.

وثيقة د. السلمى وعنوانها الرسمى «مشروع مبادئ أساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة» هى نتاج لمزج ١٨ وثيقة سابقة أصدرتها قوى سياسية ليبرالية وإسلامية ومنظمات وشخصيات عامة، دارت جميعها حول مبادئ رئيسية لا خلاف عليها يفترض أن يتم تضمينها فى الدستور الجديد، تعكس التوافق الشعبى العام وتمنع احتمال أن يصوغ الدستور أغلبية برلمانية من لون سياسى وإيديولوجى واحد، لما فى ذلك من خطر داهم على الدولة المصرية ذاتها.

بهذا المعنى لا توجد خلافات كبرى إزاء الوثيقة ذاتها، فمبادئها تدور حول هوية الدولة المصرية دولة مدنية ديموقراطية تحمى حقوق الإنسان وتمنع التمييز لأى سبب كان، وتلتزم الحريات والمواطنة، ودينها الإسلام ولغتها العربية، وتؤكد حق تابعى الأديان الأخرى الاحتكام لشرائعهم دون تدخل أو افتئات.

وثيقة إلزامية أم استرشادية

ورغم التوافق الوطنى العام على هذه المبادئ، ثار الجدل الكبير على مستويين؛ الأول ما يتعلق بمدى إلزامية الوثيقة، والثانى حول بعض المبادئ التفصيلية.

فيما يتعلق بإلزامية الوثيقة، ظهر تياران عريضان: الأول نادت به قوى مدنية وليبرالية، دعت إلى إصدار الوثيقة بعد تعديل البنود الثلاثة محل الاختلاف فى صورة إعلان دستورى مكمل، حتى يصبح لها قوة الإلزام وبما يحمى مدنية الدولة، وإلا فلا معنى لها إن ظلت مجرد وثيقة استرشادية يمكن الإطاحة بها عند الضرورة.

أما التيار الثانى وتمثله القوى الإسلامية فيصر على أن الوثيقة استرشادية بوجه عام، والالتزام بها هو أمر معنوى لا أكثر و لا أقل، ولمن يوقع عليها فقط، ولا تلزم

أى قـــوة ترفض الوثيقة كلا أو جـــزءا. وأنها فى كل الأحوال محاولة للإطاحة بثمار الفوز الانتخابى المتوقع.

يلاحظ هنا أن الاختلاف حول حجم الالتزام بمبادئ أساسية فى الدستور الجديد مرتبط أساســا بخلاف أيديولوجى عميق حول هوية الدولة المصرية، وهل ستكون دولــة دينية أو مدنية ديموقراطية أو مدنية ذات مرجعية إســلامية. ومرتبط أيضا بتخوفات عميقة تسود التيار المدنى بوجه عام بأن تأتى الانتخابات البرلمانية بأغلبية دينية لا تراعى الحقوق والحريات والتنوع الاجتماعى والفكرى والسياســى الموجود فى المجتمع، وتســتغل المشــاعر الدينية وتدنى المستوى التعليمى لقطاعات عريضة من المصريين فى الانقلاب على الهوية المدنية للدولة المصرية.

ثلاثة مبادئ جدلية

مستوى الاختلاف الثانى تعلق بثلاثة مبادئ تضمنتها الوثيقة، مبدآن منهما يتعلقان بالقوات المســلحة إضافة إلى مبدأ يتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية التى ستكلف صياغة الدستور الجديد. وهنا حدث الخلط المتعمد من قبل قوى إسلامية وسلفية بين المبادئ المتفق عليها وبين تقنين دور القوات المسلحة فى الدستور المنتظر وكيفية مراقبة وظائفها وحجم الســرية الذى يجب الالتزام به عند البحث فى أمور تخص الجيش وتتعلق بالأمن القومى.

امتد الخلط بين ما يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة البلاد والجدل حول بعض القرارات الجارية، وبين دور القوات المســلحة كمؤسسة قومية وظيفتها الرئيســية حماية البلاد أرضا وشعبا، وردع مصادر التهديد المختلفة. وهو ما أوقع بسطاء المواطنين فى ارتباك شديد.

دولة فوق الدولة

كان الانتقاد البارز للمبدأين المتعلقين بالقوات المسلحة أنهما يجعلان هذه المؤسسة فوق القانون وفوق الدستور ودولة فوق الدولة، وتمحورت بعض المطالب حول إخضاع كامل للقوات المسلحة للرقابة البرلمانية المفتوحة، أو تعديل هذه البنود بما يوفر السرية المطلوبة للأمور الخاصة بالقوات المسلحة باعتبارها مؤسسة ذات وضع خاص من جانب وإيجاد صيغة للرقابة البرلمانية المنضبطة على أعمالها من جانب آخر. وبذلت محاولات للتوصل إلى صيغ توافقية تراعى إبعاد شئون القوات المسلحة عن التجاذبات الحزبية والبرلمانية، ولكنها لم تصل إلى نهايتها بعد.

مغالبة وليست مشاركة

كما كان الانتقاد البارز من القوى الإسلامية تحديدا للمبدأ المتعلق بأسس تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، أنها تلغى الإرادة الشعبية القائمة على الانتخاب. فوفقا لما ورد فى مشروع وثيقة د. السلمى أن تشكيل هذه الجمعية التأسيسية ذات المائة عضو يجب أن يشمل كل فئات المجتمع من نقابات ومنظمات سياسية، وأن يكون ٨٠ عضوا فى الجمعية التأسيسية من ممثلين عن المؤسسات المختلفة والمجتمع المدنى والإعلاميين والفنانين والفلاحين والعمال، والأكاديميين والقضاة. ويأتى العشرون الباقون من البرلمان المنتخب، بحيث لا يزيد الممثلون عن تيار معين داخل البرلمان بعينه على خمسة ممثلين، وتترك الفرصة لباقى التيارات أن يكون لها ممثلوها.

لم يرض الإسلاميون على هذه الصيغة، إذ يعتقدون أنهم سوف يحصلون على الأغلبية الكاسحة فى البرلمان الجديد، وبالتالى سيكون لهم الحق فى تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وسيكون لهم الحق فى وضع الدستور الذى يعكس تصورهم للدولة المصرية باعتبارهم الأغلبية.

عنـد هذا الحـد تبخرت كل المقولات التـى أطلقتها رموز إسـلامية من قبل حول المشـاركة وليسـت المغالبة، وظهر الأمر على حقيقته كمغالبة وليست مشاركة. كما تبخـرت تماما كل نيات التوافـق الوطنى حول الأمور الجوهرية بين الإسـلاميين والليبراليين. ومن ثم كان طبيعيا أن تعلن قوى حزبية رئيسـية فى التيار الليبرالى كحـزب الوفد والأحرار المصريـين والناصريين والجبهة المصرية للتغيير السـلمى وغيرهـا عن امتناعها عن المشـاركة فى جمعة المطالب المتناقضة. بينما شـاركت ائتلافات شـبابية معتبرة أن هذه المشـاركة ضرورية حتى لا تترك ميدان التحرير لتيار بعينه، بما يعطى انطباعا خاطئا عن الثورة ومصيرها.

يلفت النظـر هنا أن محاولات البحث عن مخرج للمبـادئ الثلاثة محل الاختلاف كانت تتم تحت تهديد القوى السـلفية وحزب الحرية والعدالة بالنزول إلى الشـارع لإسـقاط الوثيقة تماما وإبعاد د. السـلمى عن الحكومة، مما جعل الأمر أقرب إلى حلبة ملاكمة بلا ضوابط، وليس مباحثات سياسية من أجل التوافق لما يحمى الوطن ويجنبه مخاطر المواجهة الشعبية.

١٠ - بدائل مصر الحائرة : «مطالب التحرير» أم «تأييد العباسية؟»

(سويس إنفو ٢٠١١/١١/٢٦)

ميدان التحرير الأشهر فى قلب القاهرة يزأر مرة أخرى، غير أن ميدان العباسية دخل الحلبة ليخصم من الرصيد المعنوى والإعلامى لمتظاهرى التحرير الذين احتكروا الحديث باسم الثورة. لقد نزلت الأغلبية الصامتة لترفع علم البلاد دون أى شىء آخر، وترسل رسالة قوية لكل من يعنيه الأمر بأن أغلبية الناس لها أيضا كلمتها وعلى الجميع أن يحترمها ويضعها فى الاعتبار.

وبينما كانت صيحات الشباب والفتيات الغاضبة فى التحرير تدين المجلس العسكرى وتطالب برحيله فورا وتسليم البلاد إلى مجلس رئاسى غير منتخب من ثلاث شخصيات تكون له كل الصلاحيات التنفيذية والرقابية والتشريعية دون رقابة من أحد أو دون استشارة من أحد، كان ميدان العباسية ملىء بمواطنين من كل فئات المجتمع وطبقاته ومن كل أجياله دون استثناء. ووفقا لما استطعت رصده ميدانيا ظهيرة الجمعة ٢٥ نوفمبر، كانت اللافتات جميعها مؤيدة لبقاء المجلس العسكرى ليتم مهمته حسب الجدول المعلن من انتخابات برلمانية ودستور وانتخابات رئاسية حتى نهاية يونيه المقبل، ومؤيدة للدكتور كمال الجنزورى كرئيس لحكومة إنقاذ وطنى، وفى الآن نفسه رافضة فى عبارات قاسية أحيانا شخصيات بعينها يُصر عليها متظاهرو ميدان التحرير كمنقذين للوطن. وكانت الصيحات تعلو لتقول : «يا مشير يا مشير.. مصر أكبر من التحرير»، ورافضة فى الآن نفسه أداء القنوات الفضائية المصرية الخاصة والعربية ومعدى برامج بعينها باعتبارهم مضللين وكاذبين وسببا رئيسيا فى تخريب الوطن حسب ما كان مرفوعا من شعارات.

الأسبوع العصيب

كانت مظاهرات الجمعة الرافضة فى التحرير والمؤيدة فى العباسية بمثابة ختام مثير لأسبوع عصيب، جرت فيه أحداث جسام، وصور الإعلام مكتوبا ومرئيا مجريات الأحداث باعتبارها لحظة فارقة تنزلق فيها مصر إلى انهيار كامل، وإنها بحاجة إلى منقذ يطيح حكم العسكر، وينطلق تحديدا من ميدان التحرير ويفرض ظلاله على الجميع دون محاسبة أو حتى عبر تفويض انتخابى شعبى حسب القواعد الديموقراطية.

وعلى وقع صيحات الشباب الغاضب فى ميدان التحرير فى قلب القاهرة منذ مطلع الأسبوع، كانت هناك محاولات متكررة يشارك فيها تلاميذ المدارس الإعدادية وأعضاء روابط مشجعى أندية رياضية شهيرة للهجوم على مبنى وزارة الداخلية القريب من الميدان، وتصاحبها طلقات الغاز المسيل للدموع التى أطلقها الجنود وهم يدافعون عن مبنى وزارتهم. وبينما تساقط عدد من الشهداء وكثير من المصابين مدنيين وعسكريين، جاءت التغطيات الإعلامية والصحفية ملتهبة تصب جام غضبها على المجلس العسكرى إجمالا وقائده تحديدا، فضلا عن تصريحات لرموز سياسية بأن هناك طرفا ثالثا أطلق الرصاص فى اتجاه كل من الجنود والمتظاهرين.

فى الآن نفسه كانت هناك هجمات متزامنة على مدى عدة أيام من متظاهرين، البعض منهم حمل قنابل مولوتوف وقطعا من الحديد وبنادق خرطوش، على ١٥ مديرية للأمن فى عدد من المحافظات المصرية، مما دفع الجيش إلى نشر قوات لحماية أقسام الشرطة والفصل بين المتظاهرين ومبانى الأقسام والمديريات الأمنية المستهدفة. بينما ذكر موقع «اليوم السابع» الإخبارى أن هناك قيادات فى وزارة الداخلية محسوبة على الوزير العادلى الأسبق ومتورطة فى تنظيم بعض الهجمات

على أقسام البوليس بهدف تأزيم الأوضاع الأمنية. ويشير سامح عاشور نقيب المحامين المنتخب قبل أيام قليلة إلى أن الأوضاع فى الداخلية غير مفهومة، فى إشارة إلى صراعات داخلية وتصفيات حسابات ربما تفسر بعض الهجمات على أقسام البوليس فى أكثر من محافظة ومدينة. غير أن الأمر يظل فى عداد التحليلات التى تتطلب الحقائق الثابتة.

من يسيطر .. ومن يفقد سيطرته

بدت الأمور لوهلة وكأن المجلس العسكرى غير قادر على السيطرة على مجريات الأحداث، وأن فراغا فى السلطة قد فرض نفسه لا سبيل لملئه إلا عبر الاستجابة الكاملة دون مناقشة لأطروحات الائتلافات الشبابية. كما بدا الأمر لدى آخرين وكأن البلاد تواجه خطة مدروسة لمنع الانتخابات عبر الهجمات المتكررة والمتزامنة على أقسام للشرطة ومديريات الأمن ومقار المحافظات فى أكثر من مدينة ومركز كبير، ومن ثم منع وصول قوى سياسية بعينها إلى السلطة عبر الانتخابات.

لقد شعر المصريون بخطورة الموقف وأن بلدهم يتعرض لمحنة كبيرة، خاصة أن البورصة المصرية كانت تخسر يوميا ما يقرب من ٩ مليارات جنيه مصرى، فضلا عن الخسارة الكاملة للموسم السياحى الشتوى الذى بدا قبل الأحداث واعدا، وبعدها انتهى أمره ولو إلى حين.

كان الأمر مزيجا من المتناقضات ولكنه شكل ما يمكن وصفه بالانقلاب المدروس على الاستفتاء الذى أيده ٧٧٪ من المصريين فى ١٩ مارس الماضى، والذى تضمن خطة نقل السلطة التى التزم بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وما زال ملتزما بها.

رغم كل شئ.. الشعب ما زال مؤيدا للجيش

وفـــى ظل هذه التطورات والمطالبات فى ميـــدان التحرير بالخروج الفورى للمجلس العســـكرى من المشهد السياسى، كانت المفارقة الكبرى أن استطلاعات الرأى تقول غيـــر ذلك، فهناك رصيد مـــن الثقة لدى جموع المصريين فى جيشـــهم وفى قيادة هذا الجيش. إذ خرج موقعان إخباريان بنتائج اســـتطلاع رأى حر للقراء بتاريخ ٢٤ نوفمبر حول الموقف من الرحيل الفورى للمجلس العســـكرى، فنسبة ٦١٪ من قراء موقع «مصر الإخبارى» من إجمالى خمسة آلاف قارئ شاركوا فى الاستطلاع قالوا (لا) للرحيـــل الفورى للمجلس ومـــع بقائه، وقال ١٩٪ أنهم مع المجلس لاســـتكمال المرحلة الانتقالية، وقال ٢٠٪ فقط أنهم مع رحيل المجلس.

وفى الاســـتطلاع الثانى قال ٣, ٧٠٪ مـــن قراء موقع «اليوم الســـابع» (لا) للرحيل الفورى للمجلس وأنهم مع اســـتكمال إدارته لما تبقـــى من المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات فى مواعيدها المعلنة.

وتبقى الدلالة الأهم هنا حين نعرف أن موقع «اليوم الســـابع الإخبارى» الإليكترونى يتضمن الكثير من الانتقادات للمجلس العسكرى، ومع ذلك قال ٧٠ ٪ من قرائه نعم لبقاء المجلس. فيما كشـــفت النتيجة بحق مدى انفصال القراء عن حالة التحريض الإعلامـــى المنهجى الذى برع فيه بعض الإعلاميـــين المصريين من أجل رفع رصيد الإعلانات فى برامجهم ومطبوعاتهم، وليذهب الوطن إلى الجحيم.

لقاء الخروج من الأزمة

وفى ظل هذه التطورات الســـريعة والمتلاحقة جاء تأكيد المجلس العسكرى بعد لقاء مع ممثلى عدد من القوى السياسية من بينهم الإخوان والوفد والحزب الديموقراطى

الاجتماعى وشخصيات مرشحة للانتخابات الرئاسية على إجراء الانتخابات البرلمانية الأولى فى موعدها المقرر ليضيف لدى متظاهرى التحرير سببا آخر للسخط على المجلس العسكرى، بينما رأتها أحزاب كبيرة المخرج الوحيد الآمن من الأزمة التى تمر بها مصر الآن. وشمل الاتفاق أيضا تشكيل حكومة جديدة وإنهاء مظاهر العنف من قبل الشرطة وتعويض أسر الشهداء والمصابين والإفراج عن الشباب الذين تم القبض عليهم فى المظاهرات، والانتهاء من الانتخابات الرئاسية بحد أقصى نهاية يونيه ٢٠١٢.

الاتفاق بهذا المعنى تضمن كثيرا من مطالب الميدان التى كانت مرفوعة حتى حينه، لكن متظاهرى التحرير فضلوا البقاء حتى يتم فرض أسماء بعينها، ويرحل المجلس العسكرى فورا من المشهد السياسى. أما القوى الحزبية الكبيرة المؤيدة لإجراء الانتخابات فى موعدها فقد وجدت بنود الاتفاق مبشرة وخطوة كبرى للخروج من المأزق.

وفى كلمة المشير التى لخصت الأمر فى اليوم التالى وأكدت أن الانتخابات فى موعدها ووجود رئيس منتخب قبل نهاية يونيو ٢٠١٢، يلفت النظر ثلاثة عناصر، أولها التأكيد المتكرر أن الجيش غير طامع فى السلطة، وأنه مُصر على العودة إلى ثكناته بعد أن يسلم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة وفقا للجدول الزمنى الجديد والذى يختصر أكثر من ستة أشهر من الجدول السابق، والثانى الإشارة إلى قسوة النقد الذى يوجهه الإعلام المصرى إلى المجلس العسكرى وعدم مراعاته الحقائق والظروف التى يعمل بها المجلس لاسيما قيامه باستشارة كل القوى قبل الإقدام على أى خطوة أو إصدار أى قرار، والثالث أن المجلس العسكرى على استعداد للرحيل الفورى من المشهد السياسى إذا أراد الشعب ذلك ولكن عبر استفتاء.

والعنصر الثالث تحديدا فتح الباب للجدل حول البديل الجاهز لتسلم السلطة دون انتخابات أو تفويض شـعبى، ومن هنا شعرت الطبقات الشعبية بالقلق الشديد من احتمال كهذا، ومن ثم قررت أن تدلى بكلمتها عبر ميدان العباسية.

الحكومة .. جديدة أم للإنقاذ الوطنى؟

وكما كان الانقسام حول أهمية الانتخابات فى هذه اللحظة الزمنية الساخنة، تولد انقسام آخر حول طبيعة الحكومة التى ستخلف حكومة الدكتور د.عصام شرف التى قدمت استقالتها عقب المواجهات مع متظاهرى التحرير كنوع من الشعور بالمسئولية المعنوية الجماعية تجاه أرواح الشهداء، ومساهمة منها فى تخفيف أسباب التظاهر، وإعطاء فسـحة للقوى السياسية أن تبحث عن شـخص مقبول جماهيريا يدير ما تبقى من المرحلة الانتقالية بالتعاون مع المجلس العسكرى.

غير أن اسـتجابات متظاهـرى التحرير الأولية رفضت اختيار المجلس العسـكرى الدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء الأسبق، بحجة أنه من رجال النظام المباركى، وأن تقدمه فى السـن يحول دون أن يكون ملائما لمتطلبات حكومة إنقاذ وطنى. فى حين بدأت أولى تصريحات التأييد القوى لهذا الاختيار من قبل د. سليم العوا وهو القانونـى المخضرم وأحد المرشـحين المحتملين للانتخابات الرئاسـية، والذى يُعد محسوبا على التيار الإسلامى وأحد رموزه البارزين.

التقارير الصحفية بدورها كشـفت عن شروط د. محمد البرادعى إذا قبل منصب رئيس حكومة الإنقاذ، حيث طالب بصلاحيات مفتوحة فى كل شـىء دون مراجعة من أحد وأن يختفى المجلس العسكرى فى لمحة بصر. بينما اعتذر آخرون مفضلين انتظار فرصة أخرى.

المطالب المتغيرة

يذكــر هنا أن القوى الموجودة فى ميدان التحرير تعكس تنوعا شــديدا من الأفكار والمطالب والإيديولوجيات والأجيال. والغالب عليها الائتلافات الشــبابية وحركات تعتبر نفســها أنها قادت ثورة يناير وأسقطت نظام مبارك وتستحق أن تقود البلاد بدون انتخابات أو تفويض من أحد حتى ولو كان الشــعب نفســه. ويشــاركها قوى إسلامية سلفية موزعة على عدد من الأحزاب، ورموز مدنية متنوعة، ولديهم أفكار أخرى بعيدة الصلة عما تطرحه الائتلافات الشبابية كل لحظة.

هذا التنوع فى ميدان التحرير بين ذوى المرجعية الإسلامية وذوى القناعات المدنية، عكس نفسه فى قائمة عريضة من المطالب التى يُصر عليها المتظاهرون، بعضها لا خلاف عليه مثل محاسبة قيادات الشرطة التى تسببت فى قتل المتظاهرين وتعاملت معهم بأســاليب قاســية لا تمت للثورة بصلة، خاصة فى يومى الســبت ١٩ نوفمبر والأحد ٢٠ نوفمبر اللذين شهدا مقتل عدد كبير من المتظاهرين ومن المهاجمين على مديريــات الأمن. أما البعض الآخر فجاء معبرا عــن تنوع المرجعيات الإيديولوجية والفكريــة، ناهيك عــن محاولات لعرض أفكار متغيرة لكى تتناســب مع التطورات المتلاحقة، مما أوضح أن الميدان ليس على قلب رجل واحد، وليس لديه رؤية شاملة لإدارة دولة بحجم مصر.

طرح الشباب أيضا أســماء بعينها لتتولى هذه الحكومة الإنقاذية أبرزها د. محمد البرادعى و د. عبد المنعم أبو الفتوح، والمحامى وأســتاذ القانون د. حســام عيسى والمستشار هشام البسطويســى. والمفارقة المثيرة أن مطالب الشباب لم تتضمن أى شــىء عن إجــراء الانتخابات فى موعدها أو غير موعدهــا، أو الأخذ فى الاعتبار التحفظات التى تقول بها قوى أساسية فى الشارع المصرى على بعض هذه الشخوص

تحديدا، أو الاستحقاقات التى تضمنها استفتاء ١٩ مارس الماضى. وكان آخر ما طالب به الشباب فى ميدان التحرير أن يجرى استفتاء على مبدأ تشكيل مجلس رئاسى مدنى يحكم البلاد، دون تحديد الهدف من ذلك، وعلاقته بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

لا .. لمصادرة رأى الشعب

بدت هذه المطالب لدى قوى شعبية وسياسية بمثابة وصفة لوضع البلاد على بداية حرب أهلية، باعتبارها تصادر حق الشعب فى الاختيار وتتعالى عليه وتتحدث باسمه دون تفويض، وتتجاهل آلية الانتخابات كوسيلة ديموقراطية تكشف عن الأوزان النسبية لكل قوة سياسية ورديفها الاجتماعى، كما أنها تعكس رؤية لقوى شبابية ليست بالضرورة مقبولة من باقى التيارات ذات الرصيد الموثوق بها فى الشارع.

فى حين استنتج محللون أن مطالب المتظاهرين فى الميدان ليس الغرض منها بدء عملية ديموقراطية، وإنما الوصول إلى السلطة بأى شكل كان، مستغلين حالة الاستنفار الإعلامى لنقد المجلس العسكرى وتحميله كل الأخطاء، وكأن الائتلافات الشبابية التى أهدرت فرصة ذهبية فى التواصل مع الشعب وبناء جذور حقيقية لها فى المجتمع عبر إنشاء حزب شبابى قوى أو حزبين قويين للمنافسة بحق فى الانتخابات البرلمانية، لم تخطئ أبدا وكانت كل خطواتها ملائكية.

يذكر هنا أن عدد الائتلافات الشبابية يفوق المائتى ائتلاف واتحاد ومنظمة سياسية، أغلبيتها الساحقة غير معروفة ومجهولة البرنامج والقيادات، وفى أكثر الأحوال مجرد بيان يصدر باسم ائتلاف ما للتعليق على حدث أو لتعبئة الناس عبر الفضاء الإليكترونى وإثارتهم جنبا إلى جنب توجيه النقد القاسى للمجلس العسكرى، باعتباره غاصبا للسلطة التى يستحقونها دون غيرهم. أما بعض الرموز

الشـــبابية فقد اكتفت بالمبالغة فـــى النقد والظهور المكثف فـــى القنوات الفضائية وتأكيد اســـتمرار الثأر من الجيش المصرى الذى اغتصب الحكم ووقف ضد الثورة حسب رؤيتهم، وكذلك تأكيد استمرار المواجهة مع وزارة الداخلية لأنها لم تتغير ولم تتطهر وفقا لقناعاتهم، ومتمســكين فى ذلك بمقولة أحد السياســيين البارزين بأن «الداخلية يجب أن تُهدم تماما وتُهان وتُذل ثم يُعاد بناؤها».

وتبعـــا لفريق من الناقدين لهذا الطرح، فإن الائتلافات الشـــبابية وإن كانت فصيلا حركيـــا وديناميـــكا فى الفضاء الإليكترونـــى وفى تعبئة المظاهـــرات وتنظيمها فى أكثر من محافظة، فهذا لا يعطيها الحق فى احتكار الحديث باســـم الثورة وباســـم المصريين جميعا، فهم أولا وأخيرا مجرد فصيل سياســـى، يبدو أنه يخشى المشاركة فى الانتخابات والكشف عن حجمه الحقيقى عبر هذه الآلية الديموقراطية.

من ضحى يستحق

فى المقابل تؤكد رموز شبابية أنه لولا تضحياتهم وتمسكهم بالتظاهرات الواحدة تلو الأخرى لما كان الكثير من القرارات الكبرى التى أصدرها المجلس العسكرى قد رأت النور، ولما حدثت محاكمات رموز النظام المخلوع، ولما صدر قانون العزل السياســـى أو تمـــت الإطاحة بحكومة د. عصام شـــرف، والإطاحة بوثيقة الســـلمى التى كانت تعطى الجيش مبررا للتدخل فى الحياة السياسية حسب رؤيتهم. وانطلاقا من تلك القناعات الراسخة فإنهم سوف يستمرون فى الاعتصام فى قلب القاهرة، كما كان الحال فى فبراير الماضى، وصولا إلى رحيل المجلس العســـكرى من الســـلطة. لكن عموم المواطنين لديهم تقييم آخر، إذ يرون، ولديهم كل الحق، أنهم قدموا الكثير من التضحيات من أرزاقهم التى تأثرت بشـــدة، ومن أمنهم وأمانهم، وأنه ليس لأحد أن يزايد عليهم، وليكن التقدير والحساب عبر صندوق الانتخابات.

هنا نرصد قول أحد أعضاء المجلس العسكرى فى المؤتمر الصحفى الذى أعُلن فيه إجراء الانتخابات فى موعدها «أن شباب المتظاهرين فى التحرير قوة مهمة ولكنهم لا يمثلون كل الشعب المصرى، ولا يحتكرون الحديث باسمه». ومع نزول الأغلبية الصامتة إلى ميدان العباسية رافضة أطروحات التحرير ومؤيدة إدارة المجلس العسكرى للفترة الانتقالية، اكتملت صورة الواقع المصرى حيث التنوع واستحالة احتكار الحقيقة من طرف بذاته.

فى خضم هذا الجدل الصاخب، سوف تتم الانتخابات فى موعدها، وسيؤمن الجيش كل المقار الانتخابية، حيث أعد أكثر من ١٢٦ الف جندى مدربين جيدا لهذه المهمة الوطنية النبيلة حسب تصريح للدكتور سليم العوا الذى شارك فى مباحثات خطة انتقال السلطة حتى يونيه ٢٠١٢.

وللمرة الأولى صار هناك برنامج زمنى مختصر ومكثف فى آن للإنهاء من إعداد دستور جديد فى غضون شهر واحد، وانتخابات رئاسية تنتهى مع نهاية يونيه ٢٠١٢، وعندها سيكون لمصر برلمان منتخب ودستور جديد ورئيس منتخب، فهل سيبقى المتظاهرون فى ميدان التحرير حتى ذلك التاريخ، تاركين كل هذه الخطوات الجبارة تحدث بعيدا عن مشاركتهم الإيجابية والفعالة، مكتفين فقط برفع الشعارات والغضب على ما يحدث؟

كثيرون يعتقدون أن دوران العجلة كفيل بتصحيح الأوضاع، ومن ثم كشف الغطاء والتمييز بين المكتفين فقط بالصوت العالى والصراخ، وهؤلاء الذين يملكون جذورا عميقة فى الشارع السياسى ويشاركون فى بناء مصر جديدة وديموقراطية.

١١- جمعة ٢٣ ديسمبر.. ختام لفصل مثير أم بداية لفصل خطير؟

(سويس إنفو ٢٠١١/١٢/٢٣)

كعادة أيام الجمعة فى مصر، استعداد مسبق للتظاهر وحشد للشباب وتعبئة إعلامية صارخة، يصاحبه ترقب لما سيحدث، ثم تداعيات تنتهى غالبا بالاحتكاك والصدام مع قوات الأمن، ويسقط الضحايا ويزداد الموقف سخونة وتتلقف الفضائيات الصور والمشاهد وتنتشر القصص والأحاديث والتعليقات، وترتفع الأصوات مرة تلو أخرى تطالب المجلس العسكرى بالانسحاب الفورى من ساحة السياسة، وتقديم السلطة لمدنيين غير منتخبين لا يعرف أحد من هم ولماذا هؤلاء تحديدا.

قصة مكررة ومطالب عديدة

القصة نفسها حدثت مرارا من قبل، وما قد يحدث اليوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ لن يختلف كثيرا عن السياق العام الذى تكرر من قبل، الاختلاف فقط هو فى تفاصيل المشهد وعدد الضحايا ومكان الأحداث، وبعض الشعارات التى قد تُرفع للمرة الأولى. أما نجوم الحدث فهم أنفسهم الذين صالوا وجالوا فى كافة الجمع السابقة، وصاروا بعدها نجوما وكواكب فى عالم الثورة والاعتصام وانتقاد الجيش وتجريح قياداته والتأليب عليه كمؤسسة بقسوة غير مسبوقة وبدون مبرر، كما صاروا فى نظر دوائر الإعلام الساخن دائما أبطال المواجهة المستمرة مع قوات الأمن والجيش، والشرفاء الأنقياء الذين يمنعون الحكومة من أن تدخل مقر عملها الطبيعى بسبب أنها ليست حكومة الثورة، وإنما حكومة المجلس العسكرى.

هذه الجمعة يراها بعض منظميها لرد شرف النساء المصريات اللواتى تعرضن لإهانة كبرى بعد أن سُحلت إحدى المعتصمات فى مواجهة مع أفراد الأمن قبل خمسة أيام، وظهرت صورها وقد تعرى جزء من جسمها تحت عباءة سوداء. ويراها آخرون وتحديدا الاشتراكيون الثوريون أنها جمعة بداية ثورة الغضب الثالثة وصولا

إلى إسقاط الجيش المصرى وتقسيمه وإنهاء الدولة المصرية بكل مؤسساتها ومن ثم بناء دولة جديدة للعدل والحرية!

وبين هذين الطرفين تتراوح المطالب الثورية بين مطالبة الحكومة بأن تحقق فورا العدل الاجتماعى، رغم أنهم ينكرون الحكومة أصلا ويرفضونها، وأن يُقدم المتسببون فى العنف وإهانة الثوار والنساء وقتل الشهداء إلى المحاكم فورا والقصاص منهم، وأن يتم تسليم السلطة لمجلس رئاسى يقوده شخص بعينه لا يحصل فى استطلاعات الرأى العلمية المنهجية على أكثر من ١٪، بينما يطالب البعض بأن يتم تسليم السلطة إلى رئيس مجلس الشعب حين يكتمل انتخابه بعد أسبوعين. وهو ما يرفضه حزب الحرية والعدالة الفائز الأكبر فى الانتخابات حتى الآن باعتباره التفافا على الإعلان الدستورى.

التعبئة ضد الجيش المصرى

كم هائل من المطالب بعضها واجب التطبيق كمحاسبة المتسببين فى العنف الأحمق سواء من الأمن أو من المتظاهرين أنفسهم، والآخر يدخل فى باب المستحيلات كالتسليم الفورى للسلطة. وكل ذلك فى بيئة يسودها رغبة فى التصعيد المستمر ضد الجيش من قبل ائتلافات شبابية تعتبر نفسها قائدة للثورة الشعبية ولم تحصل بعد على نصيبها من الحكم، ومن قبل شخصيات تسعى لدخول السباق الانتخابى المقبل للرئاسة وتصر على الظهور كفارس مغوار يمكنه أن يقود الثورة ويطهر البلاد من كل فساد، وفى الوقت نفسه تجاهل تام لنتائج الانتخابات التى أكملت جولتين من بين ثلاث جولات، وأسفرت على فوز أحزاب إسلامية بنسبة لا تقل عن ٦٠٪.

دفاعا عن الدولة وجيشها

فى الجانب الآخر دعوة للتظاهر فى ميدان العباسية، دعت إليها ائتلافات الأغلبية الصامتة، من أجل حماية مؤسسات الدولة ودعم الجيش المصرى، الذى يتعرض

لحملة شرسة لم يتخيلها عموم المصريين من قبل. هؤلاء هم بسطاء المصريين الذين يرون مصلحتهم فى استقرار الدولة وإتاحة الفرصة للمؤسسات أن تعمل فى بيئة أقل توترا من أجل العبور الآمن من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة المؤسسات المدنية المنتخبة، وهم الأكثر تضررا من وقف الحال الذى يسود البلاد، وهم الأكثر شعورا بقيمة الدور الذى تلعبه وزارة الداخلية والجيش فى حماية أمن البلاد، وهم الذين يرتابون فى دوافع الكثير من دعوات الاعتصام الدائم والثورة الدائمة رغم كل الخطوات المهمة التى اتخذت فى المرحلة الماضية، وهم الذين تتجاهلهم القنوات الفضائية والصحف السيارة تماما، بل يتفنن كثير من الإعلاميين البارزين والصحفيين الثائرين دائما فى سبهم ولعنهم واعتبارهم خونة للثورة وامتدادا للنظام السابق، وأنهم فى أفضل الأحوال مجرد عملاء لجيش البلاد يخرجون لتأييده بدافع من المال! وهنا الأمر الغريب والعجيب، أن جاء على مصر زمن يُدان فيه من يحب جيش بلاده ويدافع عنه لأنه جيش كل المصريين.

ختام لفصل مثير.. وبداية لفصل خطير

إنها جمعة تختم فصلا مثيرا من الأحداث التى سبقتها والمرجح أنها سوف تفتح فصلا آخر تدل مقدماته على أنه فصل قد يكون خطيرا بكل المقاييس. خاصة فى ضوء التحذيرات التى أطلقها مصدر مسئول بأن جهات سيادية - أى أجهزة الرصد والمخابرات - قد رصدت تحركات لعناصر داخلية وجهات أجنبية واتصالات وتمويلات من أجل تنفيذ مخطط يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ يستهدف الصدام مع القوات المسلحة وإشعال الحرائق وتخريب المنشآت العامة وإثارة الفوضى فى البلاد، وتهيئة مناخ يستدعى طلب التدخل من جهات خارجية وفرض الوصاية على مصر.

كانت أحداث الأسبوع السابق تضمنت بالفعل مواجهات بين قوى الأمن والمعتصمين الذين أغلقوا مبنى مجلس الوزراء ومنعوا حكومة د. كمال الجنزورى من دخوله، وتطور الأمر إلى عمليات كر وفر فى محيط مجلس الوزراء ومجلس الشعب ومبان حكومية أخرى مهمة تقع فى شارع القصر العينى الشهير القريب من ميدان

التحريـــر، ونتج عنها قتلى ومصابون كثر مـــن المدنيين وجنود الأمن والضباط، مما ألهب المشاعر وأثار غضبا شديدا، وزاد الأمر سوءا أن أكلت النيران المجمع العلمى الـــذى بنى فى نهاية القرن الثامن عشـــر، وكان يحتوى على ما يقرب من ١٨٠ ألف مخطوط وكتاب ووثيقة وخريطة نادرة وموسوعات تراثية شهيرة.

التحالف مع أطفال الشوارع

لقد بدا المشهد كله مجرد بروفة لما قد يحدث لاحقا، خاصة الظهور الكثيف لأطفال الشوارع والعاطلين والمسجلين خطر كفاعلين أصليين فى الأحداث، لاسيما ما تعلق بالاستفزاز الدائم والمنهجى لقوات الأمن التى تؤمن المبانى الحيوية فى المنطقة، عبر إلقاء الحجارة المدببة وتوجيه الســـباب والشـــتائم لهم طوال الليل والنهار من خلال مجموعات تقترب من القوات لعدة ســـاعات تســـتفزهم قدر طاقتها التى لا تتوافر إلا لمن لديهم أســـباب خاصة جدا مـــن أدوية أو خلافه، ثم تختفى وتظهر مجموعة أخرى تفعل الشـــىء ذاته بنفس القوة والحماس والطاقة، وشـــمل الأمر إلقاء قنابل المولوتـــوف على قوات الأمن والمبانى الحيوية بطريقة احترافية مما أدى إلى إحراق الدور الأول من مبنى مجلس الشـــعب والمجمع العلمى ومبنى وزارة الطرق والكبارى وجزء من مبنى مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء.

المثيـــر فى الأمر هذا الكم الهائل من الصور ومقاطع الفيديو التى تجاهلها الإعلام المصرى المكتوب والمُشـــاهد إلا نادرا، والتى يظهر فيها الصبية الصغار وهم يقومون بإحـــراق المبانى ثم يرفعون علامات النصـــر وكأنهم فى مواجهة مع عدو بغيض، أو إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على قوات الأمن وهم فى فرح عارم ونشـــاط غير طبيعى يحسدون عليه.

وكما أظهرت الصور وبعض ما تســـرب من التحقيقـــات التى تجريها النيابة العامة أن الكثير من أطفال الشـــوارع والعناصر الخطيرة كانـــت تمول من قبل أفراد غير محدديـــن تماما حتـــى الآن من أجل القيام باحتلال ميدان التحرير والمشـــاركة فى الاعتصامات والقيـــام بالمواجهة مع قوات الأمن. وقد بدا الأمر وكأن هناك تحالفا

بين قوى شبابية ثورية أو ربما من فلول النظام البائد وبين هؤلاء المشردين والعاطلين من أجل إبقاء الوضع ســاخنا وقابلا دوما للانفجــار ومدعاة لنقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ولعل ذلك هو ما دعا بعض الرموز ، كالدكتور أحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل وعدد من نواب مجلس الشــعب المنتخبين حديثا، إلى التوجه نحو المعتصمين من الشــباب الثائــر بأن يفضوا الاعتصام ولو لمــدة لمعرفة هوية هؤلاء الغرباء ولعزلهم ومن ثم الحفاظ على صورة الشــباب الثائر نقية كما كانت ســابقا فى إدراك المصريين. وهى دعوة لم تجد صدى إيجابيا. ومع تكرر المحاولات من قبل مشــيخة الأزهر، بدأت استجابات بسيطة وهدأ الوضع نسبيا قبل يومين من جمعة جديدة، استعد لها الفرقاء، كل على قدر نياته وطاقته فى الحشد والتعبئة.

الطرف الثالث .. من هو؟

من جهته، قدم المجلس العسكرى تقويما للوضع عبر مؤتمر صحفى لإحدى قياداته مشــيرا إلى حقيقة تكرار الســيناريو ذاته الذى يبدأ بالدعوة إلى مظاهرة سلمية، يتخللها أعمال عنف مدبرة من طرف ثالث، تؤدى إلى قتلى مصابين وأعمال تخريب. مشيرا إلى عمليات الاســتفزاز التى يتعرض لها الجنود والضباط بطريقة باتت لا تحتمل، وربما كانت الســبب فى ســلوكيات غير منهجية للجنود أثناء اشتباكهم مع المعتصمين.

وللمرة الأولى يظهر المجلس العســكرى صورة جندى وحالته خطيرة نتيجة إصابته فى كل أجزاء جســمه بآلة حادة، وجندى آخر وقد فقئت عينه نتيجة إلقاء الطوب، متسائلا أليس هؤلاء جنود الشعب المصرى يدافعون عنه وعن الوطن ككل؟

لكن الكثير من السياسيين والإعلاميين لم يعيروا الأمر أدنى انتباه، وتجاهلو البحث فى فكرة الطرف الثالث الذى تشــير دلائل عديدة على وجوده، وأصر البعض منهم على الســخرية من وجود متآمرين يعملون ضد الوطــن ككل، وأصروا على تحميل الجيش كل المســئولية، وعلى التعبئة ضد المجلس العســكرى وكأنهم قيادات جيش الأعداء وليس جيش الأبناء والإخوة.

وضع مفزع ونخبة منفصلة عن الناس

وصل الأمر إلى ذروته فيما طرحه أعضاء ما يعرف بحركة «الاشتراكيين الثوريين» التى ظهرت على السطح حديثا، بأن تحقيق أهداف الثورة يعنى إسقاط الجيش تماما وإثارة صغار الضباط على قياداتهم وتقسيمه وجعله مجرد ميليشيات تتحالف مع فقراء الوطن من الأقباط تحديدا والنوبيين، حتى تسقط الدولة تماما ومن ثم يُعاد بناؤها على أسس جديدة.

يبدو الوضع مفزعا، فأنصار الفوضى والتخريب وإسقاط الدولة وتقسيمها وتقديمها على طبق من فضة إلى أعدائها، لم يعودوا يعملون فى السر، بل هم فى العلن ودون خجل أو خوف، بل ويفتخرون بأنهم سيخربون بلدهم ويقسمونه وسيقلبون الجيش على بعضه بعضا.

يبدو الوضع مفزعا أيضا فى أن النخبة السياسية والإعلامية السائدة والمتحكمة فى الخطاب السياسى والإعلامى لا تشعر بفداحة الأمر، تجتزئ الأحداث وتركز على هوامشها وتنكر أصلها وجذورها، وتصر بشدة على أن الجيش مخطىء، وكأنهم هم الملائكة بلا أخطاء، وتصر على إهالة التراب على كل خطوة عملها المجلس العسكرى بما فى ذلك الانتخابات الحرة التى لم تشهدها مصر من قبل، وتعمل على تعبئة الناس ضد الحكومة وضد اختيارات المصريين كما ظهرت فى صندوق الانتخابات، وتمهد تصريحا وتلميحا على صدام قادم بين الجيش والأحزاب الإسلامية الفائزة فى الانتخابات، وكأنها تمهد لتفجير البلاد لتعيش على الإثارة والتوتر والخراب. كما تصر على إدانة من يجرؤ على نقد الثوار وتحالفات البعض منهم مع أطفال الشوارع والمسجلين خطر، فيما تأكد لبسطاء المصريين أنها نخبة تعيش فى واد وأغلبية الشعب الذى يقدر الجيش ويحترم قياداته فى واد آخر.

الفصل الرابع

الشعب يقول كلمته

١- محاكمة القرن.. مبارك ورموز نظامه (سويس إنفو ٢٠١١/٨/٣)

حسم الأمر، وبدأت محاكمة القرن، وتحديدا محاكمة الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك فى تمام الساعة التاسعة من صباح الأربعاء ٣ أغسطس ٢٠١١.

حُسم الأمر لتبدأ واحدة من غرائب وأصعب المحاكمات التى لم تكن مُتصورة من قبل، كانت كالحلم الذى راود المصريين جميعا وأحاطت بها الشكوك حتى قبل لحظات من بدء وقائعها. فالرئيس المصرى يُعد نموذجا لرئيس مطلق الصلاحيات، وكأننا أمام أحد فراعنة التاريخ القديم، ولكنه فى لباس عصرى، وكان من الصعب، بل والاستحالة تصور أن يقبع فى القفص كمتَّهم ينفى عن نفسه الاتهامات.

أما فى المحاكمة الفعلية، فقد تجسد الحلم إلى حقيقة، والمتهم صار مجرد مسئول كبير له فرصة الدفاع عن نفسه وفق الأصول المرعية، والحُكم الأخير سيكون حسب القرائن والأدلة وشهود النفى والإثبات وكفاءة المحامين أيضا.

لحظة تاريخية

مع بدء المحاكمة، عاش الشعب المصرى لحظة تاريخية، حين دخل الرئيس السابق مبارك محمولا على سرير المرض إلى قفص الاتهام لمحاكمته على جرائم قتل ودهس المتظاهرين أثناء الثورة. لحظة سوف تسطّر تاريخا جديدا للحياة السياسية فى مصر وفى العالم العربى، لتثبت أن الشعوب باتت قادرة على محاكمة رؤسائها، مهما كانت قوتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم، وقادرة على القصاص منهم بالقانون والعدالة لما اقترفوه من جرائم وفساد وتسلط واستبداد وعدم مراعاة الحقوق.

مع بدء وقائع المحاكمة، انتهى الجدل حول مزاعم عدة، أبرزها أن المحاكمة ليست سوى تمثيلية لإلهاء الشعب. فجاءت الوقائع عبر شاشات التليفزيون لتثبت أن الأمر جد وما هو بالهزل وأن العدل والشفافية صنوان لا يفترقان. وثانيا، أن هناك تواطؤا متعمّدا من المجلس العسكرى الحاكم لإجهاض الثورة والالتفاف حول مطالبها، لكن المحاكمة أثبتت أن هناك جدية فى محاكمة رموز النظام السابق بلا أى تدخل من قبل المجلس العسكرى فى شأن القضاء عامة، وشأن محاكمة مبارك خاصة. وثالثا، أن بقاء الرئيس السابق دون محاكمة ودون قصاص، وبالرغم من مرضه المعروف، يحتمل عودته مرة أخرى إلى الحكم، كما روج لذلك إعلاميون وصحفيون كبار فى مجال التهويل بأن الثورة لم تحقق أهدافها بعد، وجاءت المحاكمة لتنهى هكذا تصورات بلا أساس وتبخرها فى الهواء. وبذلك، أثبت قادة المجلس العسكرى أنه شريك فى الثورة وفى إدارة البلاد وفى هدم النظام القديم وفى بناء نظام آخر، يفترض أن يكون أكثر قبولا من عموم المصريين. كما انتهى الجدل أيضا حول معنى الجدية فى هدم نظام وبناء آخر. وأصبح الاستحقاق المطلوب هو كيفية توافق القوى السياسية أيا كانت أيديولوجيتها، على السير قدما إلى الأمام نحو ديمقراطية حقيقية ونحو نظام يراعى حقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية.

دراما الصعود والسقوط

لقد كانت لحظة دخول الرئيس المصرى السابق إلى القفص، لحظة درامية بكل المعانى، اختلطت فيها المشاعر لدى الكثيرين، ولكنها ظلت صافية لدى آخرين. وثار التساؤل فى أذهان البعض : ألا تشفع للرجل بعض إنجازاته الكبرى وحمايته البلاد من أن تنزلق إلى حرب أكثر من مرة، خاصة أنه أحد قادة حرب أكتوبر المجيدة؟ غير أن الإجابة التى سطرتها وقائع بدء المحاكمة، أن البطولة والإنجاز المادى والمعنوى

شيء، والمحاسبة على الخطأ الفادح والجرائم الكبرى شيء آخر، والمهم أن القانون يطبق على الجميع، بغض النظر عن أى بعد آخر.

المحاكمة ذاتها لا تخلو من مفارقات كبرى. فهى ليست مجرد محاسبة قانونية لرئيس استبد بشعبه وحسب، ولكنها تجسد قصة من الصعود إلى القمة ثم السقوط المريع عنها، وما بين الأمرين، استبداد وفساد أودى بصاحبه إلى نهاية من الهلاك المعنوى وربما المادى أيضا.

تبدو مفارقة المكان هنا غير بعيدة الصلة عن دراما الصعود والسقوط. فالمحاكمة تجرى وقائعها فى أكاديمية الشرطة - التى كانت تحمل اسم أكاديمية مبارك للأمن - ولكن الثورة غيرت الاسم والمعنى والمضمون، وتقرر نهائيا إزالة مبارك والاكتفاء بأكاديمية الشرطة مجردا، وهى المكان الذى شهد آخر ظهور علنى له، حين كان فى قمة السلطة فى احتفال عيد الشرطة الذى جرت وقائعه يوم ٢٣ يناير ٢٠١١، قبل يومين من بدء فعاليات الثورة. والآن، يدخلها متهما فى أول ظهور علنى له بعد تنحيه القسرى عن السلطة فى العاشر من فبراير الماضى. وكأن المكان يشهد على الصعود والسقوط معا.

رسائل مهمة للقاصى والدانى

لا تخلو المحاكمة أيضا من رسائل كبرى، أولاها يخص القضاء فى النظام المصرى عموما، وهو المرفق المعروف عنه الشموخ والنزاهة، رغم الضغوط التى تُمارس أحيانا من ذوى النفوذ أو من وسائل الإعلام المختلفة، وبما يوفر مساحة كبيرة من الاطمئنان لدى عموم المصريين، بأن الأمر كله بات فى أيدٍ أمينة، خاصة أن المستشار أحمد رفعت، رئيس المحكمة التى تنظر القضية، مشهود له بالحسم والأحكام الرادعة المطابقة لنص القانون وروحه.

وثانيتها، أن المحاكمة أكبر بكثير من مجرد رسـالة ردع لأى رئيس مصرى فى مقبل الأيام. فالمحاسـبة للمسـئول أيا كان وضعه ومرتبته، لم يعد من الممكن تجنبها أو التحايـل عليها. ولذا، فالرئيس المصرى الجديد وأيا كانت صلاحياته الدسـتورية كبيرة أو صغيرة، سـيضع فى اعتباره قبل حكم التاريخ، أن يلتزم الصراط المستقيم حتى يتجنب مصير مبارك.

وثالثتها، رسـالة أبعد قليلا من حدود مصر التى قدمت النموذج، إلى العالم العربى وربما الإسلامى أيضا. فشعوب اليوم لا تقبل الاستبداد ولا أنصاف الحلول، وهدفها ببساطة محاسبة المخطئين والمفسدين.

وتبقى كلمـة، أن المحاكمة وطبيعة الاتهامات وحجم الحقـوق المدنية المدعى فيها، تتيح مساحة واسعة من الطلبات، والطلبات المضادة من المحامين من كلا الطرفين، كما تتيح مسـاحة أوسـع من المطالب القانونية والإجرائية، وقـد ظهرت بوادرها بالفعل من طلبات المحامين فى أولى الجلسـات، غير أن حسم المحكمة كان ظاهرا فى الاستجابة إلى الطلبات الجادة وحسب.

٢ - مصر الثورة لكل المصريين (الأهرام المسائى ٢٠١١/١٠/٥)

الأوضاع السياسية فى مصر تتطور بصورة مذهلة، وما يصلح فى الصباح لا يناسب تطورات المساء. وفى كل لحظة هناك الجديد والغريب والعجيب، وهناك الغث وهناك السمين، وفى كل الأحوال فإن الضحية هو المواطن المصرى الذى يتطلع إلى غد أفضل، والذى تصور بفعل الآلة الإعلامية الجهنمية أن الثورة بين يوم وليلة يمكنها أن تنقل حياته رأسا إلى عقب، وأن الأموال والأعمال سوف تتساقط عليه كالأمطار الجارفة، وأن كل ما هو مطلوب منه مجرد النزول إلى الميادين يوما بعد آخر، ففى الميادين تتزايد الصرخات وتعلو الصيحات وتتراكم النعم. لكن المحصلة العملية أن زاد اكتئاب عموم الناس «وقرفهم» مما يجرى حولهم.

والحكماء هم فقط من قالوا إن الثورة وبشروط معينة سوف تضع مصر بقدها وقديدها على أول طريق النهضة والكرامة، وأهم هذه الشروط أن تدور عجلة العمل والإنتاج، وأن يلتف الجميع أو لنقل الغالبية العظمى المحبة لبلدها حول رؤية للمستقبل، لا تقصى أحدا لمجرد أنه يخالفنا فى الرأى والاجتهاد السياسى، وأن تقل الدعوات للانتقام من الماضى لمجرد الانتقام والتشفى المقيت، وأن تكون محاسبة المفسدين أيا كان وضعهم السياسى بناء على إجراءات قانونية سليمة وبعيدا عن أى إجراءات استثنائية انتقامية لا تصلح فى زمن يتشدق فيه الجميع بالحرية والديمقراطية والمشاركة والمواطنة، والأهم من كل ذلك أن تنتظم القوى الجديدة من أجل زرع جذور متينة لها فى الشارع السياسى وأن تبنى شعبية لها بين الناس فى القرى والمدن والأحياء، وأن تخرج من الفضاء الإليكترونى وتدخل فى عمق المجتمع، وأن تحشد المصريين من أجل البناء والمستقبل، ومن أجل أن تحصل

علـى الكثير مـن المقاعد فى المجالس النيابية لتبنى مصـر الجديدة ولتؤمن مصر الثورة من أى رياح عكسية.

هـذا الصراع بين المحاسـبة القانونية والانتقام، وبين النـزوع إلى الماضى والتطلع إلى المسـتقبل هو سـمة جامعة للفترات ما بعد الثورات والأزمات الكبرى التى تمر بها الشعوب، غير أن الاسـتغراق فيها لفترات أكثر من اللازم يأتى بنتائج عكسية، بل ومدمرة، والتاريخ خير شـاهد فمرور ثمانية أشـهر على سقوط النظام السابق ومـا حدث فيها مـن تغيرات كبرى من محاكمات وأحكام قضائية بالسـجن لرموز النظام، وانفتاح إعلامى غير مسبوق وحرية تنظيم للأحزاب والجماعات والمنظمات السياسـية بلا حدود، وأخيرا وبعد اجتماع للمجلس العسكرى مع قيادات ١٢ حزبا سياسـيا تحددت ملامح برنامج زمنى واضح لانتقال السلطة من المجلس العسكرى إلى سلطة مدنية منتخبة فى غضون عام على الأكثر، وهو مطلب كان يشغل الكثيرين ورفـع كثيرا فى المظاهرات واجتماعات الأحزاب وتصريحات السياسـيين، فتحقق وتحققت معه تأكيدات القادة العسـكريين أن مهمتهم مؤقتة وسوف تنتهى لا محالة ولا مطمـع لهـم فى الحكم كما يقول بذلك المزايـدون والمهيجون. بيد أن كثيرا من ردود الأفعال، خاصة من لم يشارك فى الاجتماع الأخير للأحزاب مع قادة المجلس العسكرى تؤشـر على أن هناك الكثير من الأعلى صوتا فى الفضاء الإليكترونى لا يهمهم سـوى مصلحتهم الذاتية ولا يرون إلا نصف الكوب الفارغ، ولا يتجاوبون مع التطـورات الحادثة على الأرض، بل يدفعون الأمور دفعـا نحو الانفجار والفوضى لأنها البيئة الوحيدة التى تجلب لهم المزايا.

فالإدعاء هنا بالحديث باسـم الثورة والثوار هو الغالب على هؤلاء الذين لا يزيدون على عدة مئات وفى أحسـن الأحوال آلاف محدودة لا تمثل جموع الشعب المصرى

بأى حال، وهو ادعاء ظالم للثورة ذاتها ولكل المصريين الذين يجدون فجأة أنفسهم مجرد كلمة تلوكها الألسن دون الرجوع إليهم عبر الآليات الديمقراطية المعروفة. وهؤلاء المدعون هم من يرفعون الصوت مطالبين المجلس العسكرى بأن يخلى لهم الطريق حتى لا يكون هناك أحد غيرهم يسود الساحة ويجول فيها دون ضوابط. وهؤلاء هم الأكثر تناقضا مع معنى الثورة وأهدافها الحقيقية فى المشاركة والحرية ودولة القانون والعدالة.

لقد قامت ثورة شعب مصر ليس من أجل إحلال نخبة محل أخرى، وليس من أجل إعادة توزيع المغانم السياسية على فئة بعينها دون أخرى، أو من أجل عزل ومحاصرة جماعة لأى سبب كان لحساب جماعة أخرى. ففى ذلك خطر يهدد الاستقرار الاجتماعى ويزرع بذرة انشقاق مجتمعى خطير قد يطيح بكل طموحات الثورة وأهدافها، بل يدخل مصر دائرة الحرب الأهلية بامتياز. ففى مقابل من ينادون بعزل كل أو الغالبية من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، هناك من يرفض الأمر جملة وتفصيلا استنادا إلى مبررات قانونية ودستورية لا تبيح حرمان أحد من حقوقه السياسية دون حكم قضائى نافذ، واستنادا أيضا إلى طبيعة الحزب ذاته كمظلة جمعت بين المتناقضات الفكرية والسياسية وجمعت بين أناس وكفاءات وجدوا أنفسهم دون رغبة منهم أعضاء فى قوائم الحزب دون أن يكتبوا أى استمارة عضوية، ولكون الكثيرين من رموز العائلات والعصبيات فى محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية ارتبطوا بالحزب رباطا واهيا ولاعتبارات عملية وليست أيديولوجية أو فكرية، ومع ذلك فإن تهميش كل هذه المحافظات كان أمرا عاديا.

وحين يأتى من يطالب بعزل هذه العصبيات والعائلات التى تشكل أساس الحياة الاجتماعية فى كل محافظات الصعيد وسيناء والوادى الجديد ومطروح وبعض

محافظات بحرى لأنه يريد الاستحواذ على كل السلطة فى مصر الثورة بدون جهد، تصبح مصر فى خطر شـــديد، وتصبح الثورة نفســها فى خطر أشد. والسؤال هل هنــاك من يجرؤ على وضع مصر على أعتاب حـــرب أهلية؟ لا أعتقد أن الوطنيين المخلصين يفعلون ذلك.

٣- فى مواجهة الفوضى والتخريب (الأهرام المسائى ٢٠١١/١١/٢٣)

تمـــر مصر بلحظة فارقة، ثمة من يريد لها أن تكون نموذجا آخر من ســـوريا حيث المواجهات بين الجيش والشـــعب والقتل اليومى للأبرياء وانســـداد الأفق السياسى والأمنى على السواء، وثمة من يرى الأمور كلها من منظور أسود معتبرا أنه ما دام لم يصل هو شخصيا إلى سدة الحكم، فإن الثورة لم تقم بعد، وهناك ثالثا من يدفعون إلى تأجيج الأمور وتحريض جموع الشباب وتوظيف طاقتهم فى التدمير والتخريب بدلا من توظيفها فى البناء والنماء، وهناك أخيرا، وهم للأســـف عدد قليل يدعون إلـــى تحكيم العقل والمنطـــق، والنظر إلى الأمور بحلوها ومرها، وينادون بالإســـهام إيجابيا فى بناء مصر جديدة والاستفادة من كل التغيرات الكبرى التى حدثت وعدم الاكتفاء بلعن الظلام، ولكن بالمشاركة وإشعال الضوء وإنارة الطريق.

مـــن ينظر إلى ما يعـــرف باعتصام ميدان التحرير الذى دعـــا إليه بداية ما يعرف بائتلاف مصابى الثورة الذين توعدوا الشعب المصرى والشرطة بمفاجأة كبيرة ليلة الجمعة الماضية (١٨ نوفمبر) حســـب منشوراتهم ووفقا لما نشره موقع اليوم السابع الإخبارى ثم شـــاركتهم مجموعات ســـلفية ومجموعات شـــبابية، وما أدى إليه من مشاحنات ومشـــاجرات وقتلى ومصابين، ناهيك عن محاولات المتظاهرين الهجوم مـــرة تلو مرة على مبنى وزارة الداخلية بغـــرض احتلاله وتخريبه وربما تدميره عن بكرة أبيه، فى الوقت نفســـه لا توجد مطالب محددة تستحق كل هذا الثمن الكبير، ومـــن ثم يدرك المرء على الفـــور أننا أمام لحظة متعمدة للفوضـــى والتخريب قبل أقل من أســـبوع علـــى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، يريـــد بها أبطالها ودعاتها إلهاء الوطن وتخريب العملية الديمقراطية لنقل الســـلطة سلميا إلى برلمان منتخب

وحكومة تستمد شرعيتها من صندوق الانتخابات وليس من تعطيل حياة الناس وتدمير مستقبل الوطن.

نشعر بالأسف الشديد والحزن العميق حيث نقول إن فى مصر قوى سياسية لا تعترف بشرعية الاستفتاء الذى وافق خلاله ١٤ مليون مصرى على خطة نقل السلطة وصياغة دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية تعكس التنوع الحقيقى القائم فى مصر سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا، ونفس هذه القوى أهدرت الوقت والطاقة فى محاولات مستميتة للالتفاف حول نتائج هذا الاستفتاء تارة أولى بسبب وتسفيه جموع المصريين الذين وافقوا على خطة نقل السلطة ووصفهم بأنهم جهلاء لا يفهمون معنى الثورة والتغيير الشامل وأنهم يتأثرون بدعايات الشيوخ وأقطاب الحزب الوطنى السابقين، وتارة ثانية بالمناداة بتشكيل مجلس رئاسى واسع الصلاحيات ليحكم البلاد دون أن نعرف من هؤلاء وما هى شرعيتهم ووزنهم الجماهيرى ومن سيقوم باختيارهم ويعطيهم هذه الصلاحيات الواسعة، وتارة ثالثة بالمناداة بإطالة زمن المرحلة الانتقالية حتى تستطيع القوى الثورية والمدنية بناء جذور شعبية لهم فى المجتمع، وتارة رابعة بالمطالبة بإحداث تغييرات كبرى فى يوم وليلة من قبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير كل منظومة العمل فى كل الوزارات والمصالح الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة، فى الوقت الذى يتجاهلون فيه تماما أى دعوة للعمل والإنتاج وتسيير دولاب العمل، وتارة خامسة باستغلال أخطاء فردية تحدث فى أى مكان وتحويلها إلى سبب للتحريض ضد الحكومة وضد المجلس العسكرى، ومن ثم التشكيك فى قدرة الجيش المصرى على الوفاء بتعهداته فى نقل السلطة وفقا للإعلان الدستورى، وتارة سادسة بإثارة الهجوم على كل من يقول رأيا مخالفا يخص حاضر البلاد ومستقبلها.

هذه القوى التى تدعى احتكار الحديث باسـم الثورة وباسـم المصريين جميعا وهم لا يزيـدون على كونهم مجرد فصيل سياسـى محدود العـدد ولكنه عالى الصوت تسـانده فى ذلك كتيبة إعلامية من نوع خاص، هى نفسـها التى تخشـى المشاركة فى الانتخابات المقبلة، لأنها ببساطة أهدرت الفرصة الثمينة التى أتيحت لها عقب الإطاحة مباشرة برأس النظام السابق، ولم تستغلها فى تشكيل قواعد شعبية لها فى المجتمع المصرى، واكتفت بالمبالغة فى النقد والتحريض والظهور المكثف فى القنوات الفضائية وادعاء البطولة وتأكيد اسـتمرار الثأر من الجيش المصرى الذى اغتصب الحكم ووقف ضد الثورة حسـب مزاعمهم المريضة، وتأكيد اسـتمرار المواجهة مع وزارة الداخلية لأنها لم تتغير ولم تتطهر وفقا لرؤيتهم القاصرة.

وتجسـيدا لكل هذا لم تتوقف حملات التشويه والتشـكيك ضد هاتين المؤسستين تحديـدا، وهما من عماد أى دولـة، وإن أصابهما مكروه، أصبح الحديث عن وجود الدولة المصرية ذاته أمرا فى علم الغيب.

والكثير من المحللين والناشـطين السياسيين والمرشـحين المحتملين للرئاسة ركزوا على وجود عنف غير مبرر، اسـتخدمته الشـرطة ضـد مجموعات من المعتصمين مبرريـن بذلـك كل مظاهر التخريب التى مارسـها بعض هـؤلاء المعتصمين ضد ممتلكات الشرطة وأفرادها، والتى صورتها كاميرات العديد من القنوات الفضائية، ومبرريـن أيضا عمليات الاعتداء المتكررة وغير المفهومة على مبنى وزارة الداخلية. وكأن مـن حق المعتصمين أن يخربوا الوطن ويطلب منـا أن نصفق لهم. لقد غابت الحكمة لدى الكثيرين مفضلين الظهور بمظهر الثائر الذى لا يوقفه شيء والمناضل الذى يحرض من أجل التحريض وإشعال الحرائق وحيث تغيب الحكمة فى التحليل وتضيع الرشادة فى الاستنتاج نجد أنفسنا أمام أناس غير جديرين بأن يكونوا على رأس هذا الوطن.

وكغيــرى من المصريين لا أفهم ولا أســتطيع أن أفهم كل هــذا الحقد على الجيش المصرى وعلى أبناء مصر الشــرفاء الذيــن يحمون الوطن. وكغيرى من المصريين لا أســتوعب كل هذه الرغبة فى التحريض من قبل ناشــطين سياسيين يرون أنفسهم نماذج ثورية على أولى خطوات عملية انتقال الســلطة بطريقة سلمية وديمقراطية طالما حلمنا بها طويلا. وكغيرى من المصريين الغيورين على بلدهم وعلى كل موارده لا يمكن أن أســتوعب أو أقبل كل هذه العمليــات التخريبية المنهجة والمخطط لها جيدا والتى تحدث بين الحين والآخر ضد الشرطة المصرية ومنتسبيها الأوفياء.

ولا يبقى لنا ســوى التحذير من مغبة الانصياع وراء رغبات شــريرة وخطط خبيثة ســوف تفشل حتما وســيذهب أصحابها إلى مزبلة التاريخ، ولكل هؤلاء نقول اتقوا الله فى وطنكم وفى شعبكم وعودوا إلى رشدكم.

٤- الشعب يقول كلمته

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١١/٣٠)

مصــر تولد من جديد، وشــعبها يعرف مــاذا يريد، هذا هو الانطبــاع الأول لهذه المشــاركة الواسعة من قبل المصريين من كل الطبقات وكل الفئات فى أول انتخابات بعد الثورة.

مصر تعبر عنق الزجاجة وترســل رســالة للخارج قبل الداخل، أن شعبها قادر على الممارسة الديموقراطية، وقادر على العطاء، لا يقبل أى وصاية من أحد، ولا ينتظر التوجيه والإرشاد من أى كان.

مصر الواثقة بنفســها وشــعبها الطامح فى مســتقبل زاهر يقولان كلمة واحدة، لا شــرعية إلا من الشــعب، وكما كانت ثورة ٢٥ يناير هى ثورة شعب بكامله فإن صنع المستقبل لن يكون إلا من صنع الشعب، بوعيه وباختياراته.

فهذه المشــاركة الشــعبية الواعدة كما عبرت عنها طوابير الناخبين، والتى تكشف عن مخزون حضارى واستيعاب لمتغيرات العصر، هى الرد العملى والقاسى على كل محاولات الوصاية المقيتة من قبل قلة تميزت بالصوت العالى طوال الأشهر الماضية، ووراءهــا كتيبة من الإعلاميين المحترفين فى تغيير الواقــع وتلوينه وتزييفه والقفز على وقائعه باســتنتاجات خاطئة ومضللة، أرادت أن تصادر الإرادة الشــعبية باسم الحديث عن الثورة وعن مطالبها، وبواسطة مساع حثيثة ومكشوفة من قلة مرصودة شعبيا لفرض تأليه شخوص بعينهم ووضعهم فوق أعناق الجميع دون سند من قانون أو آلية ديموقراطية.

لاشــك فى أن أحداث الأســبوعين الماضيين كانت عصيبة علــى كل مصرى، كانت مليئة بالدماء والشــهداء والصراخ والعويل والمشــاعر الحزينة، ولكنها أيضا مليئة

بالدروس والعبر. كانت جزءا مهما ولازما من مخاض التحول نحو مستقبل أفضل، وفى الآن نفسه، كشفت معادن السياسيين والنشطاء والإعلاميين والكُتاب والناس البسطاء فى كل ركن من أركان مصر الكنانة. كانت اختبارا للجميع، من هم فى السلطة يديرون البلاد ويجتهدون بإخلاص من أجل حماية الوطن وأبنائه، ومن هم خارجها يصرخون ويضربون بالشعب عرض الحائط، يدعون النقاء الثورى، ولكنهم فى الحقيقة يطمحون فى القفز على السلطة بأى طريقة كانت، حتى ولو كانت تدمير البلاد نفسها.

أحداث جسام مر بها الوطن، لم تخل من فائدة كبرى، لقد كشفت حجم التخطيط الذى استهدف تعويق المسيرة واستمرار نزيف الدم ووقف الانتخابات بدعوى أن البلاد ليست مهيأة بعد لكى تتابع ثورتها عبر تحول مدروس ومنهجى ومخلص من الثورة فى الميدان والشارع، إلى الثورة عبر المؤسسات المنتخبة والصلاحيات المستمدة من قبول الناس ورضائهم الطوعى المتحقق عبر الانتخابات ولا شىء غيرها. لكل ذلك كان الأسبوع الماضى علامة فارقة بين من يخلصون لمصر وهؤلاء الذين يضمرون الشر لها.

تجسدت هذه العلامة الفارقة أكثر وأكثر مع نزول مواطنين بسطاء من كل الفئات والطبقات إلى ميدان العباسية ليقولوا إنهم ضد مصادرة حقوقهم وآرائهم، وضد الاستعلاء عليهم، وضد كل محاولات نفيهم من الواقع المصرى، وضد كل محاولات تزييف الثورة واستغلالها لصالح مجموعة بعينها، وضد كل تخوين وتشكيك وتشويه لما تقوم به المؤسسة العسكرية من أجل الوطن كعهدها دائما وأبدا.

جاء هؤلاء البسطاء طواعية ليقولوا إنهم مع الشرعية الدستورية التى أيدوها عن طيب خاطر وقناعة تامة فى استفتاء ١٩ مارس، وأنهم يؤيدون بقاء المجلس العسكرى حتى تنتهى عملية نقل السلطة إلى سلطة منتخبة منهم وليست سلطة

مفروضة عليهم لا يعرفون عنها أى شىء سوى مزايدات إعلامية ومقولات زائفة. لقد كان الحضور فى العباسية رسالة شديدة الأهمية والوضوح، ملخصها أن مصر أكبر من الميدان مهما علا صوت من فيه، وأن شعبها أكثر وعيا ممن يفترضون غباءه وقلة حيلته.

ولوهلة، حبس المصريون أنفاسهم، لقد تعالت أصوات حزبية وغير حزبية تطالب بتأجيل الانتخابات، وتصر على أن رؤيتها للأشياء هى الأصح والأصوب، منهم من طالب بتأجيل لفترة محدودة تعويضا عن ضياع أسبوعين من عمر الوطن فى أزمة اصطنعت اصطناعا، ومنهم من طالب بتأجيل الانتخابات إلى زمن بعيد لتظل الفوضى والكراهية والانقسام سيد الموقف. وفى كل مكان الخطر كان كامنا، وكانت النتيجة المنتظرة هى فقدان الثقة فى نضج الشعب المصرى، وفتح أبواب التشكيك والغليان إلى ما لا نهاية.

وهنا جاء القرار.. لا تأجيل للانتخابات وستجرى فى موعدها المحدد. كان القرار بلسما فى نفوس المصريين جميعا ما عدا فئة مغرضة وجدت فيه ضربة كبيرة لما كانت تخطط له بليل. كان القرار نتيجة ثقة بالنفس أفتقدها المزايدون والمضللون، وكان نتيجة رؤية عميقة لمجريات الأحداث ومن ورائها وما وراءها، وكان نتيجة للتكامل مع مطلب الشعب فى الانتقال من حالة الضباب إلى مرحلة الوضوح، ومن مرحلة التشرذم السياسى إلى مرحلة الاختبار وتحديد الأوزان الشعبية دون مزايدة أو افتعال، ومن مرحلة فوضى وفراغ مؤسسى إلى مرحلة المؤسسات المنتخبة المستندة إلى شرعية شعبية لا يمكن لأحد أن يشكك فيها.

جاءت المشاركة لتعكس نبض المصريين الحق، وتجسد قرارهم ببناء وطنهم. صحيح هناك تجاوزات وأخطاء حدثت فى بعض الدوائر الانتخابية، شارك فيها مرشحون عن كل الأحزاب تقريبا، لكنها أخطاء غير مقصودة وليست منهجية نابعة من

الممارســة بعد انقطاع، وأخطاء الناس أنفسهم البسطاء المتحمسين والذين لم يقدم لهم الإعلام والسياسيون والمحللون النصيحة الخالصة لوجه الله تعالى، بل تركوهم فريسة معارك وهمية وبطولات زائفة.

مــن الصعب الآن القول إن تزويرا قد حدث من ســلطة قائمــة، أو أن هناك حزبا مهيمنا أو مســئولا فاسدا قد رتب النتائج مسبقا. يذهب الناس إلى اللجان يقفون الســاعة تلو الأخرى، يعانون الانتظار ولكنهم مصممون على تحديد من ســيمثلهم ومن يرونه الأفضل والأجدر. ولم لا؟ وهم أصحاب القرار ومصدر الشرعية.

لقــد اثبتت مشــاركة المصريين فى الانتخابــات التى فاقــت كل التوقعات أن قرار الانتخابات فى موعدها كان قرارا تاريخيا بحق، وأن الاستناد إلى الشعب وطموحاته وحقوقه هو الاختيار الصائب، وليذهب المضللون إلى الجحيم.

٥- الإسلاميون قادمون فمن يقبل التحدى؟

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٢/٧)

قدر مـن القلق والتوجس يشـوب الكثير من التحليلات المنشـورة فى داخل مصر وخارجها بشـأن تداعيات نجاح وفوز أحزاب الإسـلام السياسى فى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة خاصة السـلفيين، تلك القوة الجديدة التى فرضت نفسـها على السـاحة المصرية بعـد أن قبلت العمل وفق مفاهيم الأحـزاب والانتخابات وتداول السـلطة رغم رفضها وإدانتها هذه المفاهيم من قبل. والغالب على تلك التحليلات خاصـة الأجنبية القول إن الربيع العربى الذى اسـتهدف تعزيز الحريات جاء بغير مبتغاه، وأصبح الربيع العربى ربيعا إسلاميا قد يؤثر على الحريات العامة والعلاقة مع إسرائيل والمصالح الدولية الكبرى فى المنطقة.

ومـن الناحية المنهجية فإن القول بأن الإسـلاميين يشـكلون كتلة واحـدة أو تيارا واحدا، فيه الكثير من المغالطات والتسـطيح، فالخلاف بين حزب الحرية والعدالة التابع لحركة الإخوان المسـلمين، وبين حزب النور السلفى معروف للكافة ومفرداته تطول الكثير من المواقف بشأن تطبيق الشريعة لاسيما الحدود والموقف من الغرب والأقباط وحرية الإبداع والفكر والميراث الأدبى والفنون والسياحة والفكر الليبرالى والكثير من إشكاليات الحياة المعاصرة. واستنادا إلى هذه المساحة من التباين يبدو الحريـة والعدالة كحزب معتدل ولديه كوادر سياسـية ومهنية فى جميع المجالات، ويجيد بناء المعادلات السياسية التى تزيد من شعبية الحزب والحديث بلغة توافقية إجمالا رغم أن بعض قياداته تتحدث أحيانا بلغة خشـنة تسـتفز قطاعات عريضة من المصريين.

وهناك أيضا خلافات فكرية وسياسية بين حزب الحرية والعدالة وأحزاب أخرى تدخل بالعموم فى إطار الإسلام السياسى كحزب الوسط، الذى خرجت قياداته الرئيسية أساسا من عباءة الإخوان المسلمين قبل ما يقرب من عقدين، والأمر نفسه ينطبق مع حزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية. وكلا الحزبين الأخيرين يسعيان إلى تقديم نموذج مستقل فى الفكر والحركة المستندة إلى مقولات إسلامية تتعلق بالعلاقة بين الدعوة والعمل السياسى وبناء المجتمع المسلم والدولة المسلمة والانفتاح على الآخر. وكلاهما أيضا يختلفان تماما مع المقولات الأساسية للحركة السلفية رغم الانتماء الكلى للإسلام السياسى. وهذه الحركة السلفية تحديدا يبدو تميزها فى تشدد أطروحاتها تجاه ما تعتبره انفلاتا أخلاقيا مذموما فى المجتمع لابد من تغييره بأى صورة كانت، كما أن لديها مواقف غير مريحة تجاه الأقباط والغرب، والأولوية لديها هى تطبيق الشريعة بالصورة التى كانت عليها أيام السلف الصالح حسب قناعات وتفسيرات الجماعة، ومن هنا يأتى تركيزها على أولوية نشر الحجاب ومنع الاختلاط بين الجنسين ومنع السينما باعتبارها مفسدة، والتبرؤ من الأعمال الأدبية لبعض كبار المؤلفين بحجة أنها تفتقر إلى الوازع الدينى السليم.

نحن إذن أمام تنويعات من المنظمات والأحزاب التى تتفق معا على المرجعية الإسلامية كمبدأ، ولكنها تختلف فى تفسيره وتطبيقه وأولوياته على نحو كبير.

إن تفهم هذه الخريطة الفكرية والحركية للأحزاب الإسلامية من شأنه أن يساعد على بلورة أساليب حركة لتعزيز تيار الاعتدال من جانب، ومحاصرة تيار التشدد من جانب آخر. وكما هى مهمة للإسلاميين أنفسهم، هى مهمة بنفس الدرجة، أو ربما أكبر قليلا بالنسبة للقوى الليبرالية والمدنية، والتى هى الآن مطالبة بشدة بأن تعيد النظر فى الكثير من مقولات خطابها السياسى والإعلامى. ومثل هذا التفهم

الموضوعى يســاعد أيضا على وضع عمليات التخويف التى بدأت بالفعل من وجود الإســلاميين بكثافة كبيرة فى البرلمان فى حجمها الطبيعــى. ذلك أن هذا الوجود الكبير للإسلاميين هو اختيار شعب مصر فى أول انتخابات حرة ديمقراطية بعيدة عن أى تزوير أو تدخلات من قبل وزارة الداخلية أو المجلس العســكرى الذى يقود البلاد فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

وبنفس منطق الســعى إلى تعزيز تيار الاعتدال داخل الحركة الإسلامية فى مصر، ثمــة منطق آخــر وراء محاصرة تلك التلميحات والإيمــاءات التى أخذت تظهر فى الأيام التالية لفوز الإسلاميين بأن البرلمان الجديد سيكون برلمان أزمة وليس برلمان الثورة، وأنه سيكون محطة أو نقطة انطلاق أساسية نحو صراع شديد بين المجلس العسكرى وحزب الحرية والعدالة على وجه التحديد. والخطير هنا أن يلمح البعض إلى أن المخرج مــن هذا الاحتمال النظرى هو أن يتفاوض بعض عقلاء المدنيين مع المجلس العســكرى من أجل البقاء فى ســدة الحكم، ولو من وراء ســتار. والحجة الجاهزة أن هذا هو الســبيل الوحيد للحفــاظ على مدنية الدولة وعدم الوقوع فى براثن الحكم الدينى. فى حين أن هذه وصفة لحرب أهلية وفناء الدولة.

واقع الأمر هنا أن تصريحات عنترية من بعض رموز إخوانية ساعدت على بلورة تيار التوجس والقلق لدى قطاعات عريضة من الشعب المصرى، وكذلك لدى دوائر صنع قرار كبرى عالميا وإقليميا. فالتسرع فى طلب تشكيل حكومة بعد انتهاء الانتخابات أعطت الانطباع بأن الإخوان يعدون أنفســهم للتفرد بحكم البلاد وأنهم متسرعون فى الســيطرة على السلطة. صحيح أن التصريحات التوافقية التى قالها د. محمد مرسى رئيس الحزب خففت جزئيا من تأثير هذه التصريحات العنترية الأولى، حين أكد أن التعاون بين البرلمان والحكومة والمجلس العســكرى مســألة حيوية لا محيد

عنها، وأنه لا قوة سياسـية بعينها تسـتطيع أن تقود البـلاد وتعالج كل آثار التركة البغيضـة لنظام الرئيس مبارك المخلوع. ومع ذلك يظل بعض القلق والتحسـب من الانقلاب على هذا المنحى التصالحى أمرا مشـروعا فى السياسة وفى الأمن وفى كل شىء.

لكن التوجس والقلق وحدهما لا يكفيان، فثمة مسئولية على القوى المدنية التى تحمل فى فكرها العام الإيمان بالدولة المدنية ودولة القانون ودولة المواطنة والحريات، أن تتحرك بصورة أفضل مما قامـت به من قبل، وأن تطرح منطلقاتها الفكرية بحيث تصل إلى الناس أيا كانت مسـتوياتها الفكرية والتعليميـة، وأن تختفى تصريحات رموزها المثيرة لغضب كل المصريين.

٦- مفاجآت الانتخابات وصراع الإرادات المنتظر

(سويس إنفو ٢٠١١/١٢/٢٣)

اكتساح الإسلاميين أول برلمان مصرى بعد الثورة، كان القاسم المشترك فى أحاديث المصريين بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات، يقابله حصيلة مثيرة للشفقة للأحزاب الليبرالية والمدنية. والاكتساح المعنى هو ذلك الفوز الكبير لحزب الإخوان الحرية والعدالة ومعه حزب النور السلفى بنسبة تفوق الثلثين من جملة مقاعد المرحلة الأولى للانتخابات المصرية.

قدرات تنظيمية وأموال

وهو الفوز الذى أثار بدوره نقاشا حادا حول ما ستحمله أحزاب الإسلام السياسى إن حكمت منفردة. وأثار أيضا البحث فى أسباب فشل القوى المدنية قديمها ممثلا فى حزب الوفد العريق وجديدها ممثلا فى أحزاب تشكلت بعد الثورة سواء بجهد قيادات شبابية أو رموز فى الحياة العامة. لكن المتفق عليه هو أن هذا الفوز للإسلام السياسى كان متوقعا ومنتظرا لأسباب موزعة بين عناصر قوة تنظيمية وشعبية لكل من الإخوان والسلفيين تحديدا، ومعها خبرة فى الانتشار بين الفئات الشعبية والتواصل مع الجموع من طبقات مختلفة، بالإضافة إلى بناء هيكل تنظيمى محدد الصلاحيات فى كل مستوياته، وقيادة محددة واجبة الطاعة من الأعضاء والمتعاطفين.

وكذلك أسباب أخرى تتعلق بأخطاء كثيرة وقع فيها المنافسون من القوى المدنية حيث غاب الاستعداد الجيد لمنافسة انتخابية فى ظل بيئة انتقالية غير محددة

الملامح، ناهيك عن منظمات الشـباب التى ظهرت بكثافة شديدة بعد سقوط نظام مبارك السابق، ولم تجهز نفسها جيدا للانتقال من حالة الثورة المستمرة فى الميادين إلـى حالة تحقيق أهداف الثورة عبر المؤسسـات والعمـل المنظم والمنهجى وفقا لما تقتضيه اعتبارات إدارة دولة فى حال انتقال من الاستبداد والاحتكار السياسى إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

الفوز والفزع

المهم أن هذا الفوز أثار فزع قوى مدنية عديدة، وظهرت المطالبات بأن يقدم الإخوان رسـائل طمأنة للجميع بأنهم لن ينفردوا بكتابة الدستور وسيحافظون على التوافق مع الآخرين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد بَشـر الكثير من السياسـيين بأن المرحلـة المقبلة ستشـهد صداما بين الإخوان والمجلس العسـكرى لا محالة. وجاء انسحاب الإخوان من المجلس الاستشارى الذى وافق المجلس العسكرى على تشكيله من بعض الرموز السياسية والفكرية والإعلامية لتقديم المشورة والتوصيات للمجلس العسـكرى قبل الإقدام على إصدار تشريع أو قرار يهم الجميع، ليعطى مبررا أكبر للقول إن الإخوان ومعهم السـلفيون يشحذون الهمم من أجل معركة كسر عظم مع المجلس العسكرى سـواء بالنسبة لتشكيل الجمعية التأسيسـية لكتابة الدستور أو بالنسبة لصلاحيات البرلمان المقبل.

ونظرا لأن الأمر يحتوى على مخاطر قد تطيح بالأخضر واليابس، فقد ظهر الإخوان أكثر حرصا على تهدئة الجميع وإنكار النية فى الصدام مع أى كان. مما هدأ الأمر قليلا، لكن المتربصين لم يتوقفوا بعد عن الإلحاح بأن المستقبل سيأتى ومعه انقلاب كبير.

بيئة مختلفة تماما

جدير بالذكر أن هذه الانتخابات التى انتهت مرحلتها الأولى، وما زالت هناك مرحلتان، تجرى فى ظل بيئة قانونية وسياسية لم تعهدها مصر من قبل، أبرز ملامحها أنها تتم تحت حكم يقوده عسكريون بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى خوله الرئيس السابق إدارة شئون البلاد بعد رحيله عن المشهد السياسى، وهم العسكريون الذين تعهدوا بتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة تكتمل حلقاتها مع انتخاب رئيس للبلاد قبل نهاية يونيه ٢٠١٢. ورغم وضوح هذا التعهد وتأكيده أكثر من مرة وبصيغ مختلفة، فقد ظل هناك، لاسيما من ائتلافات الشباب وبعض السياسيين المشهورين بالقدرة على التحريض الدائم بلا انقطاع، من يشكك فى إنجاز هذا التعهد، ويشكك بالتالى فى إتمام الانتخابات أصلا.

ولذا جاء النجاح فى المرحلة الأولى وفقا للموعد المعلن ليسكب دشا باردا جدا على هؤلاء، وليضيف شعبية أخرى وتأييدا للمجلس العسكرى لدى فئات الشعب البسيطة، التى طالما حُرمت من حقوقها السياسية والانتخابية تحديدا، وكانت فرصة بالنسبة لهم أن يعيشوا لحظة الاختيار الحر دون ضغوط من أحد. وتمثل ذلك فى مشهد عجيب فاجأ الجميع حين طالت طوابير الانتظار من الرجال والنساء من كل الأعمار أمام اللجان الانتخابية لساعات طويلة دون ملل أو شكوى. وساعد على ذلك حالة الانضباط الأمنى حول اللجان الانتخابية بفعل انتشار جيد للشرطة والقوات المسلحة.

مشاركة شعبية كبيرة

كانت المشاركة الشعبية الكبيرة بنسبة زادت على ٦٢٪ فى المرحلة الأولى أمرا لافتا للنظر عكس شوق المصريين لممارسة حقوقهم التى حُجبت عنهم قسرا فى العهد

البائد، وكانت دليلا على الرغبة فى الفعل الايجابى فى ظل بيئة سياسية تتسم بالتعقيد وعدم الوضوح وسيادة اللا يقين بشأن المستقبل.

جزء من تميز هذه الانتخابات، هو فى شمولها على منافسة قوية بين أحزاب متنوعة فكريا وأيديولوجيا وشعبيا، ولكل منها فرصة فى التحرك فى أى اتجاه وفقا لقدراتها الذاتية، فضلا عن كونها جميعا بعيدة عن السلطة، واختفاء الحزب المهيمن سياسيا، وحيادية أجهزة الدولة، لاسيما الإعلام الرسمى والأجهزة المحلية فى المحافظات والنجوع ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع وامتناعها عن التدخل لصالح أى طرف، واختفاء التزوير، اللهم فى حالات شخصية عابرة ومحدودة جدا، وتم كشفها من قبل القضاة المشرفين لأول مرة على كل مجريات العملية الانتخابية من خلال لجنة عليا يرأسها رئيس محكمة الاستئناف، وهى المحكمة الأقدم فى مصر والعالم العربى.

فى الوقت ذاته لم يكن للداخلية التى احترفت فى السابق « طبخ» الانتخابات على هوى الحزب الوطنى الحاكم سابقا والمنحل حاليا، أى دور اللهم إلا تأمين وحماية المقار الانتخابية من خارجها، ومنع أى تعديات على القضاة من أى طرف كان.

ولكل ذلك، صال الإعلام بأشكاله المختلفة المرئية والمسموعة والإلكترونية وجال فى مساحة رحبة بدون أى ضغوط لمتابعة كل صغيرة وكبيرة فى العملية الانتخابية، محللا مسيرتها ومتابعا نتائجها أولا بأول.

النتائج المثيرة

وكما كانت بيئة انتخابية جديدة فى كل مفرداتها، تدين للثورة وشهدائها الحقيقيين ومصابيها الكثر، كانت نتائجها مثيرة ومفاجئة لكل من راهن على توقعات لا

يسندها رديف شعبى ومجتمعى. وإذا كان فوز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بنسبة تقترب من ٤٣٪ منفردا فى المرحلة الأولى، يمكن تفسيره فى ضوء القدرات المالية والتنظيمية والانتشار وحجم العضوية والتضحيات على مدى عقود طويلة وحالة تعاطف شعبى نسبى ورغبة فى منح الإخوان المسلمين فرصة للحكم، لاختبار مقولاتهم وشعاراتهم، فإن صعود حزب النور السلفى كان بمثابة الحصان الأسود، أو مفاجأة المفاجآت، إذ اقتنص ما يقرب من ٢٠٪، وهو الحزب الذى ظهر للنور بالفعل بعد الثورة واستند إلى تراث فكرى ودينى للسلفيين كان يحرم سابقا أى انخراط فى العمل السياسى، وكان يحرم الخروج على الحاكم، وكان يتعامل مع المؤسسات الأمنية للنظام السابق بكل أريحية ودون خجل، وكان يحرم مجرد النطق بلفظة الديمقراطية أو الحزبية باعتبارهما من عمل الشيطان ويكاد المؤمن بهما يكون شيطانا ملعونا فى الدنيا وكافرا فى الآخرة.

أما بعد الثورة فقد اختلف الحال، وأصبح انخراط السلفيين فى العملية السياسية والمشاركة فى الانتخابات أمرا إيجابيا وشرعيا، فسره كبار شيوخها بأنه من أجل حماية الشريعة وهوية البلاد الدينية ولعدم ترك الساحة لليبراليين والديمقراطيين يعيثون فيها فسادا، أو يحتكرون كتابة الدستور الجديد إن كانوا وحدهم أو غالبيتهم فى البرلمان.

مفاجأة النسبة التى حصل عليها حزب النور السلفى والتى تقارب خمس عدد أعضاء البرلمان فى المرحلة الأولى، فسرها المنافسون بأنها نتيجة طبيعية لهطول كميات من الأموال من دول خليجية كل همها أن يسود الفكر السلفى فى مصر، من خلال دعم ومساندة الجمعيات السلفية بلا حدود.

مفاجآت الأقباط والليبراليين

أما مفاجآت المنافسـين مـن الليبراليين ودعاة الدولة المدنيـة فكانت عديدة، لعل أبرزها تلك المشاركة الواسعة للأقباط بنسبة تقارب ٧٠٪، فى سابقة لم تحدث من قبل، فيما دل على أن الأقباط باتوا يشـعرون بمسـئولية كبيرة تجاه أنفسهم وتجاه وطنهم فى آن واحد. وهو ما جاء تعبيرا عن رغبة فى الخروج من عباءة الكنيسة إلى رحابة الوطن. لكن الحديث الذى شـاع عن وجود قوائم بأسماء محددة شارك فى وضعها قساوسة من الكنيسة الأرثوذكسية على أن يلتزم بها الأقباط فى تصويتهم، قد فجر قضية كبرى تتعلق بانخراط الكنيسـة فى الشأن السياسى المباشر خلافا لما يقتضيه القانون، وهنا أثار البعض ما اعتبره حق الأقباط فى أن يشـكلوا حزبا مسـيحيا، فيما فضَّل آخرون أن يشـارك الأقباط فى الحياة السياسـية من خلال الأحـزاب الموجودة بالفعل دون أن يحصروا أنفسـهم فى حزب مسـيحى قد يكون مستهدفا من قبل أحزاب أصولية متطرفة.

أمـا حزب المصريين الأحرار الذى أسسـه رجل الأعمال نجيب سـاويرس، وبرغم حداثته النسـبية وكذلـك بعض الأحزاب التى شـاركته فى تكويـن تحالف الكتلة المصريـة، فقد حقق مفاجأة أن يكون فى الترتيب الثالث قبل حزب الوفد الليبرالى العريق، فيما قيل إن أصوات الأقباط كانت السـبب وراء هذا الترتيب بنسـبة فى حدود ١٤ ٪ من جملة المقاعد.

توقعات وتكهنات

وفـى ضوء هذه النتائـج بات الحديث عن توقعات التصويت فـى المرحلتين الثانية والثالثة محصورا فى اتجاهين، إما أن يسـتمر الاتجاه على حاله ويفوز الإسلاميون بنسبة الثلثين أو ربما أكثر، وهنا يصبح البرلمان الجديد تحت تأثير طاغٍ لتيار بعينه،

وإمــا أن يتغير الاتجاه قليــلا لصالح القوى المدنية عموما، التــى وجدت أن عليها مراجعة الكثير من طريقة معالجتها الانتخابات، فكان أن اجتمع ناشطون وسياسيون وقــرروا بناء تيار المبادرة الإيجابية، الذى يختصر فى وضع قائمة بأســماء محددة تكــون معبرة عن الثورة، ويتــم التوافق الحزبى عليها من أجــل دعمها فى الدوائر التى تخوض فيها الانتخابات. وبينما ظهرت الإعلانات الجذابة فى وســائل إعلام مختلفة تجتمع على دعم ســتين مرشحا، أنكرت الكتلة المصرية والثورة مستمرة أى علم بهذا الجهد، وبدلا من التوافق على مرشحين ذوى فرصة كبيرة فى الفوز، تحول الأمر إلى شجار ربما يعكس نفسه سلبا على حظوظ القوى الليبرالية للمرة الثانية، وكأن خبرة المرحلة الأولى عصية على فهم البعض.

٧- ثوار حقيقيون.. وثوار مزيفون (الأهرام المسائى ٢٠١١/١٢/٢١)

لســت من الذين يحبذون التعليق المباشر على تصريحات أو مقابلات لرموز فكرية أو سياســية، ولكنى هذه المرة ســأتجاوز هذه القاعدة. فالحديث الذى أدلى به د. أحمــد زويل، الحائز علــى جائزة نوبل للعلوم فى أحد البرامــج التليفزيونية معلقا فيه على الأحداث الجســام التى شــهدتها مصر مطلع الأســبوع الجارى، يستحق وقفــة تأمل، وقبل ذلك يســتحق كلمة تقدير كبيرة. فالرجــل، وباعتباره عالما يقدر قيمــة العلم وقيمة التــراث المعرفى وقيمة البحث المنهجــى، دمعت عيناه حين جاء ذكــر الحريق الذى أتى على المجمع العلمى المصرى وما فيه من كنوز علمية وتراثية ووثائق ومخطوطات نادرة لا تقدر بثمن. كان الرجل صادقا معبرا عن حزن عميق لا يصيب إلا من يملك مشاعر إنسانية طبيعية وعقلا راجحا وحكمة السنين.

الرجل أيضا كان مصيبا حين طرح فكرته البسيطة والعملية فى آن واحد، وهى أن يقوم من أســماهم بالثوار الحقيقيين بالانسحاب من التحرير وعمل هدنة والتركيز علــى ما يفيد الوطــن، وبالتالى يمكن أن نفرز بين هؤلاء الثوار أصحاب المشــروع الثورى محل الاحترام والتقدير، وهؤلاء الخارجين عن القانون الذين يدور الحديث حول مسئوليتهم المباشــرة فيما جرى من اعتداءات على المجمع العلمى والاشتباك مع قوات الأمن فى محيط شارع قصر العينى والمبانى الحكومية العتيدة فيه، والتى تعد أحد رموز سيادة الوطن.

الفكرة على بســاطتها إنما تقدم حلا ســريعا لتلك الأزمة التى تصاعدت وما زالت قابلة للانفجار، فى وقت تحتاج فيه مصر قدرا من الهدوء المحســوب لكى تواصل التخلص من نظام فاسد قضى على كل شىء، وتبنى نظام منضبط تباهى به الأمم حولها.

وللأسف الشديد، ورغم كثرة المتحدثين باسم الثورة والثوار، لم نسمع أحدا من الذين توجه إليهم د. زويل يعلق على هذه الفكرة العبقرية، أو يفندها أو حتى ينكرها. الكل للأسف صمت وركز جهده فى إدانة القوات المسلحة والمجلس العسكرى باعتبار أن البطولة والثورية السائدة الآن فى القنوات الفضائية والصحف السيارة قد تم اختزالها فى الهجوم على الجيش المصرى وتشويه سمعته بداية من أحدث جندى وحتى أعلى رتبة. صحيح هناك بعض محاولات من شيوخ ورموز سياسية لفك الاشتباك بين قوات الأمن وهؤلاء المُصِّرين على البقاء فى الميدان ومواصلة الاحتكاك بقوات الأمن. وصحيح أيضا أن هذه المحاولات فشلت، بل وتم الاعتداء على بعض القائمين بها من الرموز السياسية والنواب المنتخبين حديثا. هذا الفشل يعنى أننا أمام محتجين من نوع خاص، لا صلة له بالرموز كثيرة الظهور فى الإعلام، ولا صلة له بفكر الثورة ذاتها، ولكنه وهذا هو بيت القصيد، يستفيد من حالة التغطية الإعلامية والدعائية غير المسبوقة لكل من يرمى حجرا فى وجه الشرطة والجيش، ولكل من يحرق أثرا أو يخرب مبنى حكوميا، أو يصيب دولاب العمل الوطنى فى مقتل. هذه التغطية الإعلامية هى التى تحول الحق باطلا، وتجعل الإجرام بطولة تستحق الإشادة. والأمثلة أمامنا لا تعد ولا تحصى.

ومن يتأمل دعوة د. زويل يدرك على الفور أن الرجل يشير، ولو ضمنا إلى أن هناك صنفين فى التحرير، الأول هم صنف الثوار الحقيقيين، والثانى هم صنف الثوار المزيفين.

وبالقطع هذه تفرقة مهمة، فالثوار الحقيقيون لا يخربون بلدهم بصورة متعمدة ومقصودة ومنهجية كما رأينا وسمعنا، ولا يحرقون تراثها العلمى النادر الذى يعد مبعث فخر ورقى للإنسانية جميعا، ولا يتحالفون مع أطفال الشوارع والمهمشين

والمسـجلين خطر مسـتغلين إياهم فى إثارة التوتر والخراب والدمار والمناوشـات والاحتكاكات مع قوات الأمن من الجيش والشـرطة، ولا يقدمون الأموال والأطعمة وأدوية خاصة لمن يهاجم المنشآت العامة والمصالح الحكومية، ولا يدفعون بالمسجلين خطـر إلى الاعتصام أمام المصالح الحكوميـة لتعطيل دولاب العمل ووقف مصالح النـاس. وبالقطع من يفعل مثـل ذلك هم الثوار المزيفون، الذين يسـتحقون عقاب الدنيا وعذاب الآخرة.

الثـوار الحقيقيـون هم الذين يرفعـون صوتهم بالحق دون تزيد أو اسـتعلاء على الآخريـن، هم الذين يؤمنون بحق الناس فى حياة كريمة ويفسـحون أمامهم أبواب التطـور والرقى من خـلال فعل هادف ومشـروعات تنموية، مهمـا كانت صغيرة الحجم.

الثوار الحقيقيون هم الذين يدركون أن تحقيق أهداف الثورة يتم من خلال الانتقال من فعل ثورى وشعبى إلى عمل مؤسسى يؤدى إلى دولة القانون والحق والعدالة.

الثوار الحقيقيون هم الذين يساعدون الناس على المشاركة فى الانتخابات ويقدمون لهم المعرفة التى تساعدهم على حسن اختيار نواب الشعب.

الثوار الحقيقيون هم الذين يؤمنون بأن الشعب هو صاحب الحق الوحيد فى اختيار من ينوب عنه ويحقق مصالحه فى الداخل وفى الخارج.

الثـوار الحقيقيون هم الذين يندمجون مع كل الطبقات وكل الفئات، ولا يشـحنون بعضها ضد بعض، ولا يستغلون تهميش بعض منهم فى أعمال إجرامية يعاقب عليها القانون.

أما الثوار المزيفون فهم الذين يقلبون الحقائق والموازين، ويكرهون أنفسهم ويكرهون وطنهم وشعبهم، هم الذين يعيثون فسادا فى الأرض، ويشيعون الكراهية بين طبقات الأمة ويشوهون سمعة مؤسسـاتها الوطنية، هم الذين ينتشرون إعلاميا فى تناغم يحسـدون عليه للتشكيك فى وطنية المصريين وتشويه اختياراتهم الحرة. هم الذين يبشرون بالصدام بين الناس والمؤسسات ويشيعون الضغينة الاجتماعية، وهم الذين يكذبون علنا كما يتنفسـون، وهم الذين يسـتغلون حاجات البسطاء ليحولوهم إلى مجرمين ومخربين وخارجين عن القانون والشرف والأخلاق. إنهم بذرة الفساد التى يجب اقتلاعها.

وباختصار؛ هؤلاء جميعا يستحقون منا كل ازدراء وكل احتقار.

٨- الإسلاميون وإسرائيل.. الواقعية تفرض نفسها

(الأهرام المسائى ٢٠١١/١٢/٢٨)

كانت صدمة كبيرة ليس فقط للإسلاميين ولكن للمصريين جميعا على اختلاف توجهاتهم السياسية أن يدلى المتحدث الرسمى باسم حزب النور السلفى بتصريحات لإذاعة الجيش الإسرائيلى، يؤكد فيها استعداد الحزب للحوار مع إسرائيل وأنهم لن يعملوا على إلغاء المعاهدة معها.

جاءت الصدمة من زاويتين، الأولى أن التصور العام ليس فقط فى مصر، بل فى العالم العربى كله هو أن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية لديها موقف حازم من إسرائيل باعتبارها قوة احتلال غاشم لأرض إسلامية لا يجوز التنازل لها عن هذه الأرض، ولا يجوز الاعتراف بها أو الحوار معها بأى شكل كان. ولدينا هنا نموذج حركة حماس التى تحملت الحصار والعزلة فى السنوات الخمس الماضية نظرا لتمسكها بهذا الموقف المبدئى.

أما الزاوية الثانية فهى أن حزب النور هو حزب حديث العهد بالعمل السياسى، صحيح حقق مفاجأة كبيرة بحصوله على ما يقرب من ٢٥٪ من إجمالى عدد النواب فى المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات البرلمان الأول لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مما يدل على تمتعه بشعبية بين جزء كبير من الشعب المصرى، لكن هذه الشعبية جاءت نتيجة الارتباط بالناس من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والانتشار فى الأحياء الشعبية وتوظيف المقولات الدينية فى اكتساب تعاطف البسطاء. وهى أمور لا علاقة لها بإدارة علاقات خارجية لبلد كبير بحجم مصر، وبعيدة الصلة عن كل قضايا الأمن القومى، وهى معقدة ومتشابكة مع مصالح إقليمية ودولية

كبرى، وتتطلب حسابات دقيقة وأكثر من مجرد إطلاق الشعارات الرنانة أو المواقف العنترية.

كانت الصدمة سببا لإثارة الكثير من الجدل حول العلاقة بين السلطة وبين المبادئ، وبين الفوز غير المتوقع وبين الانخراط فى أنشطة أو اتخاذ مواقف دون دراسة وتمحيص. ولم يقف الأمر عند حدود محاولة إيجاد تفسير لتصريحات المتحدث الرسمى باسم حزب النور السلفى، بل امتد إلى كل من حزب الأصالة السلفى أيضا وحزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية، وكلاهما انتقد ما فعله حزب النور، وأكدا رفض كل صنوف التطبيع، وحسب قول ممدوح إسماعيل نائب رئيس حزب الأصالة كيف نلتزم بالمعاهدة فى حين أن إسرائيل لا تلتزم بها؟ والمعنى واضح لا التزام بالمعاهدة!

موقف جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة بشأن إسرائيل والمعاهدة والحقوق الفلسطينية لم يكن بعيدا عن هذا الجدل، فإذا كان الحرية والعدالة على وشك تحقيق الفوز الكبير فى الانتخابات البرلمانية، فهو أيضا على وشك أن يكون الحزب المهيمن على الحياة السياسية المصرية سواء تحالف مع آخرين أو ظل يعمل بمفرده. وبالقطع بات عليه أن يوضح كيف سيدير العلاقة مع إسرائيل وكيف سيكون موقفه من معاهدة السلام وكيف سيتفاعل مع مكونات القضية الفلسطينية والعلاقة مع الولايات المتحدة، التى تعتبر بدورها أن معاهدة السلام تشكل حجر الزاوية لمصالحها العليا فى المنطقة، وأن الحفاظ على بقائها والالتزام بها هو الحد الفاصل بين التعاون والعداء، والحد الفاصل بين الحرب والسلام.

بعد هذا اللغط والجدل والصدمة، صدر بيان رسمى السبت الماضى (٢٤ ديسمبر) حسم فيه حزب النور السلفى موقفه من إسرائيل على نحو شمل ثلاث نقاط أساسية:

الأولى أن الحزب لن يقدم على أى خطوة فيها ضرر بمصالح مصر وأبنائها ولن يعمل على إلغاء المعاهدة باعتبارها التزاما تعاقديا مع الدولة المصرية، ولكنه فى الآن نفسه سيعمل على تعديل ما فيها من بنود يراها تضر بالمصلحة المصرية من خلال القنوات المعروفة دوليا، أى بالمفاوضات والمباحثات.

والثانية أن الحزب يرفض تماما كل صنوف التطبيع والحوار مع إسرائيل ولن يشارك فى أى نشاط هدفه التطبيع، باعتبارها كيانا يريد أن يطمس هويتنا وما زال يحتل أرضنا ويحاصر أهلنا.

وثالثا أن الحزب يرى هذا الموقف غير متعارض مطلقا مع واجبات مصر تجاه الأمة العربية والإسلامية، التى تحتم عليها أن تدافع عن حقوق الشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة إخواننا فى فلسطين.

هذا الموقف ذو العناصر الثلاثة تظهر فيه محاولة إمساك العصا من منتصفها، فالحزب يريد القول إنه لن يكون مندفعا فى مغامرات قد تجر الويلات على مصر، ولن يكون أيضا مفرطا فى حقوقها أو حقوق الفلسطينيين. وهو موقف يمكن وصفه بالوسطى الذى يراعى مصالح الدولة بمؤسساتها المختلفة وتياراتها المتباينة من ناحية والمشاعر الشعبية، الناقدة والرافضة للكيان الإسرائيلى من ناحية أخرى. بيد أن أبرز ما فيه هو أنه يبعث بعدة رسائل للخارج لاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل، ولعل أهمها أن الحزب السلفى ورغم قناعاته الدينية والفكرية التى تدفعه إلى معاداة إسرائيل، لكن وضعه الجديد كطرف فاعل فى الحياة السياسية المصرية بعد الثورة يملى عليه سلوكا واقعيا يراعى الضغوط المختلفة والأثمان العالية التى قد تترتب على أى فعل غير محسوب.

لا نستطيع هنا أن نلغى الأثر غير المباشر للضغوط السياسية والإعلامية العديدة التى مورست فى الفترة السابقة سواء من إسرائيل أو الولايات المتحدة، وهى ضغوط صبت فى التحذير من أن إلغاء المعاهدة يعنى بشكل أو بآخر إعلانا بالحرب كحد أقصى أو بدء مرحلة عداء وتوتر إقليمى كحد أدنى. ونذكر هنا أن كثيرا من التصريحات الرسمية الإسرائيلية ركزت على عدة زوايا منها الشعور بالخطر من تصاعد نفوذ الإسلاميين وسيطرتهم على القرار السياسى المصرى، واستعداد إسرائيل لأسوأ السيناريوهات المحتملة إذا ما ألغى الحكام الجدد فى مصر المعاهدة، وأن إسرائيل ترى أن المصلحة هى فى الحفاظ على المعاهدة سواء لنفسها أو لمصر. وكذلك فعلت الولايات المتحدة وكرر مسئولوها العبارات نفسها تقريبا سواء فى القاهرة كما جاء على لسان السناتور جون كيرى فى زيارته الأخيرة لمصر، أو فى واشنطن نفسها.

ونذكر أيضا أن السفير الإسرائيلى الجديد فى القاهرة جاء محملا بتكليف رسمى لفتح الحوار مع الإسلاميين فى مصر، باعتبارهم الحاكمين الجدد. ولتأكيد رغبة إسرائيل فى استمرار التواصل مع من انتخبهم الشعب حسب التحليلات الإسرائيلية.

واقع الحال؛ لم تكن رسائل تل أبيب وواشنطن مخصصة للإسلاميين وحدهم، أو للسلفيين وحدهم، ولكنها كانت موجهة للقوى السياسية المصرية على اختلافها. وإذا كان حزب النور قد بادر بتأكيد رؤيته الواقعية الجديدة، فالأمر نفسه ينطبق مع اختلاف فى الدرجة بالنسبة لحزب الحرية والعدالة، الذى أكد رئيسه د. محمد مرسى أثناء استقباله جون كيرى أن الحزب يعترف بالمعاهدة كجزء من التزامات مصر الدولية، وأن تغيير بعض بنودها يتم عبر القنوات المعروفة. وربما يختلف هذا الموقف الرسمى للحزب قليلا مع بعض تصريحات قال بها محمد البلتاجى أمين عام

الحزب فى القاهرة، والتى نفى فيها اســتعداد الحرية والعدالة للحوار مع الســفير الإسرائيلى، معتبرا أن التزام الإخوان باتفاقية السلام مع إسرائيل ليس اعترافا من جانبهم بإسرائيل، ولكنه احترام لالتزامات الدولة إلى حين انتخاب مجلسى الشعب والشورى وتشكيل الحكومة، وبعد ذلك تتم مراجعة هذه الالتزامات والاتفاقيات من قبل البرلمان المنتخب، وهل تتوافق مع المصلحة العليا للدولة أم لا.

إذن، ليس الســلفيون وحدهم الذين هم مســتعدون للتغيــر أو الدخول فى مضمار السياسات الواقعية. ومع ذلك يمكن التحسب قليلا فمصر ما زالت فى بداية عملية تحــول، والأعباء المنتظرة كبيرة، وبعض قادة الســلفيين وكذلــك رموز من الحرية والعدالــة يلمحون إلى أن الأولوية الآن ليســت لتغيير المعاهــدة أو الوقوع فى خدع دعوات الحوار مع إسرائيل، وإنما لإعادة ترتيب البيت من الداخل، والوصول به إلى أفضل حالات التماسك والترابط، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

٩- فلننتصر للقانون وحقوق الإنسان معا

(الأهرام المسائى ٢٠١٢/١/٤)

حين يقرأ المرء التعليقات الساخنة لبعض الناشطين فى مجال جمعيات حقوق الإنسان بشأن قرار قاضى التحقيق، بضبط بيانات ووثائق لعدد ١٧ من المراكز والمنظمات الحقوقية المثار حولها جدل صاخب، بالحصول على أموال من الخارج بدون ترخيص وإنفاقها فى مجالات غير منصوص عليها فى الاتفاقيات بين الحكومة المصرية والحكومات المانحة، يتصور أن هناك هجمة كبيرة ضد العاملين فى هذا المجال، ويتصور أيضا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وهما الجهتان المانحتان للجزء الأكبر من الأموال لهذه المنظمات، يمكنهما أن يقلبا العلاقة مع مصر رأسا على عقب فى سبيل إرضاء هذه الجمعيات والعاملين فيها، أو أن تقدم أمريكا على قطع المعونات العسكرية كما بشرنا البعض مهللا وسعيدا، والتى تمثل ضلعا أساسيا فى العلاقة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، فإن إنهار هذا الضلع سيضع مصير المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى مهب الريح، ولا أتصور أن واشنطن أو غيرها قد يصل إلى هذا الحد.

هذا التصور الذى سعى البعض إلى تجسيده من خلال تحركات واجتماعات وإصدار عدة بيانات تشجب وتدين المجلس العسكرى والحكومة كاستمرار للحملة التى يزيد عمرها على عام كامل، ولا تلقى بالا بالإجراءات القانونية الصحيحة التى التزم بها قاضى التحقيق والنيابة العامة، وتتجاهل مبدأ تطبيق القانون على الجميع دون افتئات على أحد ودون استثناء لأحد، نجد أنفسنا أمام تجسيد حى لأزمة بنيوية فى العقل السياسى الجمعى المصرى، كما يجسد نزوع البعض تحت مظلة حقوق

الإنسان إلى الهروب من مظلة القانون المصرى إلى الاحتماء بالدول المانحة، واعتبار الأولوية دائما لتوجيهات المانحين وليس سيادة البلاد.

واقع الأمر أن هذه الأزمة لها ثلاثة أبعاد، الأول يتعلق بالمواجهة الدائمة بين العولمة من جانب وبين سيادة الدول من جانب آخر، والثانى يتعلق بمبدأ دولة القانون ونزوع البعض إلى إعلاء المبدأ فى مواجهة الغير والتنصل من تبعاته حين يتعلق بالسلوك الذاتى. والثالث مرتبط بجملة التطورات السياسية التى تمر بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير، خاصة الفوز الكبير الذى حققته أحزاب الإسلام السياسى فى أول انتخابات نزيهة لم تشهدها مصر من قبل، وهو ما يزعج الكثير من ذوى الفكر الليبرالى واليسارى تحديدا، والكثير منهم مرتبط بجماعات حقوق الإنسان.

وإذا كان من المستحيل إنكار التأثير الكبير الذى لعبته منظمات حقوق الإنسان سواء فى مصر أو فى بلدان عربية أخرى فى مجال بناء حالة ثورية شعبية تواجه السلطة المستبدة وتعمل على إسقاطها، فمن المستحيل أيضا القول إن كل هذه المنظمات تعمل فى إطار القانون وتلتزم معايير الشفافية وأنها تستهدف الصالح العام، وأن كل العاملين فيها لا شبهة على أحد منهم. وإلا لما كانت مصر تسمع عن قضية شائكة تتعلق بحصول بعض هذه المنظمات على أموال من الخارج دون سند من قانون، وتنفقها فى مجالات سياسية ممنوعة بحكم القانون.

نحن أمام عمل قضائى التزم الخطوات القانونية، ويخص منظمات تحوم حولها شبهات، ولا علاقة له بالمنظمات الأخرى العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتى تقترب من سبعمائة منظمة منتشرة فى كافة محافظات مصر وتلتزم العمل وفق القانون المصرى والاتفاقيات الموقعة مع الدول المانحة. إذن، فمن أين جاءت الاتهامات والانتقادات الساخنة بأننا أمام حملة ضد حقوق الإنسان فى مصر؟ ألم

يكن من الأجدر أن تتم مســاندة الإجــراءات القانونية وصولا إلى الحقيقة الكاملة لإغلاق هذا الملف ومحاسبة المخطئين إن وجدوا، أم أن البعض احترف لغة المبالغة والتشكيك والهدم وضرب القانون فى مقتل. الواضح هنا أن البعض من السياسيين والإعلاميين وناشــطين فى مجال حقوق الإنســان يرون أنفســهم أعلى من سيادة بلدهم، وأن لا أحد منهم يجب أن يخضع للمحاسبة، وأنهم امتداد للعولمة بما تعنيه مــن تغيير هوية وثقافــة المجتمعات المحلية لصالح ثقافــة يقودها الغرب ويعتبرها الأسمى فوق كل الثقافات والهويات فى العالم.

وإذا كان البعض يتصور أن العولمة هى الأسمى فوق اعتبارات الأمن القومى للدول، فهو خاطئ بالقطع. ومن يعود إلــى التصرفات الأمريكية التى أعقبت هجمات ١١ ســبتمبر ٢٠٠١ الشــهيرة، يتأكد أن الولايات المتحدة قد ضربت حقوق الإنسان فى مقتل باعتبار أن مقتضيات اللحظة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى قبل أى شىء آخر. وحينها صدر قانون الوطنية الأمريكى بعد شهر من هجمات سبتمبر الشهيرة الذى منح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة فى اعتقال المواطنين الأمريكيين وغيرهم والتحقيق معهم حتى قبل اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة، وكذلك التنصت عليهم ومراقبتهم ومتابعة رسائلهم العادية أو الإليكترونية، وصلاحيات أخرى ضربت مبدأ الخصوصية فــى مقتل، ولم يعترض أحد، وكانت الحجة الجاهزة آنذاك أن حماية أمريــكا من الإرهــاب لها الأولوية على حماية حقوق الإنســان. ومازال الكونجرس الأمريكــى من الجمهوريين والديمقراطيين يوافق على مد العمل بهذا القانون حتى الآن فترة بعد أخرى.

وبالطبــع فإن التصرفــات القانونية المصرية بحق عدد محــدود جدا من جماعات حقوق الإنسان لا تقارن بما أقدمت عليه الولايات المتحدة بحجة الأمن القومى، ولا

تمثل إلا حقا من حقوق الدولة عليها أن تلتزم به فى مواجهة من يســـعى إلى تجاوز القوانين والإجراءات المعمول بها ســواء من المصريين أو من الأجانب. إننا هنا أمام تطبيق لمبدأ دولة القانون الذى يســـرى على الجميــع دون تمييز أو تفرقة. فدعونا ننتصر للقانون وحقوق الإنسان معا، لا أن نخلق بينهما أزمة لا يستفيد منها أحد.

أحدث إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

م	اسم الكتاب	المؤلف
١)	تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠١١ (الصراع – الأمن - التنمية)	
٢)	حياة سعيدة وآمنة مع سكر الأطفال	د/ نيرمين صلاح الدين
٣)	مشاهد من رحم الثورة	عبد الرحمن سعد
٤)	الحياة من حولنا	رجب سعد السيد
٥)	ثورة يوليو فى أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومى
٦)	الإشعاع	أبو بكر توفيق مهران
٧)	على هامش الغربة	علاء درويش
٨)	التحرير فى صناعة التحرير	محمود حامد الشريف
٩)	السودان القبعة والعمامة	حمدى الحسينى
١٠)	الورد فتح فى التحرير	جمعة أبو النيل
١١)	دستور فى صندوق القمامة	صلاح عيسى
١٢)	ثورة ٢٥ يناير – قراءة أولى	د/ وحيد عبد المجيد
١٣)	المسيحية والمسيحيون فى أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومى
١٤)	أزمة اليسار الإسرائيلى.. تدهور وانهيار	هبة جمال الدين
١٥)	نجيب محفوظ بين الأدب والدراما	عبد الغفار رشدى
١٦)	صراع على روح مصر	حسن أبو طالب
١٧)	السعرات الحرارية (تنظيم الغذاء لخفض الوزن)	ياسمين جوردن
١٨)	رحلتى إلى آخر العالم	صلاح منتصر
١٩)	أزمة منتصف العمر الرائعة	ترجمة/ سهير صبرى
٢٠)	الغش الانتخابى أسبابه وسبل مواجهته	إيهاب مختار فرحات
٢١)	الأخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل – كيف كانت الجماعة.. وكيف تكون؟	د/ وحيد عبد المجيد
٢٢)	حياة بنى إسرائيل فى مصر بين حقائق الدين ومصادر التاريخ	م/ هشام سرايا
٢٣)	الفلسطينيون – سقوط المحرمات	عماد سيد أحمد
٢٤)	أفريقيا تتحول – كلام فى الديمقراطية	د/ عبد الملك عودة
٢٥)	مدخل إلى إحتراف الترجمة	إبراهيم الخضرى
٢٦)	رحلات بن عطوطة	محمود السعدنى
٢٧)	مسافر على الرصيف	محمود السعدنى
٢٨)	مأزق الحركة الشيوعية المصرية	طلعت رميح
٢٩)	كنتم عايشين إزاى؟	د/ شريف قنديل
٣٠)	مقتنيات الأهرام (شعبى – بورترية – مناظر)	

ع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ القاهرة

- ١٦٥ شارع محمد فريد ت ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الاوبرا - ميدان الأوبرا - العتبة ت ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام - أركاديا مول ت ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ الفنادق السياحية

- شيراتون القاهرة ٨٨ ت ٢٧٧٠٤٥٧٤ - ٢٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة - داخلى ٦٣١٥ ت ٢٣٦٢١٧١٧ - ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) ت ٢٧٧٠٤٦٤٦ - ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال ت ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر ت ٢٤٨٠٠١٠٠

■ بنها

- شارع الشهيد فريد ندى ت : ٠١٣/٢٢٣٣٨٤٨

■ الإسكندرية

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر ت . ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ الزقازيق

- شارع ٢٣ يوليو - عمارة الأوقاف ت ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

■ أسيوط

- مبنى جامعة أسيوط ت ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

هذا الكتاب